



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية / الدراسات العليا

## أثر الإنتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)

رسالة مقدمة إلى

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل وهي جزء من  
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من الطالبة

زهراء قاسم حسين هاشم

بإشراف

أ.م.د. إيهاب عبد السلام الحسن

أ.د. خالد حسين المرزوك

2022م

1444هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ  
مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قائِماً  
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا  
فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ  
يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة آل عمران / الآية 75

## (الإهداء)

أهدي هذا الجهد .....

.. نبينا محمد (ص)

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة .....

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار .....

إلى من علمني العطاء بدور أنتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. والدي العزيز

إلى من شاركني أفراحي .....

إلى من تعطف علي إلى التي ساندتني في صلاتها ودعاتها إلى أجل ابتسامه .. أمي الحبيبة

إلى الذي ساندني وخط معي خطواتي وسر لي الصعاب .....

إلى الذي تحمل الكثير وعانى معي ووقوفه هنا ما كان

.. زوجي العزيز

ليحدث لولا تشجيعه لي

.. طيف ومصطفى

إلى ضحكتي في هذه الدنيا وسعادتي ونور عيني أطفائي الأحياء

.. إخوتي

إلى عضدي وسندي في هذه الحياة

.. حبا واحتراما

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي .....

إلى كل الحضور الذين تواجدوا معي في هذا اليوم

زهراء

## (شكر وتقدير)

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة وأحمده على توفيقه ورعايته والشكر بعد المولى عز وجل لكل من أسهم في إخراج هذه الرسالة إلى النور .....

أما بعد فأتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل المشرف الدكتور (خالد حسين المرزوك) والأستاذ المساعد الدكتور (إيهاب عبد السلام الحسن) لما بذلوه من جهود كبيرة وصبر دؤوب وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الرسالة فجزاهم الله خير الجزاء وأوفره وآتاهم الله المزيد من فضله .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة (رئيس وأعضاء لجنة المناقشة) لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة رسالتي وإبداء ملاحظاتهم البناءة عليها داعياً المولى عز وجل أن يمن عليهم بالصحة والتوفيق .

وأشكر أيضاً عميد كلية الإدارة والاقتصاد الدكتور (حيدر علي محمد) ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الدكتور (أسعد منشد محمد) لرعايتهم ومتابعتهم الخاصة والتميزة لطلبة الدراسات العليا .

هذا وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور (حسين ديكان درويش) والدكتور (جواد كاظم البكري) وجميع الأساتذة الكرام في قسم العلوم المالية والمصرفية متمنياً لهم دوام الصحة والعافية لما بذلوه من عطاء وكل من ساهم بتعليمي حرفاً خلال مسيرتي العلمية .

وأخيراً أتقدم بالشكر والتقدير إلى من مد يد العون والمساعدة في إعداد الرسالة جزاه الله عني خيراً وألتمس العذر لكل من فاتني ذكر اسمه .

فلهم مني كل الشكر والتقدير والإمتنان



## المستخلص

إن للإئتمان المصرفي دوراً مهماً وفعالاً في تمويل أغلب الأنشطة الاقتصادية والذي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني عن طريق تنظيم وتطوير آليات التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل ، أما مؤشرات التنمية الاقتصادية فهي تعكس التطور الاقتصادي ومدى الإستقرار المالي والنقدي الذي يتمتع به البلد ، وتبرز مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية : هل أن الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية في العراق ذات مستوى يتوافق مع النظريات الاقتصادية والمحاسبية ؟ ما هو أثر الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) ؟ وأي من المؤشرات كان أكثر تأثراً بالإئتمان المصرفي ؟ وإذا كان الإئتمان المصرفي ليس له أثر في هذه المؤشرات فما هي الأسباب الاقتصادية لذلك ؟ من هذا المنطق فإن البحث يهدف إلى دراسة وتحليل الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناج المحلي الإجمالي ، متوسط نصيب الفرد ، الدين الخارجي ، الإستثمار ، التجارة الخارجية ، الإنفاق العام الحكومي ، التراكم الرأسمالي) إضافةً إلى بيان أثر الإئتمان المصرفي في هذه المؤشرات في العراق للمدة (2005-2021) وقد تم وضع فرضية مفادها أن للإئتمان المصرفي أثراً إيجابياً في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية وأثراً سلبياً في البعض الآخر خلال مدة البحث ، إضافةً إلى وجود علاقة توازنية قصيرة أو طويلة الأجل (تكامل مشترك) ينتج عنها علاقة سببية بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية .

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إستخدام التحليل الاقتصادي وأساليب القياس الاقتصادي الحديث ومنها (إختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية ، إختبار التوزيع الطبيعي ، إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي ، إختبار التكامل المشترك ، بناء نموذج (VaR) ، نموذج تصحيح الخطأ (VECM) ، إختبار السببية (Toda And Yamamoto) بالإستعانة بالبرامج الرياضية والإحصائية (Excel ، SPSS ، Eviews12) . وتم التوصل إلى إن ليس للإئتمان المصرفي تأثيراً في مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) ويعود السبب إلى قلة الوعي وضعف ثقة الجمهور بالمصارف وعدم مواكبة القطاع المصرفي للتطورات التكنولوجية الحديثة ، فضلاً عن عدم توجه الإئتمان المصرفي إلى الأهداف التي منح من أجلها .



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ث	المستخلص
ج - د	قائمة المحتويات
ذ - ر	قائمة الجداول
ز - س	قائمة الأشكال
ش	قائمة الملاحق
8-1	المقدمة
55-9	<b>الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي والتنمية الإقتصادية والعلاقة بينهما</b>
27-9	<b>المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي</b>
13-9	المطلب الأول : مفهوم الإئتمان وأهميته ونشأته
20-14	المطلب الثاني : خصائص وأنواع وأدوات الإئتمان المصرفي
27-21	المطلب الثالث : أسس ومعايير منح الإئتمان المصرفي والمخاطر التي تواجه عملية منحه
47-28	<b>المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية</b>
33-28	المطلب الأول : ماهية التنمية الإقتصادية ومفهومها وأهدافها
42-33	المطلب الثاني : مقومات وأبعاد ونظريات التنمية الإقتصادية
47-42	المطلب الثالث : مؤشرات التنمية الإقتصادية
55-48	<b>المبحث الثالث : تأثير الإئتمان المصرفي في التنمية الإقتصادية وبعض مؤشراتها</b>
49-48	المطلب الأول : تأثير الإئتمان المصرفي في التنمية الإقتصادية



55-49	المطلب الثاني : تأثير الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية
99-56	الفصل الثاني : تحليل واقع الائتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية
66-56	المبحث الأول : تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2021-2005)
60-56	المطلب الأول : تطور الائتمان النقدي في العراق للمدة (2021-2005)
64-61	المطلب الثاني : تطور الائتمان التعهدي في العراق للمدة (2021-2005)
66-65	المطلب الثالث : الائتمان الكلي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (2021-2005)
88-67	المبحث الثاني : تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2021-2005)
70-67	المطلب الأول : الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل نموه
73-70	المطلب الثاني : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PCY)
76-73	المطلب الثالث : تطور الدين الخارجي (ED) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
79-76	المطلب الرابع : تطور الإستثمار (I) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
82-79	المطلب الخامس : تطور التجارة الخارجية (ET) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
85-82	المطلب السادس : تطور الإنفاق العام (G) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
88-85	المطلب السابع : تطور التراكم الرأسمالي (CA) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
99-89	المبحث الثالث : تأثير الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2021-2005)
90	المطلب الأول : تأثير الائتمان المصرفي (BC) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
92-91	المطلب الثاني : تأثير الائتمان المصرفي (BC) على متوسط نصيب الفرد (PCY)
93-92	المطلب الثالث : تأثير الائتمان المصرفي (BC) على الدين الخارجي (ED)
95-94	المطلب الرابع : تأثير الائتمان المصرفي (BC) على الإستثمار (I)
96-95	المطلب الخامس : تأثير الائتمان المصرفي (BC) على التجارة الخارجية (ET)
98-97	المطلب السادس : تأثير الائتمان المصرفي (BC) على الإنفاق العام (G)
99-98	المطلب السابع : تأثير الائتمان المصرفي (BC) على التراكم الرأسمالي (CA)



139-100	الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)
107-100	المبحث الأول : الإطار النظري للإنموذج القياسي المستخدم
101-100	أولاً : السلاسل الزمنية
103-101	ثانياً : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية
103	ثالثاً : إختبار إستقرارية النموذج
103	رابعاً : إختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)
104	خامساً : تحديد مدد الإبطاء المثلى (Optimal Lag)
104	سادساً : إختبار مشكلة الارتباط الذاتي
105-104	سابعاً : إختبار التكامل المشترك
106-105	ثامناً : نموذج متجهات الإنحدار الذاتي ((Vectorial Auto Regressive (VaR))
107-106	تاسعاً : نموذج متجه تصحيح الخطأ ((Vector Error Correction Model (VECM))
107	عاشراً : إختبار السببية (Causality Test)
112-108	المبحث الثاني : توصيف وصياغة الإنموذج القياسي
108	أولاً : توصيف الإنموذج القياسي
109	ثانياً : العلاقة بين متغيرات الإنموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية
111-109	ثالثاً : مصادر البيانات
112-111	رابعاً : تقدير معاملات الإنموذج القياسي
139-113	المبحث الثالث : تقدير الأنموذج القياسي وتحليل العلاقة الاقتصادية بين الائتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)
120-113	أولاً : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية
121	ثانياً : إختبار إستقرارية النموذج ككل
122-121	ثالثاً : إختبار التوزيع الطبيعي (Normality)
122	رابعاً : تحديد عدد مدد الإبطاء المثلى للنموذج القياسي
123	خامساً : إختبار مشكلة الارتباط الذاتي



124-123	سادساً : إختبار التكامل المشترك (Co-Integration test)
129-124	سابعاً : تحليل نتائج تقدير نموذج الإنحدار الذاتي (VaR)
135-130	ثامناً : نموذج تصحيح الخطأ (VECM)
139-136	تاسعاً : إختبار السببية (Toda And Yamamoto)
140	الإستنتاجات
141	التوصيات
154-142	المصادر

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الإئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2021)	60
2	الإئتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2021)	64
3	إجمالي الإئتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021)	66
4	تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة الأساس (2007=100) ومعدل نموه في العراق للمدة (2005-2021)	69
5	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2005-2021)	72
6	تطور الدين الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	75
7	تطور الإستثمار ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	78
8	تطور التجارة الخارجية (الصادرات والإستيرادات) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	81
9	تطور الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	84
10	تطور التراكم الرأسمالي ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	87
11	معدل نمو الإئتمان المصرفي وبعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)	89
12	المتغيرات المستعملة بالنماذج القياسية المقدره وبالرموز الخاصة بها	108



110	نتائج $(MSE, t, R^2)$ لمتغير (ED)	13
110	نتائج $(MSE, t, R^2)$ لمتغير (CA)	14
118	نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى $I(0)$	15
119	نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الأول $I(1)$	16
120	نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الثاني $I(2)$	17
122	نتائج إختبار (Jarque-Bera) لإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج	18
122	نتائج مُدد الإبطاء المُثلى	19
123	نتائج إختبار (LM)	20
124	نتائج منهجية (Johansen)	21
129-127	نتائج تقديرات نموذج (VaR)	22
135-132	نتائج إختبار (VCEM)	23
139-137	نتائج إختبار (Toda And Yamamoto)	24

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	أنواع الإئتمان المصرفي	1
25	معايير منح الإئتمان	2
32	عملية التنمية الإقتصادية	3
47	مؤشرات التنمية الإقتصادية	4
70	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة في العراق للمدة (2005-2021)	5
73	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	6
76	تطور الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	7
79	تطور نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	8
82	تطور نسبة الصادرات والإستيرادات ودرجة الانكشاف الإقتصادي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	9
85	تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	10
88	تطور نسبة التراكم الرأسمالي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	11
90	معدلي نمو الإئتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)	12



92	معدلي نمو الإئتمان المصرفي ومتوسط نصيب الفرد في العراق للمدة (2005-2021)	13
93	معدلي نمو الإئتمان المصرفي والدين الخارجي في العراق للمدة (2005-2021)	14
95	معدلي نمو الإئتمان المصرفي والإستثمار في العراق للمدة (2005-2021)	15
96	معدلي نمو الإئتمان المصرفي والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2021)	16
98	معدلي نمو الإئتمان المصرفي والإنفاق العام في العراق للمدة (2005-2021)	17
99	معدلي نمو الإئتمان المصرفي والتراكم الرأسمالي في العراق للمدة (2005-2021)	18
113	الخط البياني لمتغير الإئتمان المصرفي	19
114	الخط البياني لمتغير الناتج المحلي الاجمالي	20
114	الخط البياني لمتغير متوسط نصيب الفرد	21
115	الخط البياني لمتغير الدين الخارجي	22
115	الخط البياني لمتغير الاستثمار	23
116	الخط البياني لمتغير التجارة الخارجية	24
116	الخط البياني لمتغير الانفاق العام	25
117	الخط البياني لمتغير التراكم الرأسمالي	26
121	الشكل الإنتشاري لإختبار إستقرارية النموذج ككل	27



## قائمة الملاحق

العنوان	ت
البيانات المالية للدين العام الخارجي في العراق للمدة (2019-2005)	1
كتاب تسهيل مهمة إلى وزارة التخطيط العراقية / البنك المركزي العراقي	2



## المقدمة (Introduction)

تحتل المصارف أهمية كبيرة في المشهد الإقتصادي ، نظراً لتأثيرها المهم في تحفيز العرض الكلي للنقود ، فهي لا تقوم فقط بقبول الودائع بل تقوم بخلقها أيضاً ، ويقصد بالنظام المصرفي بأنه مجموعة من المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، وتشمل البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة ، وتأتي معظم إيرادات وأرباح المصارف من الأنشطة الائتمانية وفوائدها ، ولا بد أن تكون من واجبات المصرف الاهتمام بالوظيفة الائتمانية على إعتبار إن المركز المالي لأي مصرف يتأثر بشكل خاص بالمحفظة الائتمانية (القروض) وإن سلامة هذه المحفظة تعتمد على تحقيق أرباح مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان .

ولقد ظهر مفهوم التنمية الإقتصادية بديلاً عن المفهوم التقليدي للتنمية بعدما أصبح من الصعوبة تغيير التنمية ضمن المفهوم الإقتصادي مع ترك الاعتبارات غير الإقتصادية أو تجاهلها ، ذلك لأن القوى الإقتصادية هي ليست قوى طبيعية أو أجهزة أو نظم آلية ، وإنما هي جزء من نظام متكامل مكون من عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية عدة تؤثر وتتأثر به .

ويسعى الفكر التنموي الحديث الى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات ورغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة في تحقيق ذلك ، من خلال إرساء معالم التنمية الإقتصادية بوصفها منظومة تقوم على المحصلة الثنائية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية ، وإن تجسيدها يستلزم تغيير السياسات والاستراتيجيات المتبناة من طرف البنوك وخاصةً في مجال منح القروض (التسهيلات الإئتمانية) من أجل دعم عملية التنمية الإقتصادية للبلد ، وعلى هذا الأساس فقد تم دراسة وتحليل الإئتمان المصرفي وبعض متغيرات التنمية الإقتصادية (النتائج المحلي الإجمالي ، متوسط نصيب الفرد ، الدين الخارجي ، الإستثمار ، التجارة الخارجية ، الإنفاق العام الحكومي ، التراكم الرأسمالي) في العراق للمدة (2005-2021) إضافةً إلى إختبار أثر الإئتمان المصرفي على هذه المؤشرات .

### أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث حول دراسة الإئتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية وتفسير أثر هذا الإئتمان على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية من خلال تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي وبعض مؤشرات التنمية الإقتصادية .



## مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية :

- 1- هل إن للإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق مستوى يتوافق مع النظريات الإقتصادية والمحاسبية ؟
- 2- ماهو أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق خلال مدة البحث (2005-2021) ؟ وأي من المؤشرات كان أكثر تأثراً بالإئتمان المصرفي ؟
- 3- إذا كان الإئتمان المصرفي ليس له أثر على مؤشرات التنمية ، فما هي الأسباب الإقتصادية لذلك ؟

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

- 1- للإئتمان المصرفي في العراق أثراً على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية خلال مدة البحث .
- 2- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكاملي مشترك) ينتج عنها علاقة سببية بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية .

## هدف البحث

يهدف البحث الى :-

- 1- دراسة وتحليل الإئتمان المصرفي في العراق .
- 2- دراسة وتحليل مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق .
- 3- بيان أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الأقتصادية في العراق خلال مدة البحث .

## حدود البحث

- 1- الحدود المكانية : شمل البحث بيانات الإقتصاد العراقي وخاصةً الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية .
- 2- الحدود الزمانية : وتتمثل بالفترة الزمنية التي تناولها البحث وهي سبعة عشر عاماً من (2005) الى (2021) .



## منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث ولإختبار ما جاء من فرضيات تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي لدراسة الوقائع الكلية ومن خلال صياغة التحليل الإقتصادي بالإسلوب الوصفي مع إستخدام الأدوات القياسية الحديثة في التحليل الإقتصادي لبيان أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية .

## هيكلية البحث

من أجل قبول أو رفض فرضيات البحث ولتحقيق أهدافه فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول ، تناول الفصل الاول منه التطرق الى الاطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي والتنمية الإقتصادية والعلاقة بينهما من خلال ثلاثة مباحث تناول الاول منها الائتمان المصرفي ، أما الثاني فقد خصص للتنمية الإقتصادية والمبحث الثالث تضمن أثر الائتمان المصرفي في التنمية الإقتصادية وبعض مؤشراتها ، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه الى تحليل واقع الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) وتضمن ثلاثة مباحث تناول الاول تطور الإئتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) ، أما الثاني فقد تناول تطور مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) ، أما الثالث فقد تناول أثر الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) ، أما الفصل الثالث فقد تم التطرق فيه إلى قياس أثر الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) وتضمن ثلاثة مباحث أيضاً تناول الأول الإطار النظري للإنموذج القياسي المستخدم ، أما الثاني فقد تناول توصيف وصياغة الإنموذج القياسي ، وأما المبحث الثالث فقد تضمن تقدير الإنموذج القياسي وتحليل العلاقة الإقتصادية بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) ، وأختتم البحث بعدد من الإستنتاجات والتوصيات .

## الدراسات السابقة :

## أولاً : الدراسات العربية :

### 1- ورود نصير عباس عبد الرضا (2018)

عنوان الدراسة	الإمكانيات التكنولوجية ودورها في التنمية الإقتصادية في الدول النامية مع الإشارة للإقتصاد العراقي
عينة الدراسة	بيانات عن إقتصادات الدول النامية والإقتصاد العراقي للمدة (2000-2016)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى التعرف على حجم ودور الإمكانيات التكنولوجية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية على مستوى الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص



نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى تخلف البنية التكنولوجية للدول النامية ومنها العراق وعدم مواكبتها للنشاط الإنتاجي ، فضلاً عن انخفاض أعداد الإختراعات والإبتكارات المحلية ، وهذا يعود إلى إنفصال مجالات البحث والتطوير عن الصناعات ونقص الإستثمارات في البحث والتطوير وكذلك انخفاض حجم الإنفاق على البحث والتطوير وإنخفاض نسبته من (GDP)
أوجه الشبه	التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية
أوجه الإختلاف	تطرقت الدراسة الحالية إلى مفهوم الإئتمان المصرفي بينما الدراسة السابقة إلى الإمكانيات التكنولوجية وكذلك إختلاف المدة الزمنية وإختلاف أسلوب تحليل البحث

### 2- إنتصار عباس حسون المعموري (2021)

عنوان الدراسة	أثر الإئتمان المصرفي على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2004-2019)
عينة الدراسة	بيانات الإقتصاد العراقي
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى بيان أثر الإئتمان المصرفي على بعض متغيرات الإستقرار الإقتصادي في العراق خلال مدة البحث
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى إرتباط الإئتمان المصرفي مع متغيرات الإستقرار الإقتصادي المعد للدراسة عن طريق وجود علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي عند فترة الإبطاء الأولى والثالثة والرابعة وعلاقة عكسية عند فترة الإبطاء الثانية ووجود تكامل مشترك بين البطالة والإئتمان وكذلك مع التضخم وأيضاً وجود علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي والبطالة على المدى الطويل
أوجه الشبه	التطرق إلى مفهوم الإئتمان المصرفي
أوجه الإختلاف	تناولت الدراسة الحالية مؤشرات التنمية الإقتصادية بينما السابقة مؤشرات الإستقرار (البطالة والتضخم) فضلاً عن إختلاف المدة الزمنية للدراسة الحالية (2005-2021) وإختلاف أسلوب تحليل البحث

### 3- ميثم جبار فرحان (2021)

عنوان الدراسة	الدين العام والإئتمان المصرفي ودورهما في الإستثمار في العراق للمدة (2005-2019)
عينة الدراسة	بيانات الإقتصاد العراقي
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التعرف على الدين العام وإبراز دوره في عملية الإستثمار في العراق والتعرف على واقع الإئتمان المصرفي والتطرق إلى واقع الإستثمار في العراق ومعرفة معوقاته



نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : إن هنالك دور للدين العام والإئتمان المصرفي على الإستثمار في العراق ولكن تختلف قوة هذا الدور حسب الأوضاع الأمنية والإقتصادية والسياسة المالية والنقدية في العراق ، وكذلك وجود علاقة إرتباط وأثر ذات دلالة معنوية بين إجمالي الدين العام وإجمالي الإئتمان المصرفي كمتغيرين مستقلين في إجمالي رأس المال الثابت كمتغير معتمد والذي يمثل الإستثمار
أوجه الشبه	التطرق إلى مفهوم الإئتمان المصرفي والإستثمار
أوجه الإختلاف	تطرقت الدراسة الحالية إلى مؤشرات التنمية الإقتصادية (GDP ، متوسط نصيب الفرد ، نسبة الدين الخارجي إلى GDP ، درجة الإنكشاف الإقتصادي ، نسبة الإنفاق العام إلى GDP ، نسبة التراكم الرأسمالي إلى GDP) ، كذلك إختلاف المدة الزمنية للدراسة الحالية (2005-2021) وإسلوب تحليل البحث

#### 4- سيف سعد محسن علوان (2021)

عنوان الدراسة	إتجاهات الإنفاق العام وآثاره على التنمية الإقتصادية في العراق دراسة تحليلية للمدة (2003-2019)
عينة الدراسة	بيانات الإقتصاد العراقي
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى دراسة نظرية الإنفاق العام والتنمية الإقتصادية والعلاقة بينهما وكذلك دراسة واقع الإنفاق العام وتحليل أثره على التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2004-2019)
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى إزدیاد حجم الإنفاق العام نتيجةً لإزدیاد عوائد الإيرادات النفطية بعد رفع العقوبات الإقتصادية عن العراق ، إذ إزدادت النفقات العامة من عام (2004-2019) إلا إن هذه الزيادة في الإنفاق العام كانت ظاهرية في كثير من الأحيان ولم تكن حقيقية
أوجه الشبه	التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية والإنفاق العام
أوجه الإختلاف	تطرقت الدراسة الحالية إلى مفهوم الإئتمان المصرفي وبعض مؤشرات التنمية الإقتصادية وإستخدمت الإسلوب التحليلي والقياسي في تقدير متغيرات الدراسة ، كذلك إختلاف المدة الزمنية (2005-2021)

#### 5- نور أسعد نجم (2022)

عنوان الدراسة	أثر الإئتمان المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2004-2019)
عينة الدراسة	بيانات الإقتصاد العراقي
هدف الدراسة	دراسة أثر الإئتمان المصرفي بنوعيه (الإئتمان النقدي والإئتمان التعهدي) على النمو الإقتصادي والمتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)



نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر لكل من الإئتمان النقدي والإئتمان التعهدي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق
أوجه الشبه	التطرق إلى مفهوم الإئتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي
أوجه الاختلاف	تطرقت الدراسة الحالية إلى مفهوم التنمية الإقتصادية وبعض مؤشراتهما بينما تناولت الدراسة السابقة مفهوم النمو الإقتصادي

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

### 1- Joshi , (2017)

عنوان الدراسة	"The relationship between the market value of the stock market , stock exchange bank credit and economic development in india during the period (1999-2015)" . العلاقة بين القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية والبورصة والإئتمان المصرفي في الهند خلال الفترة (2015-1999)
عينة الدراسة	دولة الهند
النموذج المستخدم	تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS)
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة فضلاً عن وجود علاقة إيجابية بين سوق الأوراق المالية والإئتمان المصرفي
أوجه الشبه	التطرق إلى مفهوم الإئتمان المصرفي
أوجه الاختلاف	تطرقت الدراسة الحالية إلى التنمية الإقتصادية بينما الدراسة السابقة إلى مفهوم القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية والبورصة وكذلك إختلاف عينة الدراسة والمدة الزمنية

### 2- Asteriou & Spanos , (2019)

عنوان الدراسة	"The impact of economic development on economic growth in the face of the global financial crisis" . أثر التنمية الإقتصادية على النمو الإقتصادي في مواجهة الأزمة المالية العالمية
عينة الدراسة	بيانات من (26) دولة من دول الإتحاد الأوربي خلال المدة (2017-1990)
النموذج المستخدم	النموذج التحليلي الوصفي
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن التنمية الإقتصادية ساهمت في إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي قبل الأزمة المالية الأخيرة بينما أعاققت النشاط الإقتصادي بعد الأزمة المالية
أوجه الشبه	التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية



تطرت الدراسة الحالية إلى الإئتمان المصرفي بينما الدراسة السابقة إلى مفهوم النمو الإقتصادي فضلاً عن النموذج المستخدم حيث أستخدمت الدراسة السابقة النموذج التحليلي بينما الدراسة الحالية النموذج القياسي وكذلك إختلاف عينة الدراسة والمدة الزمنية	أوجه الإختلاف
---	---------------

### 3- Aktug , Et Al. , (2019)

"The long-term relationship between economic development and economic growth in some developed countries and developing over the period (1970-2017)" . العلاقة طويلة الأجل بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي في بعض البلدان المتقدمة والنامية خلال مدة (1970-2017)	عنوان الدراسة
إعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى الديناميكية والمربعات الصغرى المعدلة لبيان التأثيرات العشوائية والثابتة بين متغيرات الدراسة	النموذج المستخدم
توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المطلوبات والإئتمان الخاص على نصيب الفرد من (GDP) في البلدان النامية والمتقدمة وبينما أثر الإصول المالية التي تحتفظ بها البنوك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلبياً خلال مدة الدراسة	نتائج الدراسة
التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية	أوجه الشبه
تطرت الدراسة الحالية إلى الإئتمان المصرفي بينما الدراسة السابقة إلى النمو الإقتصادي وكذلك إختلاف عينة الدراسة والمدة الزمنية	أوجه الإختلاف

### 4- Rahman Et Al. , (2020)

"The impact of economics development on economic growth in Pakistan for the period(1980-2017)" . أثر التنمية الإقتصادية على النمو الإقتصادي في باكستان خلال المدة (2017-1980)	عنوان الدراسة
دولة باكستان	عينة الدراسة
أستخدم نموذج (Markov Switching Model) لكل من النفقات العامة والانكشاف الإقتصادي وقوة العمل كمتغيرات مستقلة لتفسير التغيرات في النمو الإقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)	النموذج المستخدم
توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي ومساهمة التنمية في تحفيز النمو الإقتصادي في باكستان إلا إن هذه الآثار تختلف حسب الأنظمة الإقتصادية المتبعة لتحقيق النمو الإقتصادي	نتائج الدراسة



التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية والإنفاق العام والإنكشاف الاقتصادي	أوجه الشبه
تطرقت الدراسة السابقة إلى النمو الاقتصادي بينما الحالية إلى الإئتمان المصرفي وكذلك إختلاف عينة الدراسة والمدة الزمنية	أوجه الإختلاف

#### الإستفادة من الدراسات السابقة :

- 1- وفرت الأساس النظري التي إرتكزت عليه الباحثة في فهم وإستيعاب موضوع الدراسة .
- 2- إن الإطلاع على الدراسات السابقة كان بمثابة خارطة طريق للباحثة .
- 3- كانت مرجعاً أساسياً في تطبيق تحليل الإقتصاد القياسي وبما يتلاءم مع متغيرات الدراسة .
- 4- التعرف على المشكلات التي أثارها تلك البحوث والدراسات وأهم الإستنتاجات والتوصيات ليبدأ البحث الحالي من حيث إنتهت تلك البحوث .



# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي والتنمية

الإقتصادية والعلاقة بينهما

**المبحث الأول :** الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي

**المبحث الثاني :** الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية

**المبحث الثالث :** تأثير الإئتمان المصرفي في التنمية

الإقتصادية وبعض مؤشراتها





## المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي

### المطلب الأول : مفهوم الإئتمان المصرفي وأهميته ونشأته :

#### أولاً : مفهوم الإئتمان المصرفي :

يعد الإئتمان المصرفي من الدعامات الأساسية المعتمد عليها من قبل إقتصاد الدول ، فضلاً عن إستخدامه من أفراد المجتمع عن طريق شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات وبطرق سهلة وسريعة ، كذلك تستخدمه الحكومات لغرض تمويل البرامج المختلفة ، فضلاً عن إستخدامه وبشكل كبير من المنشأة من أجل تسهيل تنفيذ الأعمال التجارية المتمثلة بعمليات البيع والشراء ، وبالرغم من كل ذلك فإن الإئتمان المصرفي وبكل ما يتميز به لا يخلو من المخاطر وخاصةً في حال سوء إستخدامه من المؤسسات بأنواعها والمنشأة والأفراد مما يؤدي الى الإفلاس والتسبب بالكثير من المشاكل .

وتعددت المفاهيم التي تناولت الإئتمان المصرفي وبالإمكان التعرف على البعض منها ، فقد عُرف الإئتمان المصرفي على إنه "القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من أفراد ومؤسسات وبنوك أخرى ، ويمثل الإئتمان المصرفي أكثر مجالات الإستثمار جاذبية للبنوك نظراً لإرتفاع العوائد المتولدة عنه ، ويحمل هذا الإستثمار من جانب البنوك في طياته عن الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد للقرض وهو البنك" (1) .

كما يُعريف الإئتمان المصرفي من (Joseph & David) بأنه "هو الإمداد للمال من المصرف الى المقترض أو قدرة الإقراض التي يقدمها النظام المصرفي على شكل قروض للفرد أو الحكومة أو الشركة أو منظمات الأعمال" (2) .

وكذلك عُرف الإئتمان المصرفي (Maitah Etal) بأنه "عبارة عن منح المصرف عملية إئتمان بضمان ويكون هذا الضمان اما حُسن العلاقة معه أو بضمان المشاريع الجاري تمويلها بضمانات شخصية أخرى وهي تختلف من زبون لآخر" (3) .

وبذلك يعد الإئتمان المصرفي في الأصل "إستبدال قيمة حاضرة بقيمة آجلة أي مبادلة قيمة

(1) علي سعد محمود ، البنوك ومحافظ الإستثمار (مدخل دعم إتخاذ القرار) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، 2012 ، ص 30 .

(2) Dayetalz Joseph & Kathor David ، "The Economies Of Money And International Finance" (2) ، 6<sup>th</sup> Edition ، MC Graw-Hill ، 2010 ، P:46 .

(3) Mansoor Maitah ، Khalid Zeda & Abudeltef Galalh ، "The Utilizing Of Financial Analysis (3) In Credit Decision In Palestio Commercial Banks ، Journal Of Money Investment And Banking" ، VO1.24 ، NO.12 ، 2012 ، P:115 .



حاضرة على أمل الحصول على قيمة أجله أعلى عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه<sup>(1)</sup> .

وأيضاً عُرف الإئتمان المصرفي بأنه "متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وأفراد المجتمع وتخضع الى أسس إستقر عليها العرف المصرفي"<sup>(2)</sup> .

كما عُرف الإئتمان المصرفي أيضاً "تلك الأموال اللازمة التي حصل عليها المدين من المصرف والتي يجب عليه ان يقوم بسدادها وسداد العمولات والفوائد المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة"<sup>(3)</sup> .

وكذلك فقد عُرف بأنه "عملية تعاقد ذات عوض تحتاج الى فترة زمنية وتستدعي قيام الثقة بين المتعاملين (المقرض والمقترض) ، إذ يشترط البنك الثقة بالمقترض"<sup>(4)</sup> .

وأيضاً يمكن تعريفه "إنه الإئتمان الذي يقدمه المصرف للمقترضين ، إذ يستعمل المصرفيون هذا المصطلح في صيغة الجمع ويعني التقدم المحرز في عدد المقترضين من المصرف ، وإن كان المقترض يسحب مبلغ عائدات قرضه نقداً في آن واحد أو يتركها على الودائع لدى بنك الإقراض فإن القرض في كلتا الحالتين يمثل الإئتمان الممنوح"<sup>(5)</sup> .

كما تم تعريف الإئتمان المصرفي من (Ahiable) بأنه "مصطلح يستخدم للدلالة على المعادلات التي تتطوي على نقل الأموال أو الممتلكات الأخرى بشروط مضمونة وعداً بسداد أصل المبلغ مع مستحقته

---

(1) سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الإئتمان ، دار الفكر للنشر ، ط1 ، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان ، 2013 ، ص11 .

(2) منير حسين الخزرجي ، السياسة الإئتمانية في منح القروض الإئتمانية ، مجلة الرشيد المصرفي ، العدد السابع - السنة الثالثة ، تشرين الثاني ، 2002 ، ص17 .

(3) عمر السر الحسن محمد وآخرون ، أثر كفاءة إدارة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي - دراسة ميدانية على المصارف السودانية ، مجلة المثلى للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 2 ، 2020 ، ص52 .

(4) عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2007 ، ص143 .

(5) Chester Arthur Phillips , Bank Credit : A study Of The Principles And Factors Underlying Advances Made By Banks To Borrowers , Classic Reprint , The Macmillan Company , 2017 , p:1.



في تاريخ مستقبلي محدد<sup>(1)</sup> ، وأما بالنسبة للمفهوم الحديث للإئتمان "فهو علم وفن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها ، وهذا يعني قيام إدارة الإئتمان بدراسة وتحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بالمعاملة الإئتمانية بهدف الحد والتقليل من مخاطر الإئتمان لضمان إستمرارية الإئتمان والحد من التعثرات الإئتمانية"<sup>(2)</sup> .

فضلاً عن ذلك فقد عُرّف من المؤرخ والخبير الإقتصادي الإنكليزي (جورج دوغلاس هوار كول)(G.D.H.Cole) على أنه "القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل ، وأما هو قوة شرائية من قبل المؤسسات المالية إما بوصفها تعويضاً عن الدخول المعطلة للمودعين في البنوك أو كإضافة الى صافي المبلغ الإجمالي للقوة الشرائية ، وله أهمية كبيرة في الدول المتقدمة خصوصاً من حيث تسوية جميع المعاملات الاقتصادية في تلك الدول عن طريق الإئتمان المصرفي وأدواته المستخدمة"<sup>(3)</sup> .

ويُقصد بالإئتمان المصرفي في الدول التي تعتمد التخطيط الشامل لإقتصادياتها بأنه "العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي والتي تحدث عند إنتقال القيمة من شخص أو مشروعات أو دول معينة إلى آخرين وذلك لإستخدامها المؤقت بالسداد الإجباري مع دفع فائدة نظير ذلك ، ويتخذ الإئتمان أشكال متعددة منها القروض بالدرجة الأولى والتسهيلات الإئتمانية والمساهمات في المشاريع الصناعية وكذلك فتح الإعتمادات المستندية"<sup>(4)</sup> .

ومما تقدم من المفاهيم الوارد ذكرها آنفاً يمكن للباحثة توضيح مفهوم الإئتمان المصرفي على أنه "وثيقة يتعهد بمقتضاها الطرفان - المقرض والمقترض - على وفاء كل منهما بإلتزامه إتجاه الطرف الآخر من حيث مبلغ القرض والمدة الزمنية والفائدة ويكون ذلك من خلال التسهيلات المباشرة وغير المباشرة التي يعطيها المصرف نتيجة الثقة التي يولدها العميل للمصرف والتي تتيح للمصرف المتاجرة بالودائع النقدية من خلال أسس وقواعد إستقر عليها القانون والعرف المصرفي" .

---

E.Yao Ahiable , "An Assessment Of Credit Management Practices At Agricultural (1) Development Bank (ADB) Brancnes In The Eastern Region Of Ghona" , A thesis Submitted To The Institute Of Distance Hearning , Kwame Nkruman University Of Science And Technology , 2012 , P:19 .

(2) محمد داوود عثمان ، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره ، دار الفكر للنشر ، ط1 ، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان ، 2013 ، ص25 .

(3) T.N.Hajela , " Money Banking And International Trada Published By" , Ane Books (3) PVT-LTD Eighth Edition , 2009 , P:246 .

(4) فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر ، الأردن - عمان ، 2000 ، ص123 .



ثانياً : أهمية الإئتمان المصرفي :

برزت أهمية الإئتمان المصرفي من خلال توفير التمويل اللازم لدوران عجلة النمو الإقتصادي وذلك بتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو عمليات الإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية ، كذلك يقدم القطاع المصرفي خدماته الى القطاعات الإنتاجية الأخرى المختلفة في الإقتصاد بوساطة الإئتمان المصرفي والتسهيلات المصرفية الأخرى<sup>(1)</sup> .

ومن الممكن توضيح أهمية الإئتمان على النحو الآتي :

1- إن الإئتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف يوفر وسيلة للتبادل ، لذلك فإن الأوراق النقدية في الوقت الحاضر والمسكوكات والنقود المعدنية تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها (البنك المركزي) ، كما إن الشيكات المسحوبة على ودائع الطلب تمثل ديناً لحاملها على المصرف المسحوبة عليه ، وهذه تمثل عرض النقد بمفهومه الضيق التي يتم بموجبه تبادل السلع والخدمات في الإقتصاد<sup>(2)</sup> .

2- يساهم الإئتمان المصرفي في زيادة الإنتاج والإستثمار الذي يوفر القدرة الإنتاجية في الإقتصاد من خلال إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة وهذه المشروعات تحتاج الى موارد مالية ضخمة يصعب على أصحابها إقامتها بمواردهم المحدودة ومن ثم يقومون بالتوجه نحو المصارف للحصول على الإئتمان لإنشاء هذه المشروعات ، وبذلك يكون الإئتمان قد ساهم في زيادة الإنتاج والإستثمار في الإقتصاد الوطني .

3- يؤدي الإئتمان المصرفي دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات الإقتصادية بما يضمن الإستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لإحتياجاتها بما يحقق نمواً إقتصادياً متوازناً يخدم كلا السياستين الإقتصادية والإئتمانية<sup>(3)</sup> .

4- يقوم الإئتمان المصرفي بتشغيل الموارد العاطلة بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل ، وبهذا فالمقرض ينتفع من إستخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مربحاً وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء إستعماله لتلك الموارد على دخل مناسب .

(1) Webster Dictionary , “United State Of America” , 2017 , P:218 .

(2) فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2006 ، ص276-ص277 .

(3) زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسة النقدية ، دار اليازوردي للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، 2006 ، ص76-ص77 .



- 5- تمويل الأفراد بأحتياجاتهم ومشترياتهم الإستهلاكية خاصة السلع المعمرة ويدخل هذا النوع من خلال ما يسمى ببطاقة الإئتمان والقروض الإستهلاكية<sup>(1)</sup> .
- 6- يساعد الإئتمان المصرفي على زيادة الدخل القومي من خلال إستخدام هذه الموارد في المشاريع الإنتاجية لترفع من مستوى النشاط الإقتصادي للبلد .
- 7- يقوم الإئتمان المصرفي بزيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الإعتمادات المستندية حيث يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي<sup>(2)</sup> .

### ثالثاً : نشأة الإئتمان المصرفي :

تطورت وظائف الإئتمان المصرفي عبر المراحل التاريخية المتعاقبة لتواكب التطورات التي مرت بها البشرية آنذاك ، فالإئتمان المصرفي ليس نشاطاً حديث العهد بل ترجع أصول العمليات الإئتمانية كأول شكل لها وبصفته البسيطة الى عهود قديمة ، فقد عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد أي من العهد البابلي تحديداً ، وأسهم الإئتمان في بداية القرن السادس عشر للميلاد في تمويل الصناعات الحرفية آنذاك مما رفع من حجم إنتاجها وتوزيعها وأدى الى زيادة حصيلة الأرباح وتراكمها ، ومن هنا أصبح التعامل بالإئتمان المصرفي وبالأخص في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة الرأسمالية عادة شائعة الإستخدام بين كل من الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات أيضاً ، وبهذا تحددت معالم النظام الإئتماني وفقاً لمجموع العلاقات الإئتمانية والطرق الإئتمانية المتبعة ، وقد أصبح الإئتمان المصرفي يؤدي أكثر من وظيفة في المجتمعات الإقتصادية المعاصرة<sup>(3)</sup> ، وأما في العصور الحديثة وخاصة بعد بروز الإكتشافات وما تبعها ورافقها من إختراعات ، وما ترتب عليها من توسع تجاري واضح وتحقق الثورة الصناعية بعد ذلك كلها أدت الى إنتشار الإئتمان وتعاطي إستخدامه بشكل واسع وسريع لمقابلة إحتياجات التطورات الإقتصادية هذه وإتساع النشاطات المرتبطة بها ، وفي عصر التخصص وتقسيم العمل الواسع وزيادة المبادلات بسبب إتساع النشاطات الإقتصادية إرتباطاً بالثورة الصناعية فقد برزت وإتسعت بشكل واضح الجهات التي تتعاطي الإئتمان وتتعامل به ومنها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة وبيوت الإيداع والإستثمار والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين وغيرها من الجهات التي ترتبط بذلك ، وإرتبط الإئتمان بدرجة أكبر بالمصارف ، أي تأكد دور الإئتمان المصرفي وأهميته في الإقتصاد<sup>(4)</sup> .

(1) طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنيت ، دار الفكر للنشر ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 439 .

(2) عبد السلام إبراهيم عبيد لفته ، الإئتمان المصرفي ، مطبعة طرابلس ، ط 1 ، ليبيا ، 2000 ، ص 18 .

(3) محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 44 .

(4) فليح حسن خلف ، المصدر السابق ، ص 267 .



## المطلب الثاني : خصائص وأنواع وأدوات الإئتمان المصرفي :

### أولاً : خصائص الإئتمان المصرفي :

يتم منح الإئتمان المصرفي لمختلف المنظمات سواء أكانت كبيرة أم صغيرة ، ويزداد حجم الإئتمان كلما كان حجم المنظمة كبير والسبب في ذلك هو حاجة تلك المنظمات لتمويل مشاريعها وخططها الإنتاجية قياساً بما هو عليه في المنظمات الأصغر حجماً ، وبهذا فإن الإئتمان المصرفي يحقق عدّة مزايا للمنظمات المقترضة يمكن تمثيلها بالآتي :

1- الإئتمان المصرفي عملية قائمة على الإعتبار الشخصي أي قائمة على تلك الإعتبارات المتعلقة بشخص الزبون التي تدفع المصارف الى التعاقد معه ثم تمنحه الثقة وينبغي على المصرف أن يقوم بدراسة المعلومات كافة عن الزبون الطالب للإئتمان من حيث صفات سمعته والمتعلقة بسلوكه وحُسن نيته وثقته وأمانته وصدق تعامله وتنفيذه للإلتزامات المترتبة عليه وغيرها من الصفات التي تكون سمعة طيبة للزبون .

2- الإئتمان المصرفي عملية تجارية : تتصف العمليات الإئتمانية بصفة تجارية لأنها من الأعمال المصرفية التي طغت عليها الصفة التجارية ، إذ أنّ المصرف لايقوم بعملياته الإئتمانية مع الزبون من دون مقابل بل يهدف الى الربح كذلك ، فإن الإئتمان المصرفي هو عملية معاوضة متجددة أثناء مدة سريانها .

3- ربحية رأس المال : إن الإئتمان المصرفي وسيط للتبادل وتحويل المدخرات من شخص لآخر أي يمكن تحويل مدخرات الأفراد والقطاع الخاص والحكومي الى من يستطيع إستثمارها وإستغلالها بحيث يحقق من خلالها عوائد تفوق كلفتها<sup>(1)</sup> .

4- توسيع قاعدة الإنتاج : يعمل الإئتمان المصرفي على توفير رؤوس الأموال الكبيرة اللازمة التي تحتاجها منظمات الأعمال لإستعمالها في فرص إقتصادية مختلفة وكذلك تستطيع المصارف تزويد المنظمات بالإئتمان اللازم لتطوير وتحديث عملياتها الإنتاجية والفنية والتقنية<sup>(2)</sup> .

5- يخفف الإئتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تعترض المنشأة المختلفة خاصة الصغيرة والحديثة في الحصول على الإئتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الإئتماني من الجهات

(1) زياد نجم عبد السوداني ، "أثر التحليل الإئتماني على أداء المصارف التجارية" دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ، جامعة دجلة - مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد 130 ، 2015 ، ص199-ص200 .

(2) زياد نجم عبد ، الإئتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه - دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتروكيمياويات ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد 7 ، العدد 19 ، السعودية ، 2012 ، ص305 .



الممولة الأخرى (1) .

6- يرتبط الإئتمان المصرفي ببعض المخاطر لوجود مدة زمنية بين بداية نشوء الإئتمان وبين تاريخ التسديد (2) .

ثانياً : أنواع الإئتمان المصرفي :

يمكن تقسيم الإئتمان المصرفي على أنواع عدة من حيث الآتي :

### 1- طريقة تقديم الإئتمان المصرفي

أ- الإئتمان المصرفي النقدي (المباشر) : يقدم المصرف مبالغ نقدية أو تمويل مباشر على شكل (حسابات جارية ، الكومبيالات المخصصة ، القروض ، السلف النقدية) مع تعهد المدين بسدادها مع الفوائد على أقساط أو دفعة واحدة في تواريخ معينة (3) .

ب- الإئتمان المصرفي التعهدي (غير المباشر) : هو الإئتمان الذي يمنحه المصرف الى العملاء بصورة غير مباشرة ويشمل (الكفالات المصرفية ، بطاقات الإئتمان ، الإعتمادات المستندية ، القبولات المصرفية) (4) .

ت- الإئتمان المصرفي المشترك : هو قيام مصرفين أو أكثر بتقديم هذا النوع من الإئتمان لكونه كبير الحجم ولا يمكن لمصرف واحد تغطيته .

ث- الإئتمان التأجيري : يتمثل هذا الإئتمان في قيام المصرف بتمويل شراء أصل معين مقابل دفعات محددة وفق شروط محددة وتأجيرها للآخرين سواء أكانوا أفراداً أو مؤسسات مع إعطاء المستأجر حق التملك للأصل المستأجر في نهاية الفترة ، أي بعد سداد الدفعات المترتبة على المستأجر

(1) رضا صاحب أبو حمد ، فاضل مشغل قدوري ، إدارة المصارف ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص 263 .

(2) سلوى عبد الجبار عبد القادر ، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد 1 علمي ، 2008 ، ص 343 .

(3) إيناس ناصر عكلة الموسوي ، محمد فائز حسن أبو طحين ، محددات الإئتمان النقدي المباشر دراسة وصفية لعينة من المصارف الأهلية العاملة في العراق للمدة (2007-2012) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد 9 ، العدد 35 ، أيلول 2020 ، ص 270 .

(4) فواز فاضل جدعان الشمري ، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة كلية إدارة الأعمال ، العدد 23 ، 2013 ، ص 14 .



حتى آخر دفعة<sup>(1)</sup> .

## 2- مدة الإئتمان المصرفي

أ- الإئتمان قصير الأجل : تكون مدة إستحقاق هذا التمويل سنة واحدة أو أقل مثل التمويل الموسمي و تمويل رأس المال العامل و التمويل المرحلي وتقوم المصارف بتحديد شروط مسبقة لعملائها ، حيث يرتبط هذا النوع من التمويل بالإنفاق الجاري للعميل<sup>(2)</sup> .

ب- الإئتمان متوسط الأجل : وتكون مدته من سنة الى خمس سنوات ويتم إستخدام هذا الإئتمان لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو تمويل الصادرات وغيرها ، إذ أن المقترض يستطيع تسديدها من أرباحها وعائداتها<sup>(3)</sup> .

ت- الإئتمان طويل الأجل : تم تصميم الإئتمان طويل الأجل لتمويل إستثمارات الأعمال التجارية على المدى الطويل مثل شراء معدات أو بناء المرافق العادية التي تغطي مدة أكثر من خمس سنوات ، وعادةً تسعى الشركات للاقتراض للحصول على قرض بمبلغ مقطوع على أساس تكلفة ميزانية مشروعها المقترح ومن ثم تتعهد لتسديد القرض في سلسلة من أقساط شهرية أو ربع سنوية<sup>(4)</sup> .

## 3- الغرض من الإئتمان المصرفي

أ- الإئتمان الإستهلاكي : عادةً ما يكون متوسط الأجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط وذلك مثل قروض البنوك التجارية الممنوحة لموظفي الحكومة والقطاع العام .

ب- الإئتمان الإنتاجي أو الإستثماري : عادةً ما يكون طويل الأجل بفرض تمويل رأس المال الثابت كالمباني والأراضي والآلات ، والأداة المناسبة للحصول على مثل هذا الإئتمان هي السندات .

ت- الإئتمان التجاري : عادةً ما يكون قصير الأجل وتلجأ إليه المشروعات بفرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري مثل مشتريات المواد الأولية ومصاريف الصيانة ويتداول الإئتمان

(1) أركان عباس بطي البديري ، رسول رحمن لفته الكرعوي ، الإئتمان المصرفي في الإقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة (2013-2017) ، مجلة الفنون والآداب للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 47 ، العراق - كلية الامام الكاظم (ع) أقسام الديوانية - قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2019 ، ص322 .

(2) بلقيس أحمد البشر محمد سعيد ، مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرارات الإئتمان للحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم لأوراق المالية) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية ، 2019 ، ص124 .

(3) خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن - عمان ، 2006 ، ص168 .

(4) Peters Rose , Sylviac Hudgins , "Bank Management & Financial Services" , 9<sup>Th</sup> Edition , (4) MC Graw-Hill , International Edition , 2013 , P:556 .



التجاري عن طريق الكومبيالات والسندات<sup>(1)</sup> ، وتمنح هذه القروض لتمويل التجارة الخارجية عن طريق تقديمها للمستوردين والمصدرين من أجل المساعدة في تسهيل عمليات الإستيراد والتصدير<sup>(2)</sup> ، وفي هذا النوع تقوم المصارف أيضاً بتقديم القروض التجارية بالعملات الأجنبية لأن الشركات تحتاج لهذه العملات أو لأن أسعار الفائدة على هذا النوع من القروض هي أكثر جاذبية من حيث الأرباح المستحصلة منها<sup>(3)</sup> .

ث- الإئتمان الصناعي : يكون هذا الإئتمان على نوعين من حيث المدة الزمنية أما أن يكون ذو مدة قصيرة الأجل يهدف لسد النقص الحاصل في رأس المال التشغيلي أو تغطي أدوات الصناعة ، أو يكون ذو مدة متوسطة أو طويلة الأجل من أجل تجهيز المكائن والآلات لتحديثها أو فتح فروع أو التوسع أو لإنشاء مشروعات جديدة ، وعادةً ما تقوم المصارف المتخصصة بمنح هذا النوع من الإئتمان لأنه يقع ضمن نشاطها التخصصي<sup>(4)</sup> .

ج- الإئتمان الزراعي : يستخدم لدعم القطاع الزراعي وأغلبها قروض موسمية مما يجعل الحاجة إليها مختلفة من موسم لآخر<sup>(5)</sup> .

ح- الإئتمان العقاري : يمنح هذا الإئتمان لغرض تمويل شراء الأصول العقارية المعمرة كالأراضي والبيوت والشقق ، وأتت الحاجة لهذه القروض بسبب الإرتفاع المستمر لأسعار الأراضي وتكاليف البناء ، لذلك أصبح العديد من الأفراد ذوي الدخل المحدود غير قادرين على إقتنائها من خلال هذه الممارسات الإذخارية التقليدية<sup>(6)</sup> ، حيث تتضمن هذه القروض رهونات طويلة الأمد لما يخص المباني التجارية والسكنية فضلاً عن القروض قصيرة الأمد التي تمنح لمقاولي البناء<sup>(7)</sup> .

(1) السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، ط1 ، الإسكندرية ، 2010 ، ص91 .

(2) هيجل عجمي الجنابي ، رمزي ياسين أرسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2009 ، ص136 .

(3) Pasca Quiry , Maurizio Dallacchio , Yannle Fur & Antonio Salvi , “Corporate Finance (3) Theory And Practice” , second Edition , John Wiley And Sons Ltd , 2009 , P:518 .

(4) نبيل ذنون الصائغ ، الإئتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية للنشر ، 2018 ، ص49 .

(5) فاضل عباس داود المشهداني ، دور السياسة الإئتمانية والنشاط الإئتماني النقدي في تحقيق التشغيل بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة بغداد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 15 ، العدد خاص ، جامعة تكريت - كلية الإدارة والإقتصاد ، 2019 ، ص20 .

(6) علي محمد شلهوب ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، سوريا- حلب ، 2007 ، ص293 .

(7) Lioyd B.Thomas , “Many Banking And Financial Markety” , By South-Western Thomson Corporation , Printed : USA , 2006 , P:211 .



#### 4- الضمانات المرتبطة بالإئتمان المصرفي

- أ- الإئتمان الشخصي : يقوم هذا الإئتمان على أساس ثقة الدائن بالمدين من حيث قدرته على إرجاع الأموال ، إذ أن الدائن لا يطلب من المدين أي ضمانات مالية لتسديد دينه ، ويسند هذا الإئتمان بتعهد أشخاص آخرين (الكفيل) بالسداد بدلاً من المدين<sup>(1)</sup>.
- ب- الإئتمان العيني : يقوم المدين بتقديم عيناً ما يعد ضماناً ، مثلاً يقدم المدين ضماناً قد يكون بضائع أو أوراق مالية أو محاصيل زراعية أو عقاراً ..... الخ ، ما يعدّه المصرف (الدائن) ضماناً لتسديد دينه ، والمصرف الدائن في مثل هذه الحالة يعدّ مفضلاً على غيره من الدائنين في إستيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضماناً لتسديد دينه<sup>(2)</sup> .

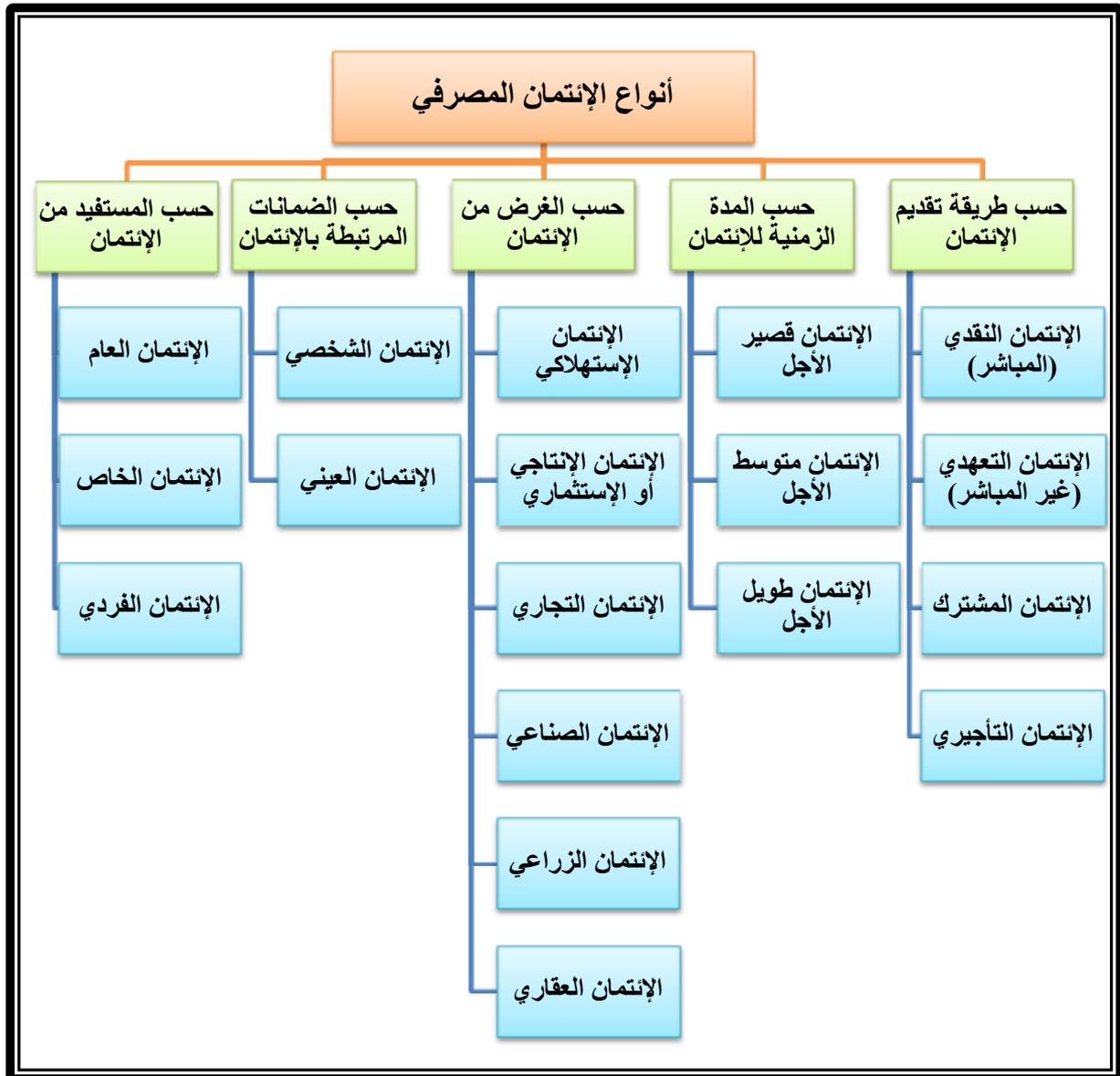
#### 5- الإئتمان من حيث المستفيد

- أ- الإئتمان العام : ويتمثل في الإئتمان الممنوح لتمويل المشروعات التي تعود الى هيئات ومؤسسات رسمية أو حكومية تمتلكها الدولة .
- ب- الإئتمان الخاص : ويتمثل في الإئتمانات الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية المملوكة من قبل الأفراد العاديين أو الهيئات أو الشركات ذات الصفة الخاصة غير الحكومية .
- ت- الإئتمان الفردي : ويتمثل في السلف البسيطة للأغراض الإجتماعية المختلفة<sup>(3)</sup> .

(1) مهند عزيز الشلال وآخرون ، قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الإئتمان المصرفي في العراق للمدة (2014-2019) ، المجلة الأكاديمية ، حقوق للطبع والنشر ، جامعة نوروز ، 2020 ، ص93 .

(2) خالد وهيب الراوي ، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، 2005 ، ص177 .

(3) زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، المصدر السابق ، ص81-82 .



### الشكل (1) يوضح أنواع الإئتمان المصرفي

المصدر : من أعداد الباحثة بالإعتماد على ماسبق من المصادر المتعلقة بأنواع الإئتمان المصرفي .

ثالثاً : أدوات الإئتمان المصرفي :

يعد الإئتمان المحور الأساس لعمل المصرف والوظيفة المهمة لأي مصرف بسبب حاجة الأفراد وأصحاب المشروعات والمهن وغيرها من القطاعات الإقتصادية إليه ، لذا من أهم أدوات الإئتمان المصرفي ما يأتي :

#### 1- سجلات المتعاملين بالإئتمان

تستعمل هذه السجلات من أجل تثبيت الإئتمان ومنحه بين تجار المفرد والمتعاملين معهم وبين تجار الجملة وتجار المفرد ، وتتميز بأنها توفر السرعة والسهولة لكل من البائع والمشتري إلا



أن من سلبياتها عدم وجود طريقة تجبر المدين على الدفع لأنها تستند على الثقة بين المتعاملين بهذه الأداة ، كذلك تكون عملية تحصيل الديون بطيئة في بعض الحالات .

## 2- الإئتمان الشفهي

يجري التعامل بين أشخاص يعرفون بعضهم بعضاً أي هناك عامل الثقة فيما بينهم ، ويتم الإئتمان في هذه الأداة عادةً بإستعمال المبالغ الصغيرة لكن في الوقت الحاضر لا يتم تداولها كثيراً .

## 3- الوسائل الكتابية

تعد هذه الأداة من أهم الأدوات التي يتم التعامل بواسطتها بالإئتمان لأنها تمثل مستندات قانونية يتم تثبيت الأموال التي منحت بإستعمالها ومنها :

### أ- أدوات الإئتمان قصيرة الأجل :

• **الشيك** : يعد الشيك أداة وفاء تسوى بها الديون ، حيث يقوم بوظيفة النقود في التعامل بين الناس ، إذ أنه يوجب الدفع بمجرد تقديمه الى المسحوب عليه ، وهو من أنواع الأوراق التجارية الأكثر شيوعاً في العمل لأهميته البالغة في المعاملات ، كذلك يتميز بأنه يقلل من الحاجة الى إستعمال العملة الورقية فيحد من كمية الورق المتداول . الى جانب إنه لايجبر الساحب على الإحتفاظ بالنقود في حوزته للوفاء بها ويؤدي ذلك الأمر الى التقليل من مخاطر الضياع أو سرقة النقود<sup>(1)</sup> ، ويعد الشيك من الأدوات المهمة التي يجري التعامل بها وتأتي هذه الأهمية من ناحية الثقة بين الدائن والمدين ، حيث توفر هذه الأداة السرعة والسهولة في التعامل .

• **الحوالة** : تختلف هذه الأداة عن الكومبيالة والسند الأذني من حيث كونها أمر بالدفع وليس تعهد بالدفع ، أي دفع مبلغ من المدين للدائن ويمثل هذا المبلغ مبلغ الإئتمان الممنوح .

### ب- أدوات الإئتمان طويلة الأجل :

يمثلها السند وهو من أهم الأدوات الإئتمانية الشائعة لإستعمالها في التداولات المالية ، لذا يعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل للمشروعات الإستثمارية لكون الفائدة التي تمنح لهذا النوع من الإئتمان ذات مبالغ عالية مما يشجع الأفراد والشركات والمؤسسات على التعامل به ، وكذلك تمنح حاملها عند بيعها إمكانية الحصول على النقود في حال إحتياجه للأموال نقداً<sup>(2)</sup> . والسند هو صك يصدره شخص معنوي أو فرد أو شركة وهو قابل للتداول<sup>(3)</sup> .

Robin Bade , Michael Parkin , "Foundations Of Macro Economics" , Copy Right By (1) Pearson Education , INC , 2011 , P:271 .

(2) فليح حسن خلف ، المصدر السابق ، ص 274 .

(3) سيف إبراهيم المصاروة ، تداول الأوراق المالية والحماية الجزائية دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط 1 ،



## المطلب الثالث : أسس ومعايير منح الإئتمان المصرفي والمخاطر التي تواجه عملية منحه

أولاً : أسس منح الإئتمان المصرفي :

ينبغي أن يتم منح الإئتمان إستناداً الى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها أهمها :

- 1- الأمان : يعني أن الأفراد والمؤسسات الذين حصلوا على الإئتمان المصرفي كانوا مصدر ثقة لدى المصرف وإنهم سوف يتمكنون من سداده مع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المحددة لذلك (1) .
- 2- السيولة : ينبغي على المصارف أن تكون مستعدة لمواجهة السياسة غير المستقرة أو السحوبات الطارئة من قبل الزبائن في الظروف الإستثنائية من خلال الإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع والمدخرات على شكل نقد سائل للإستفادة منها عند الحاجة في الحالات الطارئة (2) .
- 3- الربح : يعد الإئتمان المصرفي من أهم الإستثمارات التي يتم من خلالها تحقيق فوائد للمصرف مقابل منحه الإئتمان الذي قد يستخدم بعضه في دفع الفوائد على الودائع وغيرها من المصاريف (3) .
- 4- الودائع : أن طبيعة الودائع تؤثر في قدرة المصرف على منح الإئتمان ، وتحدد مسؤولياته المحتملة في أي وقت إتجاه المودعين (4) .
- 5- الرقابة : تتم من خلال متابعة الزبون والتأكد من قدرته على تحقيق الأرباح لتسديد ما بذمته من قروض (5)

ثانياً : معايير منح الإئتمان المصرفي :

هناك عدة معايير لمنح الإئتمان المصرفي أهمها :

- 1- معيار (6C,S) : يعدّ نموذج المعايير الإئتمانية المعروفة بـ(6 Credit Standard) أبرز منظومة إئتمانية لدى محلي ومانحي الإئتمان على مستوى العالم عند منح القروض ، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح للإئتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل إئتمان (6) ، وتعني

- (1) حسن سمير عشيخ ، التحليل الإئتماني ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن-عمان ، 2010 ، ص60
- (2) أسماء خضير ياس ، أحمد صبحي جميل ، أثر الإحتياطي القانوني على حجم الإئتمان النقدي في العراق للمدة (2004-2013) ، مجلة الدنانير ، العدد 9 ، الجامعة العراقية ، 2016 ، ص63 .
- (3) أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر ، ط1 ، الأردن ، 2005 ، ص147 .
- (4) أحمد محمد فهمي البرزنجي ، وفاء جثير مزعل حسين ، البيئة الخارجية الخاصة وأثر تحليلها في منح الإئتمان المصرفي بحث تطبيقي في مصرف الرافدين والرشيد ، مجلة جامعة ذي قار ، المجلد 12 ، العدد 3 ، أيلول - 2017 ، ص45 .
- (5) Peters Rose , Sylviac Hudgins, "Bank Management & Financial" , Six Edition , MC Graw-Hill , 2000 , P:430 .
- (6) السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، المصدر السابق ، ص97-ص98 .



أن هناك ستة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بالحرف (C) باللغة الإنكليزية وفيما يأتي إستعراض لهذه المعايير :

أ- الشخصية (Character) : تعد شخصية الزبون الركيزة الأساسية في القرار الإئتماني وهي الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف<sup>(1)</sup> ، لذا يتوجب على المصارف الإستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن الزبون من المحيطين العملي والإجتماعي له<sup>(2)</sup> .

ب- رأس المال (Capital) : يمثل رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الإئتماني وعنصر من عناصر تقليل المخاطر الإئتمانية ولهذا فإن إدارة الإئتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد المخاطر التي قد تتعرض لها ، ونعني برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأخرى غير منقولة ، وعند دراسة هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسبة المديونية والأموال الذاتية ، فإن كان رأس المال يتمتع بالملائمة فهذا يعني أن المركز المالي للعميل سليم فرأس مال العميل يمثل قوته المالية .

ت- القدرة (Capacity) : وتعني مدى قدرة العميل على إدارة الشركة وتحقيق الدخل بكفاءة وفعالية عالية والتي تعني قدرة العميل على سداد القرض والإلتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات ، ومن ناحية أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الإقراض يجب أن لا يكون قاصراً أو غير مؤهل قانونياً للتوقيع وفي حالة الشركات ينبغي على مسؤول الإئتمان التأكد من الشركاء المتضامنين إن كانوا قد وقعوا فعلاً أم لا<sup>(3)</sup> .

ث- الضمانات (Collateral) : تعني ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي ، أو هو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة تمكن المصرف من إعتبارهما ضماناً للقرض<sup>(4)</sup> .

ج- الظروف العامة (Conditions) : تشير الظروف الاقتصادية العامة التي يمكن أن تؤثر في قدرة الزبون على سداد القرض<sup>(5)</sup> ، إذ أن على موظف القروض ومحلل الإئتمان يجب أن يكون على بينة من الإتجاهات الحديثة في العمل والصناعة ومقارنتها بخطط المقترض لأن القرض يمكن أن يبدو جيداً جداً على الورق إلا أن حقيقته على العكس من ذلك بفعل تآكل قيمة المبيعات أو الدخل في

(1) Peters Rose , Sylviac Hudgins, "Bank Management & Financial Services", 9Th Edition (1) , MC Graw-Hill , International Edition , 2013 , P:530 .

(2) Barasa Michael , A.Waful , "Credit Management Policy And Profit Ability Of A Commercial Bank Acace Study Of Housing Finance Bank (HFB)", 2011 , P:6 .

(3) محمد كمال كابل عفانة، إدارة الإئتمان المصرفي، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن-عمان، 2018، ص48

(4) stevens Mac Donald & Timothy W.Koch , "Management Of Banking", 6<sup>Th</sup> Edition (4) Thomson \ South-Western , 2006 , P:356 .

(5) Jack R.Kapoor , Les R.Dlobay & Robert J.Hughes , "Personal Finance", 10<sup>Th</sup> Edition , (5) The MC Graw-Hill \ Irwin , 2012 , P:192 .



حالة الركود أو تراجع أسعار الفائدة بنسبة عالية سببها التضخم .

ح- المراقبة (Control) : إن عنصر المراقبة يتمركز بالسؤال هل إن التغيرات في القانون والتنظيم ممكن أن تؤثر عكسياً في المقرض وهل طالب القرض يفى بقواعد أو معايير السلطات التنظيمية لنوعية القرض (1) .

2- معيار (5P,S) : تعني بأن هناك خمسة عناصر أساسية واجبة الدراسة عند قرار منح الإئتمان تبدأ جميعها بالحرف (P) باللغة الإنكليزية وفيما يأتي إستعراض لهذه المعايير (2) :

أ- الجمهور (People) : أحد أهم العوامل التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار وسوف تحكم المصارف على المنظمة من خلال الخصائص الشخصية لها ومقدرة فريق الإدارة والمدير المالي أحد الأشياء التي يتم تقييمها بعناية من قبل المصارف خلال مراجعة عملية الإئتمان .

ب- الغرض من الإئتمان (Purpose) : من الضروري أن يكون الغرض من الإئتمان محدداً ؟ لأن كثيراً ما يستخدم المقرضون الإئتمان لأغراض أخرى مثل الإنفاق الإستهلاكي وقد يؤدي الى عجزهم عن السداد .

ت- القدرة على الدفع (Payment) : يساعد هذا العامل المصارف على تقييم الأصول والإصدارات (الأسهم العادية والممتازة) للمنظمة وقدرتها على جني الأرباح من نشاطها العادي .

ث- الحماية (Protection) : تعني توفر الضمان مقابل الإئتمان الممنوح وأفضل أنواع الضمانات هي الضمانات النقدية (الودائع لأجل) .

ج- النظرة المستقبلية (Perspective) : تبحث في الظروف الخاصة والعامّة المحيطة بعملية منح الإئتمان الحالية والمستقبلية .

3- معيار (PRISM) : يعد هذا النموذج من أحدث ماتوصلت إليه الصناعة المصرفية في مجال التمويل الإئتماني وقراءة مستقبل الإئتمان .

ويظهر جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الإئتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد وتتكون من خمسة حروف باللغة الإنكليزية تعبر كل منها عن

(1) Rose & Hudgins , “Previous Source” , P:533 .

(2) للمزيد من التفاصيل أنظر :-

-Blessing Ropafadzo Chigunhah , ETA1 , “Private Capital Formation Activities And Bank Credit Access Among Farmers In Zimbabwe” , International Journal Of Economics And Financial Issues |VO|10.Issue 3.2020 , P:226 .

-Husain Kousayri , “Credit worthiness Standards Between Theory And Practice (Afield Study On The Syrian Commercial Bank In Lattakia)”, Available At SS.RN 3591460 , 2020 , P:6 .



معيار معين وكالتالي (1) :

أ- التصور أو النظرة المستقبلية (Perspective) : يبحث في الظروف الخاصة والعامّة المحيطة بعملية منح الإئتمان الحالية والمستقبلية .

ب- القدرة على السداد (Repayment) : يساعد هذا العامل المصارف على تقييم أصول المنظمة وقدرتها على جني الأرباح من نشاطها العادي .

ت- الغاية من الإئتمان (Intention Or Purpose) : من الضروري أن يكون الغرض من الإئتمان محدد لأنه كثيراً ما يستخدم المقترضون الإئتمان لأغراض أخرى من الإنفاق الإستهلاكي ، وهو ما يؤدي الى عجزهم عند السداد .

ث- الضمانات (Safeguards) : هو الملجأ الأخير الذي من خلاله يستطيع المصرف أخذ حقوقه في حال عدم قدرة العميل وعجزه عن سداد الإئتمان وفوائده .

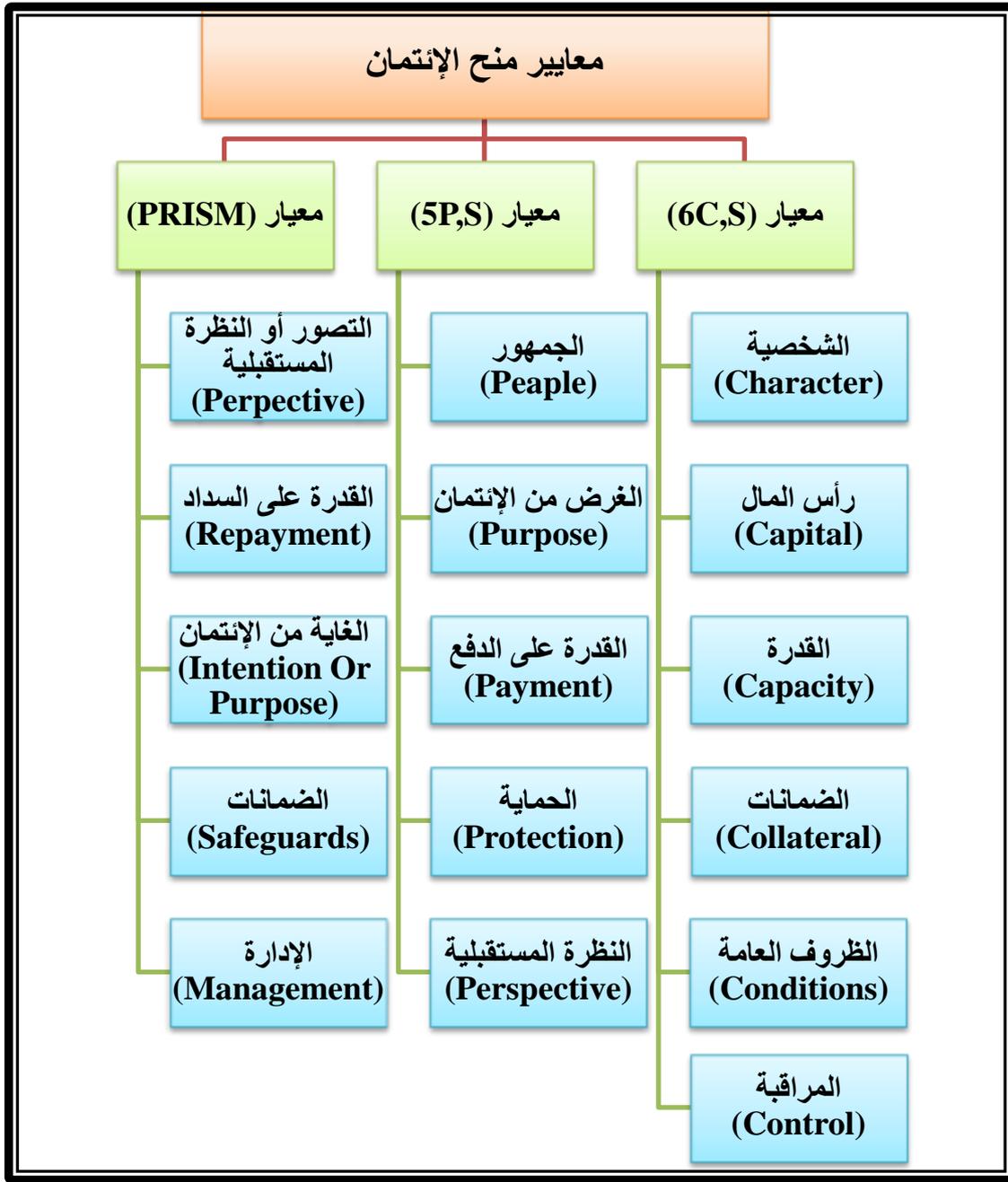
ج- الإدارة (Management) : يقوم المصرف بالتركيز والتحليل الإئتماني على قدرة العميل طالب الإئتمان وعلى الإدارة تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو وتوفير ضمانات كافية للحماية من فقدان الأشخاص الرئيسيين في وكالة التمويل ، ومعرفة موقف العميل من تنوع منتجاته أو إقتصار عمله على منتج واحد وهل نشاطه دائمى أو موسمي .

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر :-

- بلقيس أحمد البشير محمد سعيد ، المصدر السابق ، ص140-ص142 .

- نورة زبيري ، حسين بلعجوز ، النماذج الرياضية لقياس مخاطر الإئتمان بالبنوك التجارية ، مجلة دراسات ، العدد الإقتصادي 2 ، المجلد 8 ، 2017 ، ص108-ص109 .

-Husain Kousayri , “Previous Source” , P:7 .



## الشكل (2) يوضح عملية منح الإئتمان

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على ماسبق من المصادر المتعلقة بمعايير منح الإئتمان المصرفي .

ثالثاً : مخاطر الإئتمان المصرفي :

### 1- مفهوم مخاطر الإئتمان المصرفي

وتنشأ مصادر الخطر الائتماني أما من المصرف نفسه وتضم تركيز محافظ الإئتمان على قطاعات معينة دون غيرها وكذلك النمو والزيادة في محافظ الإئتمان دون الإهتمام بالمخاطر وعدم دقة الدراسات الائتمانية التي إستند عليها قرار منح الإئتمان وضعف أنظمة الرقابة والمتابعة



على الإئتمان ، أو مصادر المخاطر التي ترتبط بالمقترض إذ تضم مخاطر تتعلق بإدارة المنشأة المقترضة ومخاطر تتعلق بالسوق ومخاطر مالية ، وإن مثل هذه المخاطر تؤدي الى التقلب أو التذبذب في عوائد محافظ الإئتمان في المصرف (1) .

وتعرف مخاطر الإئتمان المصرفي بأنها تلك المخاطر التي تحدث نتيجة عدم إعادة جدولة أي مدفوعات أو عدم الدفع ، وكذلك التغيرات التي ترتبط في نوعية الإئتمان وآجاله التي تؤدي الى خسائر للمصرف (2) .

كما عُرفت بأنها الخسائر التي تصيب المصرف في حال عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي (المقترض) والفوائد عند تاريخ إستحقاقه المتفق عليه حسب شروط عقد الإئتمان وقد تشمل تلك الأخطار بنود خارج الميزانية مثل الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وقد تكون بنود داخل الميزانية مثل السندات والقروض (3) .

## 2- أسباب مخاطر الإئتمان

هناك أسباب عديدة للمخاطر الإئتمانية يمكن تحديدها بالآتي (4) :

- أ- تساهل المصارف في منح القروض : زيادة مخاطر عدم السداد وتكون نسبة خسائر القروض أعلى من المصاريف الأخرى التي نجمت عن تساهل المصارف في منح القروض بغير ضمانات كافية أو لم تدرس طلبات تلك القروض بالشكل الصحيح قبل منحها .
- ب- يتعرض المصرف الى مخاطر عند منح الإئتمان الى نشاط إقتصادي محدد أو الى منطقة جغرافية محددة فإن التوزيع غير المنتظم للقروض التي يقدمها المصرف قد تؤدي الى زيادة المخاطر والسبب يعود الى العوامل الإقتصادية التي تؤثر سلباً على تركيز القروض في نشاط إقتصادي معين أو مناطق جغرافية معينة .

(1) محمد داود عثمان ، المصدر السابق ، ص 27 .

(2) محمد غالي راهي الحسيني ، ضرغام عباس دخيل الياسري ، إدارة المخاطر الإئتمانية وأثرها على القيمة الإقتصادية المضافة بحث تطبيقي على مصرف الخليج التجاري ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2020 ، ص 395 .

(3) ياسر إسماعيل خضير ، سرمد كوكب جميل ، تصنيف المصارف على أساس خطر الإئتمان باستخدام التحليل التمييزي بالتطبيق في عينة من المصارف الأهلية العراقية للفترة من (2009-2017) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، مجلد 15 ، العدد 46 ، 2019 ، ص 37 .

(4) أنس هشام الملوك ، أثر مخاطر التركيز الإئتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 42 ، العدد 1 ، 2020 ، ص 595-596 .



ت- قيام المصرف بمنح القروض الى شركات القطاع الخاص الأجنبي أو منح قروض الى دول أجنبية ما ، وقد لا يستطيع المقرض الأجنبي من تحويل قيمة القرض الى العملة الأجنبية والتي تحدد بسبب إجراءات المنع لتحويلها ، حيث يحددها البنك المركزي في ذلك البلد .

### 3- أنواع مخاطر الإئتمان المصرفي :

هناك عدة أنواع من مخاطر الإئتمان وهي كالآتي (1) :

أ- **مخاطر العجز عن السداد** : هي احتمالية حدوث عجز من المقرض ما يعني عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات وفق الشروط المتفق عليها مع المصرف .

ب- **مخاطر التحصيل** : إن إمكانية التحصيل تتوقف على عوامل عديدة أهمها نوعية العجز عن السداد ، إذ أن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها وأن تخلف كل العملاء عن الدفع في نفس الوقت نتيجةً لمخاطر تركيز الإئتمان التي ستعرض المصرف لمخاطر كبيرة جداً ، لذا لكي تحمي المصارف نفسها من هذه المخاطر تقوم باللجوء الى تنويع المحفظة الإئتمانية لديها والتي تجعل حالات التخلف عن السداد مستبعدة الى حد ما .

ت- **مخاطر التركيز الإئتمانية** : تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم قيام المصرف بتنويع المحفظة الإئتمانية بشكل جيد على مستوى المصرف بشكل عام أو عدم قيام المصرف بتنويع الغرض من نوعية القروض على مستوى المناطق الجغرافية أو على مستوى الصناعة أو القطاعات بما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس في حال عدم السداد من المقرضين جميعاً ، ومن ثم حدوث خسائر كبيرة للمصرف بسبب تركيزه على قطاع معين أو منطقة جغرافية معينة (2) .

---

(1) عقيل دخيل كريم ، قياس مخاطر الإئتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 9 ، العدد 2 ، 2019 ، ص 141 .

(2) خالد أحمد علي محمود ، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2019 ، ص 103 .



## المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

### المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية ومفهومها وأهدافها :

أولاً : ماهية التنمية الاقتصادية :

اكتسب مفهوم التنمية الاقتصادية أهمية بالغة بين الدراسات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية وبدأ يستحوذ على إهتمامات الاقتصاديين في البلدان المتقدمة والنامية وفي أروقة المنظمات الدولية والإقليمية . وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي إختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة<sup>(1)</sup> . والتنمية "مفهوم حديث بلفظه ، قديم بمعناه ومصاديقه التي تفسر الاختلاف بين الحضارات القديمة التي وصلنا تراثها من خلال كتب التاريخ وما تركته من آثار مادية شاخصة تشهد على وجود تباين واختلاف في المستوى الحضاري الذي بلغته ، إذ أصبحت المجتمعات في مراتب مختلفة على المستوى الاقتصادي والفكري والحضاري"<sup>(2)</sup> .

وقد تطور مفهوم التنمية عبر مراحل مختلفة من مفهوم يفسر معناه معدل النمو الى مفهوم أكثر شمولاً يشير الى التنمية بشكل أوسع ، وقد إستند المفهوم التقليدي للتنمية الى النظرة المادية الاقتصادية للتنمية والتي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الإستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية ويرجع ذلك الى نموذج كل من هارود ودومار ، ثم يأتي بعد ذلك (والت روستو) الذي أوضح بشكل صريح أن التنمية ليست الإ مرادفاً للنمو الاقتصادي السريع ويرى روستو أن المجتمعات المختلفة تمر خلال عملية النمو بخمس مراحل هي (المرحلة التقليدية ومرحلة التمهيدي للإنتلاق ومرحلة الإنتلاق ومرحلة النضج الاقتصادي ومرحلة الإستهلاك الوفير) وبذلك يدخل الاقتصاد مرحلة الإنتلاق نحو النمو الذاتي<sup>(3)</sup> .

وأستخدم مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي غالباً لمجموعة من البلدان ليعني بزيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى الزمن بمعدلات لا تسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وإنما تعمل على تضيق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بينها وبين المجتمعات الأكثر تقدماً ، وعملية التنمية الاقتصادية تشمل زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكميات المتاحة من العناصر الأكثر ندرة .

(1) مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية (سياسات وموضوعات) ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007 ، ص119 .

(2) خالد محمد طاهر شبر ، الإرهاب ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق ، ط1 ، المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2015 ، ص17 .

(3) عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمن سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، ط1 ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، 2014 ، ص18 .



وكذلك تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية الإستخدام الأمثل لها ، أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج تنطوي على إستخدام أفضل العناصر لها<sup>(1)</sup> ، إن دراسة خبرات البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزلها الى مجرد نمو إقتصادي سريع ، فقد شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل قريبة من المعدل المرغوب به الذي حدده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام (2006) وهو (7%)<sup>(2)</sup> ، ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن وعلى نقيض ما كان يتوقعه أصحاب المفهوم المادي للتنمية لم تتحقق معدلات مرتفعة لنمو الدخل كما إن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ارتفعت وإزدادت أعداد المحرومين من إشباع الحد الأدنى الضروري من الإحتياجات الإنسانية ، ومن ناحية أخرى لم يساعد النمو الإقتصادي السريع الذي شهدته بعض البلدان النامية على تغيير وضعها في النظام الإقتصادي العالمي<sup>(3)</sup> ، وبذلك أصبحت التنمية تشكل القضية المركزية لكل الدول وساحة للتنافس بين الشعوب وذلك لإحساس هذه الشعوب بضرورة تجاوز حالة التخلف من ناحية والحفاظ على مستويات المعيشة في ظروف الضغط المستمر على الموارد المتاحة بفعل الزيادة المضطربة في عدد السكان وإرتفاع مستوى المعيشة الذي يقاس على أساس دخل الفرد وبالتالي تصبح التنمية عملية يتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي للدول على مر الزمن بحيث يترتب على ذلك ارتفاع نصيب الفرد من الدخل<sup>(4)</sup> .

### ثانياً : مفهوم التنمية الاقتصادية :

يُعد مفهوم التنمية الاقتصادية من أهم المفاهيم العالمية حيوية نظراً لتعدد أبعاده وتناوله الركن الأكثر تماساً في الحياة البشرية فضلاً عن صفة الشمولية للعديد من المفاهيم الأخرى مثل التقدم والتخطيط والإنتاج والإقتصاد وعلم الاجتماع<sup>(5)</sup> ، وإن مفهوم التنمية لم يصل الى ماوصل إليه الآن إلا بعد أن مر بمدد زمنية متعاقبة كان خلالها مثاراً للجدل والنقاش بين الكتاب والمفكرين حول ماهيته ومعانيه ودوره في الدول النامية، ويعد أوجين ستيلي (Eugene Staly) أول من إستخدم كلمة تنمية بالمعنى المعاصر عام (1939)

- 
- (1) عبد الرحمن يسري أحمد ، التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 6 .
  - (2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير أقل البلدان نمواً ، جنيف ، 2006 ، ص 44 .
  - (3) إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، ط 1 ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، 2000 ، ص 15 .
  - (4) موسى صالح حريكة ، إشكالية التنمية الاقتصادية والإجتماعية (على ضوء عدم تكافؤ الفرص التعليمية) ، دار عزة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، السودان-الخرطوم ، 2009 ، ص 9 .
  - (5) عبد الحميد العباسي ، التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة ، 2014 ، ص 12 .



وقد كان إصطلاح التنمية الإقتصادية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية يعني "تقريباً نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية"<sup>(1)</sup> ، ويعد موضوع التنمية الإقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الإقتصاديين سواء في البلدان التي بلغت إقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو التي لاتزال حديثة النمو على أعتبار أن التنمية الإقتصادية عملية معقدة تنطوي عادةً على إقامة أنشطة إقتصادية جديدة بالإضافة الى تطوير القطاعات الإنتاجية وتوظيف الأنشطة القديمة بطرق حديثة مختلفة جذرياً<sup>(2)</sup> ، ويمكن تعريف التنمية على إنها "مرحلة جديدة أو مرحلة التغيير في حد ذاته والمقصود ضمناً هنا إنها مرحلة إيجابية تمر بها المجتمعات الإنسانية والتي تحدث نتيجة بعض الإجراءات المعتمدة من قبل السلطات لأحداث تطور في مختلف الأصعدة"<sup>(3)</sup> ، وتعرف أيضاً على إنها "العملية التي يزداد فيها دخل الفرد الحقيقي للبلد على مدى فترة طويلة من الزمن فضلاً عن الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في المجتمع بشكل عام"<sup>(4)</sup> .

لذا يُعرف (بول سامويلسون) و(ويليام نورد هاوس) التنمية الإقتصادية بأنها "مقدار التوسع في إمكانات الناتج المحلي الإجمالي أو المخرجات"<sup>(5)</sup> ، ويمثل هذا التعريف رؤية تقليدية للتنمية الإقتصادية وذلك لأنه يقتصر مفهومها على متغير ذي إتجاهين وهو إما التوسع في الناتج المحلي الإجمالي أو في المخرجات بينما التغير المذكور في هذين الإتجاهين ماهو إلا جزء من التنمية الإقتصادية وليس كلها وفي ظل هذا الإطار التقليدي يعرف آخرون التنمية الإقتصادية بأنها "الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة" وإن هذا التعريف هو الآخر يركز على متغير واحد فقط - الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد - مع إعطاء سقف زمني<sup>(6)</sup> .

كما تعرف التنمية على إنها "توسيع الحريات التي تتمتع بها الشعوب والتي تتطلب إزالة الحواجز التي تحول دون حرية الأفراد ومنها الفقر والإستبداد والحرمان الاجتماعي" كما تعتمد التنمية على قدرة الناس على خلق خيارات جديدة في المجالات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية<sup>(7)</sup> ، وبهذا المعنى يمكن النظر الى

(1) حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، ط1 ، مطبعة الساقى ، مركز العراق للدراسات ، 2013 ، ص25 .

(2) Vishnu Kanta Purohit-Mahesh Cpurohit ، "Commerce And Economic Development" ، 2005 ، P:68 .

(3) Lorenzo G.Bellu ، "Development And Development Paradigms (Reasoned) Review Of Prevailing Visions" ، Food And Agricul Ture Organ ، Zation Of The United Nations ، 2011 ، P:5 .

(4) Martin ode Iajei ، "Africa's Development The Imperatives Of Indgemous Know Ldge And Values" ، Dissertation Procter Phicosphv ، 2007 ، P:25 .

(5) بول سامويلسون ، وويليام نورد هاوس ، الإقتصاد ، ترجمة هشام وعبد الله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص564 .

(6) أبو القاسم عمر الطبولي وآخرون ، أساسيات الإقتصاد ، ط1 ، منشورات جامعة فارينوس ، ليبيا - بنغازي ، 2008 ، ص326 .

(7) P.Jay Aronson ، "Development : Definitions And Assumptions" ، Technology For Development Communities ، 2006 ، P:5 .



التنمية الاقتصادية على أنها "عملية تعد في الجانب الأكبر منها نتاج وحصيلة الجهود والسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات والاقتصاد لتحقيق عملية التحول المنشود وكلما كانت هذه السياسات فاعلة ومتكاملة تسارعت عملية التنمية وأعطت النتائج المرجوة منها"<sup>(1)</sup> ، ويمكن النظر للتنمية الاقتصادية بأنها "أداة تقدم المجتمع عن طريق إبتكار أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج عبر إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل والتي بدورها تخفض التكاليف لأقل مستوى لها فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع زيادة مستمرة عبر الزمن"<sup>(2)</sup> .

وعرف فرانسوا بيرو التنمية على إنها "عملية التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة ومهما كان النظام الاقتصادي المطبق فإن النمو - يعد النسق الضروري للتنمية - المتصل والدائم الحقيقي ليوافق العديد من التحديات الفكرية والاجتماعية للسكان"<sup>(3)</sup> .

كما تم تعريف التنمية الاقتصادية بأنها "من العمليات الحضارية المتكاملة في جوهرها والتي تستهدف الإرتقاء بفكر الإنسان وإستثمار قدرته الكامنة وتحقيق الحياة الكريمة له"<sup>(4)</sup> .

وأيضاً عُرِفَت التنمية الاقتصادية بإنها "عملية تغيير وهذا التغيير لا يأتي إلا عن طريقين : أحدهما كمي وهنا تعني التنمية بالنمو والتغير هنا قد يكون ذاتياً أو بواسطة عوامل خارجية أما الآخر فهو نوعي عن طريق عمليات إدارية من طرف آخر ولا يمنع أن يندمج الطريقتين معاً في آنٍ واحد أي تغيير نوعي وكمي نحو الأحسن في مستوى الحياة عن طريق زيادة الدخل الفردي والقومي أو عن طريق تحسن ظروف الحياة وضرورياتها بطريقة تفضي الى مستوى أفضل في الحياة"<sup>(5)</sup> .

وينصرف مفهوم التنمية من حيث إنها "زيادة في تدفقات الدخل الحقيقية أي زيادة في كمية السلع والخدمات وذلك في مدة زمنية محددة"<sup>(6)</sup> .

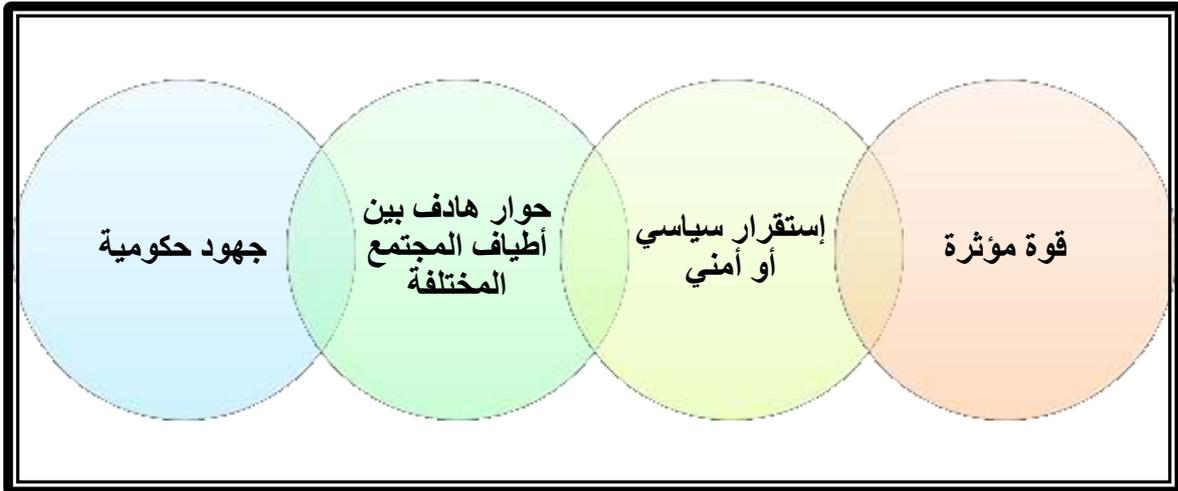
- (1) حسن لطيف الزبيدي ، الدولة والتنمية في الوطن العربي : محاولة لإستباق التغيير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي ، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 55 .
- (2) غازي محمد زيب الزعبي ، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن ، أريد عالم الكتب الحديثة ، عمان ، 2010 ، ص 30 .
- (3) علي حاتم القرشي ، إقتصاديات التنمية ، ط1 ، حوض الفرات للطبع ، النجف الأشرف ، 2017 ، ص 48 .
- (4) حافظ بن عمر ، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس (العمل والبطالة كمؤشرات قياس) ، المستقبل العربي ، العدد 442 ، كانون الأول / ديسمبر ، تونس ، 2015 ، ص 60 .
- (5) صفاء الدين الصافي ، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمائته دولياً ، دار الحلبي الحقوقية ، ط1 ، بيروت ، 2005 ، ص 144 .
- (6) محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، النجف الأشرف ، 2008 ، ص 61 .



وفي ضوء ما تقدم فإن التعريف الأشمل للتنمية "هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المعيشة لكل أفراد المجتمع بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية بالصورة التي تكفل زيادة مستويات الإشباع لتلك الحاجات والتحسين المستمر لنوعية الحياة بالإستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة"<sup>(1)</sup> ، وأخيراً تعرف التنمية بأنها "عملية مركبة يجب أن تأخذ في الحسبان تكامل مكوناتها المتعددة" وكما في الشكل (3)



يلزم توفر التنمية الإقتصادية مجموعة من العوامل منها



الشكل (3) يوضح عملية التنمية الإقتصادية

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على:<sup>(2)</sup>

(1) نصر عارف ، مفهوم التنمية ، ط1 ، كلية العلوم السياسية ، 5 تشرين الثاني ، جامعة القاهرة ، 2010 ، ص1 .  
(2) رشاد أحمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، ط1 ، الإسكندرية ، 2011 ، ص12 .



### ثالثاً :- أهداف التنمية الاقتصادية :

إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة الى أخرى وذلك بإختلاف أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن يمكن حصرها بما يأتي (1) :

1- **زيادة الدخل القومي** : تعد زيادة الدخل القومي من أول وأهم الأهداف في الدول النامية ، وأن الهدف الأساسي الذي يدفع هذه البلاد الى القيام بالتنمية الاقتصادية هو إنخفاض مستوى معيشة سكانها وإزدياد عدد السكان وليس هناك سبيل للقضاء على هذه الإشكالية إلا بزيادة الدخل القومي .

2- **رفع مستوى المعيشة** : يعد تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصادياً ، فالتنمية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي أيضاً وسيلة لرفع مستوى المعيشة .

3- **تقليل التفاوت في الدخل والثروات** : وهذا الهدف من الأبعاد الإجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول المتخلفة على الرغم من إنخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل إلا إن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات بين الأغنياء والفقراء .

4- **بناء الأساس المادي المتقدم** : إن عملية التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة في الدخل القومي ونصيب الفرد بل تشترط أيضاً حسب رأي بعض الإقتصاديين إقتران تلك الزيادات بمظاهر التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية ، وكذلك فإن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ماهي إلا بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الإقتصاد القومي طريقه تبعاً لإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقاً لظروفه وحاجته .

### المطلب الثاني : مقومات وأبعاد ونظريات التنمية الاقتصادية :

#### أولاً : مقومات التنمية الاقتصادية :

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة وبحاجة الى تضامن عدد من الجهود والنشاطات في المجتمع بفرض زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل الفردي ومايتبع ذلك من زيادة معدلات الإنفاق والإستهلاك من جهة والإدخار والإستثمار من جهة ثانية ، وفيما يأتي عرض سريع لأهم مقومات التنمية الاقتصادية أو المتطلبات الواجب توفيرها كبيئة تهيأ لتحقيق التنمية الاقتصادية (2) :

(1) أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، ط1 ، مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية ، القاهرة ، 2014 ، ص16-ص20 .

(2) صالح حميد العلي ، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، ط3 ، مؤسسة دار النوادر للنشر ، سوريا - لبنان - الكويت ، 2012 ، ص414-ص416 .



- 1- التطورات التكنولوجية : تتطلب النشاطات الإقتصادية وبخاصة قطاع الصناعة وجود قاعدة تكنولوجية جيدة وخاصة مع عصر العولمة والمنافسة الدولية .
- 2- نظام السوق المتطور الخاضع لعمليات العرض والطلب البعيد عن التعقيدات والقوانين التي تقيد حركة التجارة .
- 3- المعتقدات الفلسفية والإجتماعية السائدة ودرجة الوعي والتقدم بين الأفراد وذلك لمعرفة أهمية التنمية الإقتصادية ودور كل فرد ومجموعة في تحقيق الخطط والأهداف .
- 4- النظام المالي والمصرفي : إن عملية التنمية الإقتصادية تتطلب وجود نظام متطور ومتحرر من القيود للمعاملات المصرفية والمالية تسهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام.
- 5- المقومات البشرية (رأس المال البشري) : وتتضمن المهارات الفردية والمهنية والعلمية والأكاديمية والتقنية اللازمة لإستخدام رأس المال المادي ، ورأس المال البشري يلزمه التعليم والتدريب المستمر حتى يصبح منتجاً وفعالاً .
- 6- القطاع الزراعي المتطور : الذي يلزمه إستخدام الآلات والتكنولوجيا بإستمرار إذ يسهم القطاع الزراعي في تقديم الموارد الغذائية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي .
- 7- النهضة الصناعية المبنية على أسس علمية : لاشك إن الصناعة لاسيما الصناعات الثقيلة هي عماد التنمية الإقتصادية ولابد للصناعة من أن تعتمد على كافة الإمكانيات التكنولوجية المتاحة من أجل خفض التكاليف وزيادة المنتجات حتى يمكن كسب المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية .
- 8- توفر الموارد بأنواعها المتعددة : مثل الموارد المعدنية والمائية والحيوانية والموارد الزراعية وموارد الطاقة والموارد البشرية والمالية .
- 9- صلاحية المناخ الإقتصادي والإجتماعي : يتفق العديد من رجال الإقتصاد على أن صلاحية المناخ الإقتصادي والإجتماعي للبلد شرط أساسي وضروري للتهيئة لعملية التنمية الإقتصادية .

ثانياً : أبعاد التنمية الإقتصادية :

تتضمن التنمية الإقتصادية أبعاد مختلفة ومتعددة تتمثل فيما يأتي :

- 1- **البعد المادي للتنمية** : يستند هذا البعد الى إن التنمية هي نقيض التخلف ومن ثم فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف وإكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، حيث إن المفهوم المادي للتنمية الإقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الإجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق تكوين السوق الداخلية وهذا ما يُعرف بجوهر التنمية ، فالبلدان المتخلفة تحتاج الى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي (تحقيق التراكم الرأسمالي وتطوير التقسيم الإجتماعي



للمعمل وسيادة الإنتاج السلعي<sup>(1)</sup> .

2- **البعد الاجتماعي للتنمية** : إن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران هما<sup>(2)</sup> :

أ- المرادفة بين التنمية والتحديث (Modernization) : هو عملية التحول نحو الأنماط في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر ، وهو تحقيق التنمية بالانتشار من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة .

ب- يشمل جوانب البعد الاجتماعي للتنمية في تغيرات الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل وإنخفاض مستوى الفقر .

3- **البعد السياسي للتنمية** : إن التنمية الاقتصادية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية في تولي السلطة بهدف تحقيق نوع من الاستقرار السياسي<sup>(3)</sup> .

4- **البعد الدولي للتنمية** : إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت الى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ولهذا أطلقت الأمم المتحدة في عام (1961) تسمية عقد التنمية الأولى والذي إستهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ (7%) ، كما شهدت الستينات نشأة الإتفاقية العامة للتجارة والتعريف الكمركية (الجات GATT) وكذلك إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD) وهذه المنظمات جميعها تهدف الى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً ، ثم جاء عقد التنمية الثاني (1970-1980) مستهدفاً معدلاً سنوياً للنمو يبلغ (6%) ، إلا أن مساعي كل الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الاقتصادية من وجهة نظر الدول النامية ولهذا نجد أن التفاوت في الدخل فيما بين الدول الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن .

5- **البعد الحضاري للتنمية** : إن مفهوم التنمية واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي الى مولد حضارة جديدة ويعد البعض إن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية ، فالتنمية ليست مجرد عملية إقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية<sup>(4)</sup> .

6- **البعد البيئي للتنمية** : لقد حصل إدراك متناهي للأثار السلبية التي يتركها النشاط الاقتصادي في

(1) هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الكلي ، ط1 ، دار الصفاء للنشر ، عمان ، 2005 ، ص131 .

(2) مدحت القرشي ، المصدر السابق ، ص132 .

(3) منير الحمش ، الإقتصاد السياسي ، إتحاد الكُتاب العرب ، دمشق ، 2006 ، ص99 .

(4) مدحت القرشي ، المصدر السابق ، ص133-ص134 .



البيئة ، وقد بدأت الأصوات تتعالى للإهتمام بالأبعاد البيئية للتنمية<sup>(1)</sup> .

ثالثاً : نظريات التنمية الاقتصادية :

برزت العديد من الأفكار والنظريات التي تفسر حالة الفقر والتخلف التي عانت ولا تزال تعاني منها البلدان النامية أو بحسب ماسميت في وقت سابق ببلدان العالم الثالث ، حيث إن كل دولة تسعى بعد تطورها أن تعد النمو عاملاً أساسياً تعمل على إدامته من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(2)</sup> ، وإكتسبت التنمية الاقتصادية بأبعادها وجوانبها المختلفة أهمية خاصة تجسدت بنظريات عديدة سعت الى تفسير التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها في الدول النامية ، ولذلك سوف نعرض أهم نظريات التنمية الاقتصادية المتمثلة بما يأتي :

### 1- نظرية الدفعة القوية (Big Push Theory) :

يرى باول روزنشتاين رودان (P.Rosenshtein-Rodon) إنه لاسبيل لإقتناص الأيدي العاملة المتعطلة في القطاع الزراعي ورفع إنتاجية العامل في الدول النامية والإرتقاء بمستوى المعيشة سوى الإتجاه نحو التصنيع الذي يحقق الإستخدام الأمثل للموارد ويدفع بإقتصاديات الدول المتخلفة من حالة الركود الى النمو والإنتلاق<sup>(3)</sup> .

وتتمثل فكرة النظرية إن هناك حاجة الى دفعة قوية أو برنامجاً كبيراً ومكثفاً في شكل حد أدنى من الإستثمارات بفرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الإقتصاد على مسار النمو الذاتي ، ويفرق رودان بين ثلاث أنواع من عدم القابلية للتجزئة وبين الوفرة الخارجية ، الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة أما الثالث عدم قابلية عرض الإذخار للتجزئة ، ويعتبر رودان إن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الإستراتيجية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة ، إذ تبحث في الواقع عن المسار بإتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن<sup>(4)</sup> .

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة الواقع والتطبيقات ، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2009 ، ص13 .

(2) For More Look In :

- Michaelp.Todaro And Stephenc.Smith ، “Economic Development” ، Eleven Edition ، Pearson Education ، United States ، 2012 ، P:110 .

-E.Wayne Nafziger ، “Economic Development” ، Fourth Edition ، Cambridge University Press ، United States ، 2006 ، P:123 .

(3) إسماعيل محمد بن قانة ، إقتصاد التنمية ، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص163-ص164 .

(4) سهيلة فريد النباتي ، التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل) ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن -

عمان ، 2015 ، ص25 .



## 2- نظرية النمو المتوازن (Balanced Growth Theory) :

وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي نيركسه (Nurkse) مفادها إن القيد الأساسي لعملية التنمية هو ضيق حجم السوق الذي يضعف الحافز على الإستثمار ، لذلك فإن الطريق الوحيد للتخلص من ضيق السوق يتجلى بتوجيه دفعة قوية من الإستثمارات الى الصناعات المتكاملة لمواجهة إحتياجات الطلب الإستهلاكي النهائي<sup>(1)</sup> ، أي يزداد الإستثمار بنسبة إرتفاع الطلب في كل قطاع من القطاعات الإقتصادية عن طريق التوفيق بين العرض والطلب لتجنب مشاكل التصريف ، أي أن قانون ساي لايعمل إلا في مجال القطاعات الوطنية وليس قطاع واحد منعزل وبعض الإقتصاديين لا يشترط النمو بنفس النسبة وإنما يشترط النمو في جميع القطاعات في آن واحد ، وإن مبرر هذه النظرية هو ضعف الطلب لأنه المسؤول عن الحلقة المفرغة التي وقعت بها الدول المتخلفة<sup>(2)</sup> ، والحل في نظر (نيركسه) يكمن في تنمية كافة القطاعات الإقتصادية بمعدل يتلائم مع إحتياجات الطلب الكلي ، ويرى (نيركسه) إن طريقة تمويل النمو المتوازن تكمن من خلال البطالة المقنعة ففي هذه الحالة يمكن سحب بعض العاملين من القطاع الزراعي دون أن يؤثر ذلك على مستوى الإنتاج وإستخدامهم في بعض القطاعات الأخرى ، أما الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية فهي<sup>(3)</sup> :

- أ- تتطلب قدراً كبيراً من رؤوس الأموال والمعرفة الفنية ، والبلدان النامية تفتقر الى ذلك .
- ب-الدول النامية ليست نامية بالمعنى الإقتصادي ، لذلك لا تستطيع تطبيق نظرية النمو المتوازن .
- ت-تقتض هذه النظرية إن الدول النامية تبدأ من الصفر .
- ث-ترتكز مشكلة الطلب على رأس المال وتقتض وجود وفرة منه .

## 3- نظرية النمو الغير متوازن (Unbalanced Growth Theory) :

إرتبطت هذه النظرية بالإقتصادي (ألبرت هيرشمان) (Albert Hirshman) الذي إنطلق من الإنتقادات التي تعرضت لها نظرية النمو المتوازن على أساس إنها نظرية غير واقعية ولا تتلائم مع واقع الدول النامية لأنها تتطلب رؤوس أموال كبيرة لايمكن الحصول عليها بسهولة في تلك الدول ، لذلك يرى هيرشمان إن نظرية النمو الغير متوازن أكثر واقعية وتتوافق مع الموارد المتاحة ، وبالتالي فإن لها الفاعلية في التغلب على العجز في إتخاذ قرار الإستثمار الذي يجب أن يتركز في مشروعات رأس المال الإجتماعي ، لأنها سوف تشجع الإستثمارات الخاصة على زيادة الأستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر مما يسهم ذلك في تحقيق الوفرة الخارجية إذ إن هذا النوع من المشروعات يقدم إعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الأخرى نتيجةً لتخفيض تكاليف الإنتاج ، وبناءً على هذه

(1) مازن الشيخ راضي ، خميس الفهداوي، التنمية الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2000 ، ص194.

(2) محمد إقبال الخضر ، التنمية بدءاً بالإنسان ، مركز رؤية ، ط1 ، دمشق ، 2011 ، ص50 .

(3) طارق الحاج ، مبادئ علم الإقتصاد ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص187-ص188.



النظرية فإن التنمية عملية ديناميكية تنقل الإقتصاد من حالة توازن الى حالة لاتوازن أخرى ، لكن عند مستوى أعلى من الدخل والإنتاج ومن ثم فإن كل حالة لاتوازن تخلق حوافز وقوى تؤدي الى تصحيح حالة اللاتوازن السابقة فتخلق حالة لاتوازن أخرى بمستوى أعلى من الإنتاج والدخل وهكذا بصورة متتالية<sup>(1)</sup> ، وقد ركزت هذه النظرية كغيرها على رأس المال كعامل رئيس في التنمية الإقتصادية وأهملت العوامل الأخرى التي تُعد مهمة للتنمية كالتنظيم والإدارة كما أهملت التنمية الإجتماعية ودورها في تحقيق نجاح التنمية في المجتمع والإقتصاد<sup>(2)</sup> .

#### 4- نظرية أقطاب (مراكز) النمو (Growth Poles Theory) :

لقد طور الإقتصادي الفرنسي (فرانسوا بيرو) (F.Perroux) بعض الأفكار حول مفهوم أقطاب النمو وذلك في العام (1955) ، إذ ربط مفهوم أقطاب النمو بمفهوم العقد الصناعي (Industrial Complexes) وباعتبار إن الإقتصاد الحضري مركزاً للنمو<sup>(3)</sup> ، ولايختلف طرح فرانسوا بيرو في معالمة عن طرح هيرشمان فهو ركز على أقطاب النمو كمحرك للتنمية بدلاً من الصناعات المحركة التي يستخدمها هيرشمان<sup>(4)</sup> ، ويمكن تعريف (أقطاب النمو) على إنها مواقع (Spaces) تنبثق منها قوى الطرد المركزية (Centrifugal) وتندفع إليها قوة الجذب المركزية (Centripetal) فيصبح كل موقع مركز طرد وجذب ولكن بدرجات متفاوتة وهو مايسبب الإستمرار ، حيث تبقى عملية النمو غير متوازنة في مسارها العام<sup>(5)</sup> ، ويرى فرانسوا بيرو إن القيام بعملية التنمية في الدول النامية وفق هذه النظرية يتطلب الى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية وإجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم لإنتشار كافة آثار هذه الأقطاب<sup>(6)</sup> .

وتتسم المنشآت أو الصناعات المحفزة أو القيادية حسب نظرية فرانسوا بيرو بالخصائص الآتية<sup>(7)</sup> :

- (1) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق : نظريات وإستراتيجيات التمويل والمشكلات ، ط2 ، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، 2010 ، ص195-ص197 .
- (2) صالح حميد العلي ، المصدر السابق ، ص430 .
- (3) هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص83 .
- (4) عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمن بن سانية ، إنطلاق التنمية بين النظرية الوضعية ومنهج الإقتصاد الإسلامي ، بحث ألقى في الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية ، فبراير-2011 ، ص8 .
- (5) هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري ، المصدر السابق ، ص83 .
- (6) بغداد كربالي ، محمد حمداني ، إستراتيجيات التنمية المتداخلة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 45 ، 2010 ، ص13 .
- (7) هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري ، المصدر السابق ، ص85 .



- أ- قدرة متميزة في جذب وحدات صناعية أخرى من خلالها تفوقها في الكفاءة التنافسية .  
ب- درجة عالية من السيطرة على الموارد الإقتصادية والتقنية .  
ت- سعة كبيرة للإنتاج تحقق وفورات (داخلية وخارجية) تستطيع تخفيض التكاليف الكلية ، مما يمد قوى القرار بالتحكم في الإنتاج ومن ثم في الأسعار .

وقد تم تطبيق إستراتيجية أقطاب النمو بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينيات تقريباً في كل من الدول المتقدمة والنامية ، إلا إنه منذ نهاية السبعينيات تسببت أزمة المديونية بصخب حاد على هذه الإستراتيجية في الدول الأكثر تقدماً لما نتج عن تطبيقها وطبيعة السياسات الإقليمية القائمة في الدول الأقل تقدماً ، فبينما ركزت المنشآت الصناعية الكبيرة في المناطق الحضرية فإن نوعية الحياة لم تتحسن كما كان متوقع في عموم البلاد<sup>(1)</sup> .

### 5- نظرية التغيير الهيكلي (Structural Change Theories) :

تركز نظرية التغيير الهيكلي على الآلية التي بواسطتها تستطيع الإقتصادات المختلفة نقل هياكلها الإقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف الى إقتصاد أكثر حداثة وتحضر وتنوع ولاسيما بإعتماد الصناعات التحويلية والخدمات ، وهناك نموذجين للتغيير الهيكلي هما :

أ- نموذج آرثر لويس للتنمية : وفقاً لنموذج آرثر لويس فإن الإقتصادات المتخلفة تتكون من قطاعين هما القطاع الزراعي التقليدي الذي تتسم الأجور فيه بحد الكفاف والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي ، وقد وضعت عدة فروض لعملية التحول هي :

#### • بالنسبة للقطاع التقليدي :

- هنالك فائض عمالة (الإنتاجية الحدية لعنصر العمل = صفر) .
- يشترك جميع العمال بشكل متساوي بتكوين الناتج ، لذلك فإن الأجر الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بالإنتاجية الحدية .

#### • بالنسبة للقطاع الحضري :

- إن الأجر ثابت .
- يتحدد الأجر بمقدار يكون أعلى من مستوى الأجر الثابت في المتوسط والمعتمد على حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي .

Monolis Chris-Tofakis And Athanasios Papadask alopoulos , “The Growth Poles (1) Strategy In Reglanar planning : The recetex perience Of Greece” , Rolame , Issue 21 May , 2014 , P:7 .



إذ يفترض (لويس) إن الإيجور في القطاع الصناعي يجب أن تكون أعلى على الأقل بنسبة (30%) من متوسط الدخل الريفي من أجل أن تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف (القطاع الزراعي) الى الحضر (القطاع الصناعي) .

ب- نموذج أنماط التنمية : تشابه هذا النموذج مع نموذج لويس في تركيزه على العملية المتتابعة التي يتحول خلالها الهيكل الإقتصادي الصناعي في الإقتصادات المتخلفة ليصبح بإستبدال الصناعات الحديثة محل الزراعة التقليدية كوسيلة للتنمية الإقتصادية ، إلا إن هذا النموذج يختلف عن نموذج (لويس) لأن الإدخار والإستثمار على الرغم من إنهما يمثلان شرطاً ضرورياً إلا إنهما لايمثلا شرطاً كافياً لتحقيق التنمية الإقتصادية ، إذ توجد مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الإقتصادي للدولة ومنها التغير في الإنتاج وتغير مكونات الطلب الإستهلاكي والتجارة الدولية وكذلك التغير في العوامل الإجتماعية مثل التحضر والنمو السكاني وتوزيعه ، كما أكد هذا النموذج على وجود قيود محلية ودولية تؤثر على عملية التنمية وهي :

- قيود محلية وتنقسم الى قسمين :
    - قيود إقتصادية مثل الموارد الطبيعية للدولة وحجمها المادي والسكان .
    - قيود مؤسسية مثل السياسات الحكومية وأهدافها .
  - قيود دولية تتمثل بالتكنولوجيا ونقلها ورأس المال الخارجي إضافةً للتجارة الدولية .
- ويعود الإختلاف في مستويات التنمية وفقاً لهذا النموذج الى مجموعة القيود أعلاه<sup>(1)</sup> .

#### 6- نظرية فشل التنسيق (Coordination Failure Theory) :

ظهرت في التسعينيات بعض الإتجاهات التي لم تعد تنظر للتنمية على إنها عملية تراكم رأسمالي في المقام الأول ، وإنما بوصفها عملية تغيير تنظيمي ( Change Process Of Organizational ) فقد أرجعت أسباب تأخر الدول النامية عن الدول المتقدمة الى عوامل أخرى غير إختلاف مستويات رأس المال سواء المادي أو حتى البشري وقد يكون المزيد من رأس المال مفيداً للدول النامية إلا أنه قد لا يؤثر إيجاباً على النمو الإقتصادي وحتى المساعدات المالية التي تعطى لتلك الدول قد لا تؤدي الى نتائج جيدة خاصةً في ظل حكومات لاتوجه تلك المعونات الى الإستخدام الكفاء .

والفكرة الأساسية في نظرية فشل التنسيق أن السوق قد يفشل في تحقيق التنسيق بين الأنشطة التكميلية ، وبمعنى أدق فإن الأفراد والشركات في سعيهم لتحقيق التوازن لا يستطيعون

---

(1) ميشيل تودارو ، التنمية الإقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر ، 2009 ، ص 131، ص 139 .



التنسيق بين التوازنات المتعددة للآخرين وتُعد المؤسسات غير الكفوءة وضعف الإستثمار في البحث والتطوير من أمثلة فشل التنسيق ولعلاج تلك المشكلة أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول النامية للفترة بين عام (2005) وحتى (2015) بضرورة عمل دفعة قوية في الإستثمارات في رأس المال البشري والبُنى التحتية والإدارة العامة وذلك في سبيل الخروج من مصيدة الفقر وتحقيق التنمية .

ويعد ذلك الموضوع من الموضوعات الغير تقليدية التي تركز على التكامل الإستراتيجي في قرارات الإستثمار ، وقد أثرت تلك القضية لأول مرة على يد الإقتصاديين (روزنشتاين-رودان) (1943) و(نيركسه) (1953) فقد أكدوا على ضرورة تدخل الدول لحل مشكلة التنسيق من خلال محاولة الوصول للمستوى الأمثل للتنسيق عن طريق أسلوب الدفعة القوية (Big Push) بقيادة القطاع العام والإستثمارات الضخمة التي يمكن أن تحقق التكامل بين بقية قطاعات الإقتصاد وإجمالاً يمكن القول إن نظرية فشل التنسيق لم تنتظر للتنمية على إنها عملية تراكم رأسمالي في المقام الأول وإنما بوصفها عملية تغيير تنظيمي (Change Process Of Organizational) ، فالتراكم الرأسمالي ضروري ولكنه غير كافٍ ومن ثم فإن التنمية الإقتصادية طبقاً لأحدث نظريات التنمية تنطوي على نمو إقتصادي (Economic Growth) إضافة الى التغيير (The Change) وهما محوران أساسيان لأي إستراتيجية للتنمية ، لذلك قدمت نظرية فشل التنسيق بعض الدروس المهمة لصانعي السياسات فهي تسلط الضوء على مشكلات فشل السوق (Market Failure) التي تتطلب التدخل الحكومي للتأكد أن العديد من الأشياء تعمل معاً بشكل جيد في نفس الوقت ، ويعاب على هذه النظرية التركيز المفرط على التدخل الحكومي الذي قد يكون غير فعالاً من ناحية ويمكن أن يختار سياسات سيئة تدفع الإقتصاد الى توازن سيء (Bad Equilibrium) من ناحية أخرى ، كما إن تلك النظرية لم توضح تفصيلاً ماهي السياسات المتبعة من الحكومة لتنسيق الإقتصاد (1) .

### خلاصة النظريات (2) :

أ- ركزت مختلف نظريات التنمية الإقتصادية بدءاً من الفكر الإقتصادي التقليدي الى الفكر الحديث بشكل عام على أهمية التراكم الرأسمالي وعلى الرغم من أن بعض منظري وعلماء تلك النظريات قد أقرروا بوجود عوامل أخرى تضاف الى التراكم الرأسمالي وتؤثر على عملية التنمية الإقتصادية إلا أنهم أكدوا في النهاية على إن التراكم الرأسمالي هو جوهر وأساس عملية التنمية الإقتصادية.

(1) M.Todaro & S.Smith , “Economic Development” , Eleventh , Add\Son-Wesley Publishing Company , 2010 , P:155,P:188 .

(2) عبد الحليم شاهين ، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي ، مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 73 ، 2021 ، ص24-ص25 .



ب-أخذت نظريات التنمية الاقتصادية إ تجاهاً جديداً خلال فترة التسعينات ، فقد أثبتت نظرية فشل التنسيق إن النمو في رأس المال (التراكم الرأسمالي) سواء المادي أو حتى البشري لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة ، حيث إن الحل يكمن في ضرورة التركيز على كيفية إستخدام رأس المال بشكل كفاء في الإقتصاد ، فالهدف النهائي للتنمية الاقتصادية يتجاوز تحقيق النمو في (GDP) أو حتى متوسط نصيب الفرد منه فهو إضافةً الى ذلك يحتاج الى ما يعرف بالتغير التنظيمي أو المؤسسي وضرورة التدخل الحكومي لتحريك الإقتصاد الى التوازن المفضل .

ت-أخذت المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الفترة الأخيرة أبعاداً مختلفة ، فقد تضمنت أسباباً كثيرة منها إقتصادية وسياسية وإجتماعية وبيئية وبشرية بما يُعرف بالتنمية المستدامة تلك التي تتطلب العمل على تحقيق إحتياجات الجيل الحالي دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية .

ث-لا توجد نظرية شاملة وكاملة تمكن صانعي السياسات من السير على خطاها للوصول الى معدلات نمو مرتفعة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، فلاتوجد نظرية واحدة للتنمية الاقتصادية يمكن لأي دولة نامية أن تسير على دربها فكل دولة لها تجربتها الخاصة بها بناءً على إحتياجاتها وظروفها ، إذ أن تصميم سياسات التنمية يحتاج الى إعتبرات كثيرة منها إعتبرات إقتصادية وثقافية وسياسية وإجتماعية وغيرها .

### المطلب الثالث : مؤشرات التنمية الاقتصادية :

يعد قياس التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على إتجاهات التنمية والحكم على مدى نجاح التخطيط الإقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما ، وتعد المؤشرات الإقتصادية جزءاً مهماً من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسة التنمية بشكل عام وذلك الى جانب مجموعة من المؤشرات الإجتماعية والثقافية والسياسية ، وفيما يأتي نبذة مختصرة لكل مؤشر :

#### 1- الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه (GDP) Gross Domestic Product :

هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الإقتصادي ، فكما إرتفع هذا المؤشر كان ذلك دلالة على تقدم إقتصاد الدولة<sup>(1)</sup> .

والناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيمة الناتج الإجمالي من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الإستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدماتية فهو يشتمل مجموعة القيم المضافة

(1) دانيا ظافر فضل الدين ، النفط العراقي تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية ، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات

والبحوث ، أبو ظبي ، 2014 ، ص51 .



الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد وبمساهمة عوامل الإنتاج المحلية والإجمالية<sup>(1)</sup> ، ويُعرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مؤشر يقيس نسبة التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مابين فترتين زمنيتين لقياس التطور الذي تحقق على مستوى إقتصاد دولة ما خلال فترة محددة" ، ويتم حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو الآتي :

$$\text{معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنة الحالية} - \text{الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنة السابقة}} \times 100\%$$

ففي حال إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يعني ذلك تحسن مستوى الأداء الإقتصادي لهذه الدولة ، أما في حال إنخفاضه فيعني ذلك تراجع مستوى الأداء الإقتصادي للدولة<sup>(2)</sup> ، ويعد نمو (GDP) دليلاً على قيام المجتمع بحشد وتعبئة جهوده مع نمو الإقتصاد ليصبح المجتمع أكثر تنظيماً<sup>(3)</sup> .

## 2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

هو مؤشر يشير الى نصيب الفرد من الناتج وهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما ويساوي مجلي الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان ، وكلما إرتفع نصيب الفرد من الناتج دل ذلك على نمو الإقتصاد بشكل أفضل<sup>(4)</sup> ، ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من خلال ما يأتي :

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المقاييس إستخداماً لتحديد مستوى التنمية في بلد ما<sup>(5)</sup> ، ومن ثم يقيس هذا المؤشر نوعية الحياة التي يحصل عليها الفرد من خلال

(1) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي في العراق (2013-2009) ، مديرية الحسابات القومية ، 2014 ، ص3 .

(2) نرمين مجدي ، مفاهيم إقتصادية أساسية (الناتج المحلي الإجمالي) ، سلسلة كتيبات تعريفية ، صندوق النقد العربي ، العدد 19 ، 2021 ، ص15-ص16 .

(3) البنك الدولي / لجنة النمو والتنمية ، تقرير النمو لإستراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة ، واشنطن ، 2008 ، ص1 .

(4) صبري فارس الهيتي ، التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص22 .

(5) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2001 ، ص8 .



تحديد حصته ومدى مساهمته في تكوين هذا الناتج أو الدخل ، ويعد أيضاً مقياساً للرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ؟ لان دالة الرفاهية متزايدة لمتوسط الدخل<sup>(1)</sup> ، وبالرغم من ذلك ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدامه كمؤشر للتنمية الاقتصادية التي من بينها المشكلة التي تتعلق بتشوّهات معدلات الصرف الرسمية (أسعار صرف العملات) وعدم تمثيلها للقوة الشرائية النسبية<sup>(2)</sup> .

كذلك فإن هذا المؤشر يخفي كيفية توزيع الدخل على الفئات الاجتماعية المختلفة وبالتالي فهو ليس سوى متوسط حسابي يطمس طبيعة توزيع الناتج على أفراد المجتمع ، وأخيراً فإن مقارنة متوسط نصيب الفرد من (GDP) في دول مختلفة ينطوي على قدر غير ضئيل من التحكمية والتقدير الجزافي ، إذ يصعب تحديد مستوى الدخل الذي يفصل التقدم والتخلف على نحو قاطع<sup>(3)</sup> .

### 3- الدين العام الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي :

هي عبارة عن نسبة الدين الإجمالي الى مجمل الناتج المحلي الإجمالي ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوى لها<sup>(4)</sup> .

ويتم حساب نسبة الدين العام الخارجي من خلال ما يأتي :

$$\text{نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

يوضح هذا المؤشر إنه كلما ارتفعت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وكلما انخفضت هذه النسبة يحدث العكس أي يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي<sup>(5)</sup> .

- (1) سمية موري ، مجاري بلحاج ، أثر تذبذب أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، العدد 7 ، الجزائر ، 2014 ، ص 211 .
- (2) محمد عدنان وديع ، مؤشرات التنمية ، مجلة المعهد العربي للتخطيط ، مجلد 1 ، العدد 2 ، الكويت ، 2002 ، ص 2 .
- (3) إبراهيم العيساوي ، المصدر السابق ، دار الشروق للتوزيع والنشر ، القاهرة ، 2001 ، ص 13 .
- (4) عبد الرسول عبد جاسم ، نحو تقويم مديونية الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 10 ، الجامعة المستنصرية ، 2010 ، ص 111 .
- (5) عبيد محمد جاسم وآخرون ، العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 53 ، الجامعة المستنصرية ، 2019 ، ص 188-ص 189 .



#### 4- الإستثمار ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي :

ويقيس هذا المؤشر نسبة مجمل الإستثمارات الى مجمل الناتج المحلي الإجمالي ، ويتم

حساب نسبة الإستثمار من خلال ما يأتي :

$$\text{نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الإستثمار}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

وإن إرتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية وبالعكس في حال إنخفاض هذا المؤشر يعني تمويل غير جيد للنشاطات الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup> .

#### 5- التجارة الخارجية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي :

التجارة الخارجية هي (مجموع الصادرات والإستيرادات) ، وتستخدم في قياس درجة الإنكشاف الاقتصادي الذي يمثل نسبة ما تشكله التجارة الخارجية (الصادرات والإستيرادات) من إجمالي الناتج المحلي .

ويتم حساب درجة الإنكشاف الاقتصادي من خلال ما يأتي :

$$\text{درجة الإنكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{التجارة الخارجية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

يوضح هذا المؤشر مدى إعتماد الإقتصاد الوطني على متغيرات التجارة الخارجية ، ولعل أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية هو تقليل قيمة هذا المؤشر أي تقليل أثر العوامل الخارجية على سير نشاط الإقتصاد الوطني ، ففي حالة إرتفاع قيمة الصادرات مقابل إنخفاض قيمة الإستيرادات فإن هذا سوف يؤدي الى زيادة (GDP) مما ينعكس إيجاباً على نمو الإقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق التنمية والعكس صحيح في حال إنخفاض الصادرات مقابل إرتفاع الإستيرادات فإن ذلك يؤدي الى إنخفاض (GDP) ويؤثر سلباً على نمو الإقتصاد ويعيق عملية التنمية الاقتصادية<sup>(2)</sup> .

#### 6- الإنفاق العام ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي :

يُعرف الإنفاق العام على إنه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام<sup>(3)</sup> .

ويتم حساب نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يأتي :

(1) صلاح الدين الكبيسي ، إدارة المعرفة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2005 ، ص 41 .

(2) هجير عدنان زكري ، إقتصاديات الإنكشاف ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 7 ، ص 2-4 .

(3) سعيد علي محمد العبيدي ، إقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة للطباعة والنشر ، ط1 ، العراق ، 2011 ، ص 56 .



$$\text{نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الإنفاق العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

ومن خلال المعادلة أعلاه هناك علاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي فزيادة الإنفاق العام تؤدي هذه الزيادة الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار موجب فإن ذلك ينعكس إيجاباً على عملية تحقيق التنمية الإقتصادية ، أما إذا إزداد الإنفاق العام وإنخفض حجم الناتج فهذا يعني إن الناتج المحلي الإجمالي لم يستجب للإنفاق العام مما ينعكس سلباً على عملية التنمية الإقتصادية<sup>(1)</sup> .

#### 7- التراكم الرأسمالي ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي :

يعد التراكم الرأسمالي المحرك الرئيسي للنمو عبر النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من (آدم سميث) الى (روبرت سولو) بوصفه ذلك الجزء من الناتج الذي يذهب نحو الإدخار والإستثمار ومن ثم زيادة القدرة الإنتاجية للبلد ، إذ أن نقص هذا العامل في الدول النامية يعود الى نقص الإدخارات والإستثمارات التي تشكل العائق الأهم أمام طريق النمو والسبب الرئيسي في تدني مستويات الدخل وإستمرار دوامة الفقر ، كما أكدت على ذلك عدد من نظريات التنمية الإقتصادية ، ويقاس التراكم الرأسمالي من خلال التغير في الرصيد الرأسمالي الذي يعادل الإستثمار مطروحاً من قيمة إندثار رأس المال ، ويبقى دور التراكم الرأسمالي كما تؤكد النظرية النيوكلاسيكية مقيداً بالأجل القصير<sup>(2)</sup> .

ويتم حساب نسبة التراكم الرأسمالي الى الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يأتي :

$$\text{نسبة التراكم الرأسمالي الى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{التراكم الرأسمالي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

ان إرتفاع نسبة التراكم الرأسمالي تؤدي الى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مما يحفز النمو الإقتصادي ويساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والعكس صحيح .

(1) عادل فليح العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، الجزء الأول ، ط2 ، الشراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص42 .

(2) Tasmania Reem Limam And Stephen M.Miller , “Explaining Economic Growth Factor Accumulation Total Factor Productivity Growth And Production Efficiency Improvement” , 2003 , University of Nevada Las Vegas (<http://www.unlv.edu>) .



الشكل (4) يوضح مؤشرات التنمية الإقتصادية

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على ماسبق من المصادر المتعلقة بمؤشرات التنمية الإقتصادية .



## المبحث الثالث : تأثير الإئتمان المصرفي في التنمية الإقتصادية وبعض مؤشراتها

### المطلب الأول : تأثير الإئتمان المصرفي في التنمية الإقتصادية :

للمصارف دور كبير في التنمية الإقتصادية عن طريق الخدمات الكبيرة والعديدة التي تقدمها وكذلك دورها في الوساطة يمكن أن يكون حافظاً للنمو الإقتصادي ، فالأداء الكفوء والفعال للصناعة المصرفية هو مؤشر على الإستقرار المالي في أي دولة كانت وإن إمداد المصرف بالإئتمان للجمهور وللأنشطة الإنتاجية تؤدي الى تسارع وتيرة النمو الإقتصادي والإستدامة على المدى الطويل مما يؤدي الى عملية تحقيق التنمية الإقتصادية<sup>(1)</sup> ، ويساهم الإئتمان المصرفي في القيام بإستثمارات جديدة بما يحقق عملية التنمية الإقتصادية بما تعنيه من تأسيس المزيد من المشروعات التي تساهم في زيادة الإنتاج وما يرتبط بذلك من توفير المزيد من فرص العمل في المجتمع<sup>(2)</sup> .

وبصورة عامة تقوم المصارف بتعبئة المدخرات عن طريق ما يسمى بالودائع المصرفية الجارية أو الإدخارية والتي تشكل الأساس في مجال الإقتراض أو الإستثمار ، وتعد عملية تعبئة الموارد وتوزيعها على القطاعات الرئيسية في المجال الإقتصادي على هيئة قروض وتسهيلات هي الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية فيضمن المصرف عن طريق الإستمرار والنمو ويضمن القدرة على تحقيق أهدافه ويكسبه صفة الوساطة المالية بين المدخرين والمقترضين<sup>(3)</sup> ، ومن ثم تحويل المصرف ودائعه الى قروض وإعتمادات ، ولالإئتمان دور مهم في التنمية الإقتصادية إذ تحصل الأنشطة الإقتصادية المختلفة على الإئتمان لتمكينها من تلبية نفقات التشغيل فمثلاً تحصل الشركات التجارية على الإئتمان لشراء الآلات والمعدات وحصول المزارعين على الإئتمان لشراء البذور والأسمدة أما الهيئات الحكومية فتحصل على الإئتمان لتغطية النفقات الرأسمالية<sup>(4)</sup> .

أما بالنسبة للبنك المركزي يستطيع أن يساهم في دعم عملية التنمية الإقتصادية من خلال إستخدامه لأدوات السياسة النقدية والإئتمانية من أجل توجيه الإئتمان صوب المشاريع المهمة والداعمة لعملية التنمية

T.F Kolapo , R.K. & Oke Ayeni M.O. , “Credit Risk And Commercial Banks (1) Performance In Nigeria : Apanel Model Approach” , Australian Journal Of Business And Mangment Research , Vol : 2 , No : 02 , May-2012 , P:32 .

W.A.Ademu , “The Informal sector And Employment Generation In Nigeria : The (2) Role Of Credit Employment Generation In Nigeria” , Selected Papers for The Aauul Conference Of The Nigerian Economic So Ciety , In Calabar , August 22<sup>nd</sup> To 24<sup>th</sup> , 2006 , P:8 .

N.C Majumdar , “Fundamentals Of Banking” , First Edition , New Central Book (3) Agency (P) Ltd , London , 2010 , P:70 .

O.M. Adeniyi , “Bank Credit And Economic Development In Nigeria : A Case Study (4) Of Deposit Money Banks” , Jos : University Of Jos , 2006 , P:6 .



الإقتصادية ، كذلك يتوجه دور البنك المركزي في دعم عملية التنمية الإقتصادية من خلال قيامه بدور إصدار العملة والذي يؤدي الى زيادة قدرة المصارف التجارية في منح الإئتمان ولكن الزيادة المفرطة في إصدار العملة يؤدي الى ظهور آثار تضخمية ، ويتمثل دوره أيضاً كمنظم لحجم الكتلة النقدية من خلال استخدام أساليب خصم إنتقائية أو إشتراط الموافقة المسبقة على بعض القروض أو تشجيع المصارف التجارية على تقديم الإئتمان الى بعض المشاريع المهمة الداعمة لعملية التنمية الإقتصادية ، وإن المصارف التجارية غالباً ماتقوم بتقديم تمويل قصير الأجل ولا تفضل التمويل طويل الأجل الذي يوجه لدعم التنمية الإقتصادية وذلك لان مشاريع التنمية تكون بطيئة المردود وتحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وتكون عرضة للمخاطر لذلك على المصارف التجارية أن تبدي إهتماماً خاصاً بمشاريع التنمية الإقتصادية<sup>(1)</sup> .

## المطلب الثاني : تأثير الإئتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الإقتصادية :

### 1- تأثير الإئتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

ويُقصد بالناتج المحلي الإجمالي "القيم النهائية للسلع والخدمات المنتجة في إقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة"<sup>(2)</sup> ، ويتم قياسه بالأسعار الثابتة إذ تقاس القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة بعد إزالة أثر المستوى العام للأسعار (التضخم) وذلك لمعرفة الإنتاج الحقيقي للبلد ، والمقياس الآخر للناتج هو بالأسعار الجارية أو أسعار السوق وهي تقيس القيم النهائية للسلع والخدمات بسعرها الحالي في السوق أي مع تقلبات الأسعار ومن ثم فإن هذا المقياس يعد مضللاً لحجم الإنتاج الحقيقي بسبب تقلبات الأسعار ولذا فعالباً ما يلجأ الباحثون لقياس الناتج بالأسعار الثابتة<sup>(3)</sup> ، وإن للإئتمان المصرفي دوراً فعالاً في تنمية الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والتجارية وإن العلاقة بين الإئتمان والناتج القومي علاقة طردية لان الزيادة في منح الإئتمان وعمليات الإقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية والقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤدي الى تحفيز الطلب الكلي نتيجةً للزيادة الحاصلة في كل من الطلبين الإستثماري والإستهلاكي ، أي إن الخدمات التي يمنحها المصرف تساعد على تنفيذ المشاريع الإنتاجية والإستثمارية مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي ويؤثر به بشكل كبير<sup>(4)</sup> .

(1) أزهار حسن علي ، الإئتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة - دراسة تحليلية للمصارف

التجارية الخاصة في العراق ، مجلة جامعة بغداد-كلية الإدارة والإقتصاد ، العدد12، 2005 ، ص26 .

(2) خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل

للنشر والتوزيع ، الأردن- عمان ، 2006 ، ص107 .

(3) سامر عبد الهادي وآخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن- عمان ، ط1 ،

2013 ، ص65 .

Mansoor Maitah And Etal , "Previous source" , P:114 .

(4)



## 2- تأثير الإئتمان المصرفي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات أنتجها المجتمع خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة واحدة ويعكس هذا المؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويقاس النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر بمقدار ما يتحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد ، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي مما يؤدي الى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتاً . ويقوم القطاع المصرفي بتقديم التسهيلات الائتمانية الى الأفراد مما يؤدي الى زيادة دخولهم ومن ثم زيادة قوتهم الشرائية على السلع والخدمات وتحسين مستوى الرفاهية في المجتمع إذ إن هناك تأثيراً إيجابياً للإئتمان المصرفي على متوسط نصيب الفرد لذا فهناك علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وينعكس ذلك على رفع معدلات النمو الاقتصادي وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup> .

## 3- تأثير الإئتمان المصرفي في الدين العام الخارجي :

يقصد بالدين العام الخارجي بأنه المال التي تدين به الحكومة للمقرضين الأجانب ، أما على شكل منظمات دولية أو حكومية أخرى أو مجموعات مثل صناديق الثروة السيادية التي هي صناديق مملوكة من قبل الدولة تتكون من أصول مثل الأراضي أو الأسهم أو السندات أو أية أجهزة إستثمارية أخرى ، ومن الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دول من أجل الإستثمار التي تستثمر في السندات الحكومية<sup>(2)</sup> ، وينشأ هذا الدين نتيجة لعجز الموارد المحلية أو قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة الإستثمارات المطلوبة وحاجة الدولة للعملة الصعبة ، وإن هذه الفجوة لا بد وأن تغطي عن طريق لجوء الدولة الى مصادر أجنبية للتمويل وذلك بالإقتراض من الأفراد الذين يقيمون خارج البلد أو من الحكومات أو من مؤسسات مالية دولية ، ويحقق الدين الخارجي زيادة فعلية في إجمالي الثروة القومية فهو ينقل جزءاً من الثروة الخارجية الى الثروة الداخلية فضلاً عن إنه يتم بالعملة الأجنبية حيث يؤثر في الإقتصاد القومي بشكل عام كما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات للدولة المقترضة أو في حالة قلة رصيد الدولة المقترضة من العملات الأجنبية مما يساعد

(1) أزهار عبد صبار ، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الإقتصادي ومتطلبات معامل الإستقرار النقدي للمدة (2000-2012) ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة كربلاء ، المجلد 3 ، العدد 11 ، ص 219 ، ص 274 .

(2) Mohammad Ishfaq , “Public Debt Measure And Management Strategy” , Economic Papers Series , Department Of Finance Government Of Dubai , Paper No.3 , 2010 , P:2 .

<http://www.dof.gov.ar/enus/publications/lists/content Listing/Attachments /58/ paper 20% No%203.pdf> .



في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها ، ويلعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً في تعبئة الموارد المالية وتحويلها الى النشاط الإنتاجي ويهم في الارتفاع بمعدل نمو النشاط الاقتصادي بصفة عامة<sup>(1)</sup> ، لذلك فإن للإئتمان المصرفي دوراً إيجابياً في تخفيض مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي أي إن هناك علاقة عكسية بينهما مما ينعكس إيجاباً على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

#### 4- تأثير الإئتمان المصرفي في الإستثمار :

تختلف الإيداعات حسب رغبة الزبون فمنها إيداع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحبها متى شاء وإيداعات تخضع لأجل لا يستطيع المودع سحبها قبل إنقضاء أجل إستحقاقها مثل (الودائع الزمنية) وهذا النوع من الودائع يوجه نحو تمويل المشاريع الإستثمارية فهذه الإيداعات تحقق عائداً (أرباحاً) بالنسبة الى المصرف والى المودعين<sup>(2)</sup> ، وعلى هذا الأساس تم إنشاء المصارف المتخصصة للاستثمار وتعد وسيطاً بين طالبي وعارضي تلك الأموال وهي ماتسمى بنظرية الأموال القابلة للإقراض فتذهب الأموال المودعة نحو تمويل الإستثمار بالأوراق المالية أو يدفع جزءاً من الورقة المالية أو المبلغ بأكمله عند التعاقد أحياناً وأن المصارف الإستثمارية تدخل للبيع في السوق الأول كونها تختص بإصدار وبيع الأوراق المالية لأول مرة في الأسواق<sup>(3)</sup> ، حيث إن هذه المصارف تعمل على إقراض المؤسسات والمشاريع الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الإنتاج والإستثمار من العقارات والأراضي والتجهيزات الفنية والمنشآت وغيرها من المستلزمات الأخرى ، وهذه الأنشطة الإستثمارية والقطاعات التي تقتضي الإئتمان تحتاج الى وقت كثير من أجل أن تحقق عائداً مالياً ، لذا عادةً ما يكون الطلب على الإئتمان الإستثماري طويل الأجل<sup>(4)</sup> ، فضلاً عن إن المصرف هو من يقوم بعملية الإستثمار وعلى هذا الأساس يلجأ المصرف الى تحقيق التوازن بين<sup>(5)</sup> :

أ- توفير السيولة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي والأحتياطي القانوني .

ب- توجيه الأموال التي يمتلكها نحو الإقراض من أجل تحقيق الربح .

(1) محمود يونس محمد وآخرون ، النقود والمصارف والتجارة الدولية ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2018 ، ص77-ص78 .

(2) حسين محمد سرحان ، إسماعيل يونس يامن ، إقتصاديات النقود والمصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2001 ، ص174-ص175 .

(3) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي ، خالد أحمد فرحان المشهداني ، النقود والمصارف ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان ، 2013 ، ص63 .

(4) ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان ، ط1 ، 2010 ، ص123-ص124 .

(5) منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية (مدخل إتخاذ القرارات) ، المكتب العربي الحديث للنشر ، إسكندرية ، ط3 ، 2014 ، ص207-ص208 .



ت- الأوراق المالية تلجأ إليها البنوك في حالة حدوث نقص في السيولة والتي تحقق قدراً معيناً من الربح .

إن للإئتمان المصرفي أثراً مباشراً على العملية الإستثمارية كونه أداة حقن للإقتصاد بوجه عام وللإستثمار بوجه خاص وأن له دوراً مهماً في توفير الأموال اللازمة للمشاريع الإستثمارية وتوفير الموارد اللازمة للإنتاج بواسطة قيام المصارف بإدخار الأموال وتوجيهها نحو الإستثمار وهذا الأمر يحد من القدرة الإستهلاكية ، وإن مدى تدخل الدولة في الأوضاع الإقتصادية للبلد وفي النشاط الإقتصادي له تأثير في منح الإئتمان سواء للأغراض الإستهلاكية أو الإستثمارية ، والبلد الذي يهدف الى تحقيق النمو السريع يخصص الجزء الأكبر من دخله للقروض الإستثمارية ويخفض نفقاته الجارية ماعدا الضرورية منها<sup>(1)</sup> ، وإن للإستثمار أهمية للبلد ككل لمساهمته في زيادة الثروة الوطنية وزيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل وإستغلال الأيدي العاملة والقضاء على البطالة وإستعمال التكنولوجيا المتطورة والحديثة التي تؤدي الى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخفيض التكاليف<sup>(2)</sup> .

#### 5- تأثير الإئتمان المصرفي في التجارة الخارجية (الصادرات والإستيرادات) :

تعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الدولية فهي تساهم في تزويد المستهلكين بالسلع والخدمات بواسطة التصدير والإستيراد فالدول تصدر الفائض من انتاجها الذي يمتاز بالندرة النسبية مقارنة بالدول الأخرى وتستورد ماتحتاج اليه وبناءً على ذلك تتكون العلاقات الإقتصادية بين الدول ، إذ أن العلاقات السياسية بين حكومات الدول المختلفة كلما كانت متينة كلما زادت فرصة الحصول على الإئتمان المصرفي أو القروض الخارجية ، لذا فإن حصول البلدان المتضررة على القروض تمكنها من رفع مستوى النشاط الإنتاجي<sup>(3)</sup> ، إذ أن التجارة الخارجية تحدد بالكثير من المحددات المختلفة كالنتائج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية والإئتمان المصرفي للصادرات والواردات .

ومن المعوقات التي تتعرض لها البلدان المختلفة هي نقص التمويل اللازم للصادرات والواردات ومن الممكن تعويضه بواسطة الجهاز المصرفي الذي يقدم الإئتمان المصرفي للمصدرين والمستوردين فهو يقوم بعملية الوساطة المالية بين الوحدات الإقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي بتلقي الودائع ومنح الإئتمان وتؤدي هذه العملية الى تسهيل التصدير بتمويل

(1) زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، مصدر سابق ، ص 101 .

(2) مايح شبيب الشمري وآخرون ، تقييم قرارات الإستثمار النظرية والتطبيقات ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ط1 ، 2017 ، ص 18 .

(3) عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، 2005 ، ص 309 .



المشروعات الإستثمارية الموجهة للتصدير وتوفير التمويل اللازم لإستيراد السلع الوسيطة والنهائية فللقروض الخارجية أهمية بالغة في حال إستعمالها بشكل صحيح وهذا ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات (1) ، فالدول النامية التي تعاني من عدم وجود الأسواق المالية المتطورة والأنظمة المالية المتقدمة تعمل حكوماتها على تحفيز الصادرات والعمل على تمويلها أما بشكل مباشر كتقديم القروض أو ضمان القروض أو تمويل التجارة أو بشكل غير مباشر كتوفير المعلومات لمؤسسات الإقراض وفي المقابل فإن المستوردين هم أيضاً بحاجة الى توفير الأموال من أجل شراء السلع والخدمات الأجنبية لبيعها داخل حدود البلد وإن أحد معوقات التجارة الخارجية هي الموازنة بين مدفوعات التجارة الخارجية ومقبوضاتها ، فقد إستعملت بلدان كثيرة طرقاً تمويلية كثيرة لتمويل حركة الصادرات والإستيرادات للقطاع الخاص ومنها زيادة حركة الإعتماد المستندي بين المصارف المحلية والأجنبية (2) .

## 6- تأثير الإئتمان المصرفي في الإنفاق العام :

في الآونة الأخيرة إزدادت حاجة الدولة الى تمويل نفقاتها العامة فلجأت الى الإقتراض العام لأن زيادة الضرائب الموجودة أو فرض الضرائب الجديدة قد يسبب المشاكل للإقتصاد القومي نتيجة لتقل كاهل هذه الضرائب على أفراد المجتمع وما تخلقه من نتائج سلبية على الإقتصاد ، الى جانب إن الحصيلة الضريبية والإيرادات العامة أصبحت غير كافية لتمويل نفقات الدولة المتزايدة خاصة الإنفاق على المشاريع الإستثمارية الحكومية والسبب الأساس للجوء الحكومات الى الإقتراض هو العجز في الموازنة العامة (الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة) أو لمواجهة التكاليف الباهضة التي تسببها الحروب (3) ، أو الحاجة لتمويل كل من التنمية الاقتصادية أي إقامة المشروعات الإستثمارية أو البنية التحتية للبلد (كمشاريع الماء والكهرباء والصحة والتعليم وإنشاء الطرق والجسور وقنوات الري والسدود) أو بسبب حالة الكساد التي يقل فيها النشاط الإقتصادي والإنتاج والإستخدام ، كذلك التأثيرات الخارجية على الإقتصاد المحلي فإن عملية الإقتراض تعمل على تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي أي إن الإقتراض يعمل على وضع الحد لمشكلة التضخم وإمتصاصه للزيادة في الطلب الكلي والتخلص من الآثار السلبية التي تؤدي الى التضخم وخاصة في الدول المتقدمة فحصول الدولة على القروض ستساعدها على زيادة الإنتاج وتنوعه ومن

(1) عزازي فردة ، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة إقتصادية قياسية (1970-

2006) ، مجلة الأبحاث الإقتصادية ، جامعة سعد ، حلب-البيضاء ، العدد 4 ، 2010 ، ص 42 .

(2) خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، تأثير الإئتمان لتمويل الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة

دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، 2005 ، ص 208 .

(3) محمد طاقة ، هدى العزاوي ، إقتصاديات المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، الأردن-

عمان ، 2007 ، ص 147 .



ثم زيادة العرض<sup>(1)</sup> ، ويعد الطلب على الإئتمان طلباً مشتقاً من حاجة ضرورية وهي تنمية الإقتصاد أي إن هناك علاقة طردية بين الخدمات أو التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها المصرف بأنواعها وبين متطلبات التنمية الإقتصادية للبلد ، إذ إن النمو في النشاط الإقتصادي يؤدي الى زيادة الموجودات لدى المصرف بفعل الطلب عليها من القطاع الحكومي والقطاع الخاص<sup>(2)</sup> ، إلا إن هذا الإقتراض يشكل أثراً تراحمياً على القطاع الخاص بإعادة توجيه ذلك الإئتمان نحو المشاريع العامة الأمر الذي يستدعي تحقيقها في القطاع الخاص وعليه فرضت المؤسسات الدولية شروطاً صارمة على الحكومات بإيجاد منافذ تمويلية أخرى قبل اللجوء الى الإقتراض لكي لايتراحم ذلك مع الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص<sup>(3)</sup>.

#### 7- تأثير الإئتمان المصرفي في التراكم الرأسمالي :

يعد تراكم رأس المال الديناميكي الذي يحفز السعي وراء الربح من خلال إستثمار المال أو أي أصل مالي بهدف زيادة القيمة النقدية الأولية لذلك الأصل كعائد مالي سواءً على شكل ربح أو فائدة أو مكاسب رأسمالية .

ويهدف التراكم الرأسمالي الى إنشاء رؤوس أموال جديدة ثابتة وعاملة وتوسيع رؤوس الأموال القائمة وتحدياتها وعادةً ما يكون تراكم رأس المال مطلوباً لتحقيق النمو الإقتصادي ؟ لأنّ الإنتاج الإضافي يتطلب عادةً أموالاً إضافية لتوسيع حجم الإنتاج ، ومن الممكن أيضاً أن تعمل منظمات الإنتاج الأكثر نكاهاً وإنتاجية على زيادة الإنتاج دون زيادة رأس المال كما ومن الممكن كذلك خلق رأس المال دون زيادة الإستثمار من خلال الإختراعات أو المنظمات المحسنة التي تعمل على زيادة الإنتاجية<sup>(4)</sup> .

فالتراكم الرأسمالي يتوقف على حجم الناتج من حيث تمثيله الجزء غير المستهلك من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي كلما زاد حجم الناتج زاد حجم التراكم الرأسمالي في ظل ثبات الميل الحدي للإدخار كما إن الإنتاجية ترتبط بعلاقة موجبة مع التراكم الرأسمالي وإن زيادة الإنتاجية تأتي من زيادة الإستثمار في رأس المال البشري أو في مجالات البحث والتطوير ومثل هذا يستلزم زيادة التراكم الرأسمالي .

(1) فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن-عمان ، 2008 ، ص243، ص252 .

(2) عوض فاضل إسماعيل ، ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الأول) ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، الجامعة المستنصرية الإصدار 42 ، 2014 ، ص33 ، ص69 .

(3) إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي ، الآثار الإقتصادية للتمويل بالعجز (من منظور الفقه الإسلامي والإقتصاد الوضعي) ، دار الفكر الجامعي ، ط1 ، الإسكندرية ، 2010 ، ص223 .

(4) من ويكيبيديا الموسوعة الحرة . <https://ar.wikipedia.org> .



وتُعدّ التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للإستثمارات في مختلف القطاعات الإقتصادية رافداً مهماً لرؤوس الأموال فيها وينطبق هذا على مجمل الإقتصاد ، وللتسهيلات الإئتمانية دورٌ مهمٌ في التراكم الرأسمالي على مستوى الإقتصاد الوطني ، إذ أن زيادة الإئتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالي (علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي والتراكم الرأسمالي) وهذا يشير بوضوح الى أثر التسهيلات الإئتمانية على التراكم الرأسمالي أي يشير الى فعالية الإئتمان كأداة لتمويل رأس المال في الإقتصاد وفي رفع معدلات السيولة اللازمة لتمويل المشروعات المختلفة<sup>(1)</sup> .

---

(1) عبد الباسط عبد عثمانة ، عامر يوسف العنوم ، الآثار الإقتصادية الكلية للتسهيلات الإئتمانية في الأردن:دراسة تحليلية قياسية لجانب العرض ، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2014 ، ص176-ص177 .



## الفصل الثاني

تحليل واقع الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية

الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)

**المبحث الأول :** تطور الإئتمان المصرفي في العراق

للمدة (2005-2021)

**المبحث الثاني :** تطور مؤشرات التنمية الإقتصادية

في العراق للمدة (2005-2021)

**المبحث الثالث :** تأثير الإئتمان المصرفي في بعض

مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق

للمدة (2005-2021)





## المبحث الأول : تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021)

نُفذت عملية الإصلاح في الجهاز المصرفي العراقي بعد عام (2003) وطورت مما أدت الى زيادة نشاطه ومن هذه الإصلاحات إلغاء السقوف الائتمانية للمصارف وتحرير سعر الفائدة على ودائع الائتمان مما أدت إلى إرتفاع مستوى أداء الجهاز المصرفي في العراق عن طريق زيادة نسبة الودائع المصرفية وحجم الائتمان المصرفي وزيادة نسبة القدرة المالية للمصارف وهذا أدى إلى المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية وزيادة رأس مالها<sup>(1)</sup> .

## المطلب الأول : تطور الائتمان النقدي في العراق للمدة (2005-2021) :

يمكن توضيح نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2005-2021) من خلال ملاحظة كفاءة المصارف التجارية عند منح الائتمان النقدي ، إذ شهدت هذه الفترة تغييراً جذرياً في التعليمات والضوابط في منح الائتمان النقدي عن طريق رفع السقوف الائتمانية ، إذ تقوم المصارف التجارية بمنح الائتمان النقدي بإعتباره قليل المخاطرة وكذلك لتقليل أثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في العراق ، فالمصارف التجارية تفضل هذا النوع من الائتمان (قصير الأجل) كون المصارف لا ترغب في منح الائتمان للأغراض الإستثمارية التي تستمر لمدة طويلة مما يعرضها للمخاطر الائتمانية الناجمة عن عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي ومخاطر التضخم والمخاطر الأخرى<sup>(2)</sup> .

يبين الجدول (1) صفحة (60) إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التي تعمل في العراق لكلا القطاعين العام والخاص إذ بلغ إجمالي الائتمان في عام (2005) حوالي (1717450) مليون دينار عراقي ، وقد بلغت حصة الحكومة المركزية حوالي (135754) مليون دينار ويقصد بالحكومة المركزية ، جميع الإدارات التي تشكل مركزية بالضرورة الى حدما ، وكذلك حصة القطاع الخاص (950287) مليون دينار وحصة المؤسسات العامة حوالي (631409) مليون دينار ويقصد بالمؤسسات العامة هي المؤسسات المستقلة وليس للدولة الحق في التدخل فيها ويمكنها الاحتفاظ بأرباحها ، وسبب إرتفاعه كان نتيجة لتقديم المصارف قروض إستهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين<sup>(3)</sup> .

إستمر ذلك لعام (2006) وقد بلغ (2664898) مليون دينار ونسبة إئتمان القطاع الخاص بنسبة مساهمة (70.6%) أي ما يعادل (1881041) مليون دينار ويأتي بعدها الائتمان المقدم للمؤسسات العامة

(1) عقيل عبد المهدي ، تحليل مؤشر الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي ، إطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، 2010 ، ص 270 .

(2) إنتصار عباس حسون المعموري ، أثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2004-2019) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة القادسية ، 2021 ، ص 54 .

(3) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الإقتصادي السنوي ، 2005 ، ص 7 .



والحكومة المركزية بنسبة مقدارها (28.5%، 0.9%) على التوالي ، وفي عام (2007) إستمر بالإرتفاع ليبلغ (3459020) مليون دينار .

أما عام (2008) سجل الرصيد الإئتماني من المصارف التجارية كافة في العراق لجميع القطاعات ماعدا الإئتمان المقدم للمؤسسات العامة إرتفاعاً ملحوظاً بلغ (4587454) مليون دينار أما المؤسسات العامة فقد إنخفض إئتمانها الى (575382) مليون دينار فأصبحت نسبته (12.5%) من إجمالي الإئتمان المقدم من قبل المصارف التجارية مقارنةً بعام (2007) نتيجة لصغر سوق الإئتمان في النشاط التمويلي للبلاد وذهبت الحصة الأكبر للقطاع الخاص لأنه سجل إئتمانه بقيمة (3978301) مليون دينار وأهمية نسبية مقدارها (86.7%) عام (2008) وهي أعلى نسبة إئتمان وصل إليها القطاع الخاص من إجمالي الإئتمان المقدم وجاء في المرتبة الأولى من بين القطاعات المختلفة .

أما عام (2009) فقد إرتفع إجمالي الإئتمان للقطاع الخاص من (4646167) وبأهمية نسبية (81.7%) الى (8527131) مليون دينار وبأهمية نسبية (72.7%) نهاية عام (2010) من إجمالي الإئتمان النقدي<sup>(1)</sup> . ويعود سببه إلى ضعف الضمانات المقدمة مقابل منح الإئتمان وهو أمر ناجم عن تأثير مخاطر السوق النظامية ، وكذلك ينظر القطاع المصرفي في منح الإئتمان الى مستوى النشاط الإقتصادي للمجتمع حيث إن معدلات النمو تساعد على منح إئتمان طويل الأجل قادر على تحقيق إنتاجية حقيقية وتشجع عليه لذلك ترى إن مستوى الناتج المحلي الإجمالي يعد عامل مهم لمنح الإئتمان النقدي ويعرف من خلاله منح الإئتمان من القطاع المصرفي وإتخاذ قرار المنح ، كما إن إستدلال الأفراد بوجود نمو إقتصادي مستقبلي يدعو لتفاؤلهم وتشجيعهم على الإدخار للحصول على فائدة لينعكس ذلك في زيادة منح الإئتمان النقدي<sup>(2)</sup> .

أما في عام (2011) فقد شهد حجم الإئتمان الممنوح للحكومة المركزية على الرغم من إرتفاعه إلا إنه أقل من حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة إذ إرتفع معدل إئتمان الحكومة المركزية من (2308380) مليون دينار في عام (2010) وبأهمية نسبية (19.7%) إلى (7349951) مليون دينار في عام (2011) بأهمية نسبية (36.1%) من إجمالي الإئتمان .

وفي عام (2012) فقد سجل زيادة في الإئتمان المقدم للمؤسسات العامة حوالي (6120523) مليون دينار وهو أقل من حجم الإئتمان المقدم للحكومة المركزية والقطاع الخاص إلا أن القطاع الخاص

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الإقتصادي السنوي ، (2006 ، ص7) ، (2007 ، ص8) ، (2008 ، ص35) ، (2009 ، ص24) ، (2010 ، ص27) .

(2) شلال عمار عبد الهادي وآخرون ، أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على الإئتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي ، دراسة في الإقتصاد العراقي للمدة (2004-2017) ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 11 ، العدد 29 ، 2019 ، ص62 .



لديه رصيد تراكمي في حجم الإئتمان مقارنةً بالقطاعات الأخرى وإستمرت المصارف التجارية بمنح الإئتمان للقطاعات المختلفة ، وفي عامي (2013-2014) نتيجة تخفيض سعر الفائدة إلى (6%) بوصفها جزءاً من سياسته النقدية وهدفها من خلال ذلك تحفيز النشاط الإقتصادي عن طريق تخفيض كلفة الأموال على المصارف التجارية مما يشجعها على تقديم التمويل للنشاط الإقتصادي .

أما عام (2013) بلغ إجمالي الإئتمان (29952012) مليون دينار نتيجة زيادة الإئتمان الممنوح لكافة القطاعات ولا سيما المقدم للقطاع الخاص الذي بلغت نسبة الإئتمان الممنوح له (56.6%) من إجمالي الإئتمان إذ احتل المرتبة الأولى من مقدار الإئتمان الممنوح من المصارف التجارية والبالغ (16947533) مليون دينار وتأتي بعدها المؤسسات العامة بالمرتبة الثانية إذ بلغ مقدار الإئتمان الممنوح لها (6626795) مليون دينار وبأهمية نسبية مقدارها (22.1%) أما الحكومة المركزية فقد احتلت المرتبة الثالثة إذ بلغ مقدار الإئتمان الممنوح لها (6377684) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (21.2%) .

وفي عام (2014) إرتفع إجمالي الإئتمان الى (34123067) مليون دينار إذ احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى بمقدار (17745141) مليون دينار وبأهمية نسبية (52%) ثم تليه الحكومة المركزية في المرتبة الثانية بمقدار (8367709) مليون دينار وبأهمية نسبية (24.5%) وأحتلت المؤسسات العامة المرتبة الثالثة بمقدار (8010217) مليون دينار وبأهمية نسبية (23.5%) ويعد هذا الإرتفاع مؤشراً مهماً لزيادة العرض والطلب على الإئتمان ودوره في زيادة توظيف الودائع للمصارف التجارية المانحة للإئتمان في مختلف القطاعات وضمان سيولتها .

أما في الأعوام (2015-2016-2017) فقد شهد مجال الإقراض للمصارف توسع قليل في حجم الإئتمان بسبب الظروف الأمنية الغير مستقرة في تلك الفترة وإنحسار النشاط الخاص نتيجة سيطرة العصابات الإرهابية على عدد من المحافظات في العراق إذ بلغ إجمالي الإئتمان النقدي عام (2015) (36752680) مليون دينار وإحتل القطاع الخاص المرتبة الأولى بمقدار (18070058) مليون دينار وبأهمية نسبية (49.2%) ثم تليها الحكومة المركزية بمقدار (10879901) مليون دينار وبأهمية (29.6%) ثم تأتي بعدها المؤسسات العامة في المرتبة الثالثة بمقدار (7802727) مليون دينار وبأهمية نسبية (21.2%) وإستمر إجمالي الإئتمان النقدي بالإرتفاع حتى وصل إلى مقدار (37952829) مليون دينار عام (2017) حيث تصدر القطاع الخاص المرتبة الأولى بمقدار (19452293) مليون دينار وبأهمية نسبية (51.3%) وتليه الحكومة المركزية بمقدار (11279281) مليون دينار وبأهمية نسبية (29.7%) ثم تليها المؤسسات العامة بمقدار (7221255) مليون دينار وبأهمية نسبية (19%) .

وفي عام (2018) إرتفع إجمالي الإئتمان النقدي إلى (38486947) مليون دينار إذ احتل القطاع الخاص المرتبة الأعلى بمقدار (20216000) مليون دينار بأهمية نسبية بلغت (52.5%) ثم تليه الحكومة المركزية بالمرتبة الثانية بمقدار (15595379) مليون دينار وبأهمية نسبية (40.5%) من الرصيد



الممنوح أما المؤسسات العامة فقد إنخفض إلى إئتمائها إلى (2675495) مليون دينار وبأهمية نسبية (7%) من إجمالي الإئتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة إنخفاض فترتي رصيد الأوراق التجارية المخصومة والديون المتأخرة السداد .

أما في عام (2019) فقد إرتفع الإئتمان النقدي إلى (42052511) مليون دينار إذ تصدر القطاع الخاص بمقدار (21042213) مليون دينار وبأهمية نسبية (50%) محتلاً المرتبة الأولى من إجمالي الإئتمان النقدي الممنوح كما إرتفع رصيد أئتمان الحكومة المركزية للعام نفسه ليلبغ (18355430) مليون دينار وبأهمية نسبية (43.6%) مما إحتل المرتبة الثانية من رصيد الإئتمان النقدي الممنوح وبالمقابل إنخفض رصيد الإئتمان النقدي للمؤسسات العامة إلى (2654868) مليون دينار وبأهمية نسبية (6.3%) من إجمالي الإئتمان النقدي الممنوح .

أما في عام (2020) إرتفع الإئتمان النقدي إلى (49816906) مليون دينار إذ تصدر القطاع الخاص بمقدار (25866652) مليون دينار وبأهمية نسبية (51.9%) محتلاً المرتبة الأولى من إجمالي الإئتمان النقدي الممنوح كما إرتفع رصيد التسهيلات الإئتمانية (النقدية) الممنوحة الى الحكومة المركزية لهذا العام بمقدار (21234010) مليون دينار والذي إحتل المرتبة الثانية وسجل رصيد التسهيلات الإئتمانية الممنوحة إلى المؤسسات العامة إرتفاعاً بمقدار (2717075) مليون دينار وبأهمية نسبية (5.5%) من إجمالي الإئتمان النقدي الممنوح ، ومن خلال الجدول (1) أدناه تبين إن القطاع الخاص قد أستحوذ على أكثر من نصف إجمالي الإئتمان الممنوح مما يدل ذلك قابلية المصارف على تلبية إحتياجات القطاع الخاص من الإئتمان المصرفي الممنوح<sup>(1)</sup> .

أما عام (2021) فقد إرتفع إجمالي الإئتمان النقدي إلى (52980508) مليون دينار إذ تصدر القطاع الخاص بمقدار (29587293) مليون دينار وبنسبة (55.9%) محتلاً المرتبة الأولى من إجمالي الإئتمان النقدي الممنوح ، كما إرتفع رصيد التسهيلات الإئتمانية (النقدية) الممنوحة للحكومة المركزية حيث بلغت (19223528) مليون دينار مقارنةً بعام (2020) والتي إحتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية البالغة (36.3%) من إجمالي الإئتمان النقدي الممنوح وسجل رصيد التسهيلات الإئتمانية الممنوحة الى المؤسسات العامة مقدار (4169687) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (7.9%) من إجمالي الإئتمان النقدي الممنوح .

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الإقتصادي السنوي ، (2011،ص31) ، (2012،ص37) ، (2013،ص39) ، (2014،ص51) ، (2015،ص53) ، (2016،ص42) ، (2017،ص40) ، (2018،ص36) ، (2019،ص41) ، (2020،ص40) .



الجدول (1) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2021)

(مليون دينار)

السنة	الحكومة المركزية	الأهمية النسبية %	المؤسسات العامة	الأهمية النسبية %	القطاع الخاص	الأهمية النسبية %	إجمالي الائتمان النقدي (7)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
2005	135754	7.9	631409	36.8	950287	55.3	1717450
2006	24445	0.9	759439	28.5	1881041	70.6	2664898
2007	16595	0.5	1054992	30.5	2387433	69	3459020
2008	33771	0.7	575382	12.5	3978301	86.7	4587454
2009	399389	7	644506	11.3	4646167	81.7	5690062
2010	2308380	19.7	886022	7.6	8527131	72.7	11721535
2011	7349951	36.1	1637817	8.1	11356308	55.8	20344076
2012	7668063	27	6120523	21.5	14650102	51.5	28438688
2013	6377684	21.2	6626795	22.1	16947533	56.6	29952012
2014	8367709	24.5	8010217	23.5	17745141	52	34123067
2015	10879901	29.6	7802727	21.2	18070058	49.2	36752680
2016	11615969	31.2	7383184	19.9	18180970	48.9	37180123
2017	11279281	29.7	7221255	19	19452293	51.3	37952829
2018	15595379	40.5	2675495	7	20216000	52.5	38486947
2019	18355430	43.6	2654868	6.3	21042213	50	42052511
2020	21234010	42.6	2717075	5.5	25866652	51.9	49816906
2021	19223528	36.3	4169687	7.9	29587293	55.9	52971508

المصادر :

- الأعمدة (1) و(3) و(5) / البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، (2005 ، ص17) ، (2006-2007 ، ص20) ، (2008 ، ص21) ، (2009 ، ص15) ، (2010 ، ص30) ، (2011-2021 ، ص29) .

- الأعمدة (2) و(4) و(6) / إستخرجتها الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{الأهمية النسبية للقطاع لسنة معينة} = \frac{\text{مقدار الائتمان النقدي الممنوح لقطاع معين لسنة معينة}}{\text{إجمالي الائتمان النقدي للسنة نفسها}} \times 100\%$$

-العمود السابع / إستخرجته الباحثة من خلال حاصل جمع العمود (1) و(3) و(5) .



## المطلب الثاني : تطور الائتمان التعهدي في العراق للمدة (2005-2021) :

الائتمان التعهدي هو الائتمان الذي يقدم بصورة غير مباشرة ويدعى أيضاً بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة المقدمة للمستثمر ، ويمثل الائتمان التعهدي كلاً من خطابات الضمان والاعتماد المستندي إذ يبين الجدول (2) صفحة (64) بيانات للمدة (2009-2021) لعدم توفير بيانات الأعوام (2005-2008) نتيجة الظروف غير المستقرة التي مر بها العراق .

أما في عام (2009) فقد بلغ الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية (46070844) مليون دينار إذ احتلت الحكومة المركزية المرتبة الأولى بمقدار (24804080) مليون دينار وبأهمية نسبية (53.8%) وأما القطاع الخاص فقد حصل على المرتبة الثانية من مقدار الائتمان التعهدي الذي بلغ (12715979) مليون دينار وبأهمية نسبية (27.6%) وجاءت المؤسسات العامة بالمرتبة الثالثة إذ بلغت (8550785) مليون دينار وبأهمية نسبية (18.6%) .

وفي عام (2010) بلغ الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية (39790901) مليون دينار إذ بلغت حصة الحكومة المركزية (18848040) مليون دينار وبأهمية نسبية (47.4%) وفي المؤسسات العامة بلغ الائتمان التعهدي الممنوح لها (8517379) مليون دينار وبأهمية نسبية (21.4%) لأن المصارف الأهلية لم يكن لها أي نسبة مساهمة في هذا القطاع ، أما القطاع الخاص فقد بلغ (12425482) مليون دينار وبأهمية نسبية (31.2%) .

أما عام (2011) بلغت قيمة الائتمان التعهدي (39023461) مليون دينار ويلاحظ إن قيمة الائتمان التعهدي إنخفضت عن عام (2010) نتيجة عدم وجود أي مساهمة تذكر للمصارف الأهلية في هذا الائتمان إذ بلغت حصة الائتمان للمصارف الحكومية (20095390) مليون دينار وبأهمية نسبية (51.5%) أما المؤسسات العامة فقد بلغت (9442060) مليون دينار وبأهمية نسبية (24.2%) ولم يكن للمصارف الأهلية أي مساهمة في هذه المبالغ ، أما القطاع الخاص بلغ (9494995) مليون دينار وبأهمية نسبية (24.3%) .

وفي عام (2012) بلغ الائتمان التعهدي الممنوح (44147185) مليون دينار وكان مقدار مامنوح من الحكومة المركزية (18695630) مليون دينار وبأهمية نسبية (42.3%) وبلغ الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة (12005914) مليون دينار وبأهمية نسبية (27.2%) ويعود هذا الإرتفاع إلى زيادة الإعتمادات المستندية مقارنة بخطابات الضمان ، أما الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص فقد بلغت قيمته (13472641) مليون دينار وبأهمية نسبية (30.5%) .

أما في عام (2013) إرتفع الائتمان التعهدي الممنوح إلى (53666718) مليون دينار وبلغ مقدار الائتمان الممنوح للحكومة المركزية (23036290) مليون دينار وبأهمية نسبية (42.9%) أما



المؤسسات العامة فبلغت (15320825) مليون دينار وبأهمية نسبية (28.5%) أما الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد بلغ (15309603) مليون دينار وبأهمية نسبية (28.5%) .

أما عام (2014) إنخفض مقدار الإئتمان التعهدي الممنوح إلى (50907626) مليون دينار نتيجة للعمليات الإرهابية التي مر بها العراق إذ بلغ مقدار الإئتمان الممنوح للحكومة المركزية (21684980) مليون دينار وبأهمية نسبية (42.6%) أما القطاع الخاص فقد بلغ المرتبة الثانية حيث كان مقداره (15182731) مليون دينار وبأهمية نسبية (29.8%) أما المؤسسات العامة فبلغت (14039915) مليون دينار وبأهمية نسبية (27.6%) .

أما عام (2015) فقد وصل الإئتمان التعهدي إلى (40533154) مليون دينار منها الممنوح للحكومة المركزية (15483900) مليون دينار وبأهمية نسبية (38.2%) أما الإئتمان التعهدي الممنوح للمؤسسات العامة فبلغ (10898839) مليون دينار وبأهمية نسبية (26.9%) كما بلغ الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص (14150406) مليون دينار وبأهمية نسبية (34.9%) ، في حين إنخفض المبلغ عام (2016) فقد سجل الإئتمان التعهدي (33281607) مليون دينار وقد كان مقدار القطاع الخاص منه (12938782) مليون دينار وبأهمية نسبية (38.9%) من إجمالي الإئتمان التعهدي والتي تمثل المرتبة الأولى وتليها الحكومة المركزية بالمرتبة الثانية بمبلغ (12366252) مليون دينار وبأهمية نسبية (37.2%) من إجمالي الإئتمان التعهدي وتليها المؤسسات العامة بالمرتبة الثالثة بمقدار (7976573) مليون دينار وبأهمية نسبية (24%) .

في عام (2017) تعرض الإئتمان التعهدي الى إنخفاض مسجلاً مبلغ مقداره (27651378) مليون دينار مقابل (33281607) مليون دينار لعام (2016) نتيجة عدم مساهمة المصارف الأهلية بهذه النسبة للمؤسسات العامة إذ بلغ الإئتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية (5104492) مليون دينار وبأهمية نسبية (18.5%) أما المؤسسات العامة فقد بلغت (12468679) مليون دينار وبأهمية نسبية (45.1%) أما القطاع الخاص فبلغت حصته (10078207) مليون دينار وبأهمية نسبية (36.4%) .

أما في عام (2018) سجل الإئتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية إنخفاضاً ليبلغ مقداره (25336633) مليون دينار إذ تصدرت المؤسسات العامة المرتبة الأولى إذ بلغت (11951972) مليون دينار وبأهمية نسبية (47.2%) أما القطاع الخاص فقد احتل المرتبة الثانية (9016301) مليون دينار وبأهمية نسبية (35.6%) وتليه الحكومة المركزية بالمرتبة الثالثة لتبلغ (4368360) مليون دينار وبأهمية نسبية (17.2%) من إجمالي الإئتمان التعهدي .

في عام (2019) أيضاً سجل الإئتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق إنخفاضاً إذ بلغ (25269822) مليون دينار وقد تصدرت المؤسسات العامة المرتبة الأولى إذ بلغ مقدارها



(12064943) مليون دينار وبأهمية نسبية (47.8%) يليها القطاع الخاص بالمرتبة الثانية بمقدار (8981732) مليون دينار وبأهمية نسبية (35.5%) وتأتي بعده الحكومة المركزية بالمرتبة الثالثة بمقدار (4223147) مليون دينار وبأهمية نسبية (16.7%) .

أما في عام (2020) فقد سجل الإئتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق إرتفاعاً طفيفاً عن العام السابق ليبلغ ما مقداره (25450156) مليون دينار وقد تصدرت المؤسسات العامة المرتبة الأولى إذ بلغت (11740979) مليون دينار وبأهمية نسبية (46.1%) يليها القطاع الخاص بالمرتبة الثانية بمقدار (9005280) مليون دينار وبأهمية نسبية (35.4%) ثم تأتي بعده الحكومة المركزية بالمرتبة الثالثة إذ بلغ مقدار الإئتمان الممنوح لها (4684006) مليون دينار وبأهمية نسبية (18.4%)<sup>(1)</sup> .

أما في عام (2021) فقد سجل الإئتمان التعهدي إرتفاعاً ليبلغ ما مقداره (27644173) مليون دينار حيث يلاحظ إن المؤسسات العامة إحتلت المرتبة الأولى بمقدار (11696503) مليون دينار وبأهمية نسبية (42.3%) يليها القطاع الخاص بالمرتبة الثانية بمقدار (10804000) مليون دينار وبأهمية نسبية (39.1%) وتأتي بعده الحكومة المركزية بالمرتبة الثالثة بمقدار (5143670) مليون دينار وبأهمية نسبية (18.6%) من أجمالي الإئتمان التعهدي الممنوح .

---

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الإقتصادي السنوي ، (2009،ص24)،(2010،ص27)،(2011،ص31)،(2012،ص37)،(2013-2014،ص39)، (2015،ص53)،(2016،ص42)،(2017،ص40)،(2018،ص36)،(2019،ص41)،(2020،ص40) .



الجدول (2) الإئتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2021)

(مليون دينار)

السنة	الحكومة المركزية (1)	الأهمية النسبية % (2)	المؤسسات العامة (3)	الأهمية النسبية % (4)	القطاع الخاص (5)	الأهمية النسبية % (6)	إجمالي الإئتمان التعهدي (7)
2005	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2006	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2007	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2008	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2009	24804080	53.8	8550785	18.6	12715979	27.6	46070844
2010	18848040	47.4	8517379	21.4	12425482	31.2	39790901
2011	20095390	51.5	9442060	24.2	9494995	24.3	39023461
2012	18695630	42.3	12005914	27.2	13472641	30.5	44147185
2013	23036290	42.9	15320825	28.5	15309603	28.5	53666718
2014	21684980	42.6	14039915	27.6	15182731	29.8	50907626
2015	15483900	38.2	10898839	26.9	14150406	34.9	40533154
2016	12366252	37.2	7976573	24	12938782	38.9	33281607
2017	5104492	18.5	12468679	45.1	10078207	36.4	27651378
2018	4368360	17.2	11951972	47.2	9016301	35.6	25336633
2019	4223147	16.7	12064943	47.8	8981732	35.5	25269822
2020	4684006	18.4	11740979	46.1	9005280	35.4	25450156
2021	5143670	18.6	11696503	42.3	10804000	39.1	27644173

المصادر :

- الأعمدة (1) و(3) و(5) / البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، (2009،ص17) ، (2010،ص32) ، (2011-2021،ص31).

- الأعمدة (2) و(4) و(6) / إستخراجتها الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{الأهمية النسبية للقطاع لسنة معينة} = \frac{\text{مقدار الإئتمان التعهدي الممنوح لقطاع معين لسنة معينة}}{\text{إجمالي الإئتمان التعهدي للسنة نفسها}} \times 100\%$$

-العمود السابع / إستخرجته الباحثة من خلال جمع العمود (1) و(3) و(5) .

-بيانات المدة (2005-2008) غير متوفرة .



### المطلب الثالث : الائتمان الكلي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2021) :

يلاحظ من بيانات الجدول (3) صفحة (66) إن الائتمان المصرفي في المدة (2005-2008) شهد ارتفاعاً مستمراً بسبب ارتفاع حجم الائتمان النقدي المباشر المقدم من المصارف التجارية في العراق إذ بلغ (1717450) مليون دينار في عام (2005) ، وعام (2008) بلغ (4587454) مليون دينار<sup>(1)</sup> . كذلك شهد عام (2009) ارتفاعاً كبيراً في إجمالي الائتمان المصرفي وبلغ (51761906) مليون دينار وذلك بسبب ارتفاع حجم الائتمان التعهدي والبالغ (46071845) مليون دينار .

يلاحظ إن الائتمان المصرفي أنخفض إلى (51512436) مليون دينار عام (2010) بسبب انخفاض الائتمان التعهدي .

ثم ارتفع الائتمان المصرفي خلال المدة (2011-2014) إذ شهد النشاط الإقراضي للمصارف عام (2011) زيادة طفيفة في حجم الائتمان المصرفي بلغت (59376537) مليون دينار مقارنةً بعام (2014) الذي شهد توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان وبلغ إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية إلى مختلف القطاعات حوالي (85030693) مليون دينار نهاية عام (2014) ، وتعد هذه الزيادة بحد ذاتها مؤشر على تزايد الطلب والعرض على الائتمان ومن ثم زيادة توظيف الودائع في مختلف القطاعات مما يعزز من قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة لها ، ويعزى ارتفاع إجمالي الائتمان المقدم لجميع القطاعات ولاسيما الحكومة المركزية إلى تدهور الأوضاع الأمنية وزيادة الإنفاق العسكري في الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وهو أعلى مقدار لإجمالي الائتمان المصرفي خلال مدة الدراسة .

ويلاحظ إن الائتمان المصرفي إنخفض بصورة ملحوظة مرة أخرى للمدة (2015-2018) بسبب انخفاض حجم الائتمان التعهدي المقدم في تلك الفترة ، إذ يلاحظ إن مقدار الائتمان المصرفي لعام (2015) أصبح مقداره (77285834) مليون دينار في حين بلغ الائتمان المصرفي (63823580) مليون دينار عام (2018) ، أما بعد عام (2018) فقد شهد إجمالي الائتمان المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (80615681) مليون دينار لعام (2021) وجاء هذا الارتفاع نتيجةً لزيادة حجم الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق .

(1) أديب قاسم شندي ، حيدر كامل نعيم ، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (1970-2008) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 1 ، العدد 5 ، جامعة واسط ، 2011 ، ص 11.



الجدول (3) إجمالي الإئتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021)

(مليون دينار)

الإئتمان المصرفي (1)+(2)	الإئتمان التعهدي (2)	الإئتمان النقدي (1)	السنة
1717450	-----	1717450	2005
2664898	-----	2664898	2006
3459020	-----	3459020	2007
4587454	-----	4587454	2008
51761906	46071844	5690062	2009
51512436	39790901	11721535	2010
59376537	39032461	20344076	2011
72612873	44174185	28438688	2012
83618730	53666718	29952012	2013
85030693	50907626	34123067	2014
77285834	40533154	36752680	2015
70461730	33281607	37180123	2016
65604207	27651378	37952829	2017
63823580	25336633	38486947	2018
67322333	25269822	42052511	2019
75267062	25450156	49816906	2020
80615681	27644173	52971508	2021

المصادر :

- الأعمدة (1) و(2) / البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، (2005-2007 ، ص20) ، (2008 ، ص24) ، (2009 ، ص15) ، (2010 ، ص30) ، (2011-2021 ، ص29).

- العمود الثالث / إستخرجته الباحثة من خلال حاصل جمع العمود (1) و(2) .

**الإئتمان المصرفي = الإئتمان النقدي + الإئتمان التعهدي**

- بيانات الإئتمان التعهدي للمدة (2005-2008) غير متوفرة .



## المبحث الثاني : تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)

تباينت طبيعة المؤشرات التي يتم من خلالها قياس التنمية الاقتصادية والتي تحدد درجة تقدم البلد أو تخلفه بتباين وجهات النظر حول التنمية من حيث مفهوما وأهدافها وأسسها الفلسفية ، هذا فضلاً عن التباين الموجود من المدارس الاقتصادية والنظريات التنموية فكما وجد في النظريات النيوكلاسيكية عموماً يعد الإدخار أو الإستثمار أو التراكم الرأسمالي المؤشر المهم والوحيد للتنمية الاقتصادية ، فإن نظريات النمو الحديثة تركز على عنصر الإنتاجية هذا بالنسبة للنظريات التي تتناول التقدم الاقتصادي وأزاء هذا التباين في وجهات النظر حول المؤشرات التي يجب اعتمادها في قياس التنمية الاقتصادية ، وترتيب الدول على سلم التقدم الاقتصادي يكون من الصعب تحديد مؤشرات دقيقة لقياس التنمية الاقتصادية هذا من جانب ومن الجانب الآخر تتباين المؤشرات التنموية بينها من حيث سعة البيانات وشمولها والمدى الزمني الذي يمكن في ضوءه الحصول على نتائج دقيقة فهناك مؤشرات يمكن قياسها بشكل سنوي كالدخل والنتائج وغيرها من المتغيرات قصيرة المدى في حين توجد مؤشرات أخرى مثل نتائج الإستثمار تحتاج الى مدة زمنية طويلة المدى قد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر من أجل الحصول على نتائج دقيقة يضاف الى ذلك المعوقات الفنية المتمثلة بعدم توفر البيانات الدقيقة وتباين المعايير المعتمدة وعدم دقتها في تحديد قيم المؤشرات ، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق .

### المطلب الأول : الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل نموه :

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وإن تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها في الإقتصاد<sup>(1)</sup> .

ويبين الجدول (4) صفحة (69) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية للمدة (2005-2021) إذ يلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (103551403) مليون دينار في عام (2005) و(109389941) مليون دينار وبمعدل نمو (5.6%) عام (2006) وإستمر بالإرتفاع لغاية عام (2016) حيث بلغ (208932109) مليون دينار وبمعدل نمو (13.8%) ويعزى هذا الإرتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى زيادة صادرات النفط ونمو قطاع الخدمات الحكومية ، إلا إن المقارنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة يظهر لنا الفجوة الكبيرة بينهما مما يدل على التضخم الجامح الذي يعاني منه إقتصاد البلد آنذاك ، ثم إنخفض الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

(1) فارس كريم بريهي ، الإقتصاد العراقي (فرص وتحديات) دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية ،

مجلة كلية الإدارة والإقتصاد جامعة بغداد ، 2010 ، ص 23 .



الى (205130066) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (-1.8%) عام (2017) ، أما في عام (2018) فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (210532887) مليون دينار وبمعدل نمو (2.6%) ، وفي عام (2019) واصل الإرتفاع ليبلغ (222141229) مليون دينار وبمعدل نمو (5.5%) ، أما في عام (2020) فقد إنخفض الناتج مرة أخرى ليبلغ (196985514) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-11.3%) بسبب إنخفاض أسعار النفط نتيجة أنتشار فايروس (كوفيد 19) في العالم وتوقف مجريات الحياة الإقتصادية مما إنعكس سلباً على الإقتصاد العراقي ، وفي عام (2021) إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليبلغ (202468281) مليون دينار وبمعدل نمو (2.8%) نتيجة إرتفاع أسعار النفط تدريجياً في هذا العام مقارنةً بالعام السابق .

أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغ (73533598) مليون دينار في عام (2005) وإستمر بالإرتفاع خلال الأعوام (2006-2008) إذ بلغ (95587954) مليون دينار في عام (2006) وبمعدل نمو (30%) وبلغ (157026061) مليون دينار في عام (2008) وبمعدل نمو (40.9%) ثم إنخفض عام (2009) ليبلغ (130643200) وبمعدل نمو (-16.8%) وعاد إلى الإرتفاع خلال الأعوام (2010-2013) ليبلغ (162064565) عام (2010) وبمعدل نمو (24.1%) وبلغ (273587529) عام (2013) وبمعدل نمو (7.6%) ، أما في الأعوام (2014-2015) فقد إنخفض ليبلغ (194680971-266332655) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (-2.7%، -26.9%) على التوالي ، وذلك بسبب دخول عصابات داعش الإرهابية وإحتلالها لبعض المحافظات العراقية مما أدى إلى إرباك الوضع الأمني وبالتالي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ثم إرتفع الناتج تدريجياً خلال الأعوام (2016-2019) ليبلغ (196924141) مليون دينار في عام (2016) وبمعدل نمو (1.2%) وبلغ (276157867) مليون دينار في عام (2019) وبمعدل نمو (2.7%) ، أما في عام (2020) فقد عاد للإنخفاض مرة أخرى ليبلغ (219768798) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (-20.4%) بسبب تداعيات فايروس (كوفيد 19) الذي أثر بشكل سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، وفي عام (2021) فقد إرتفع الناتج إرتفاعاً كبيراً إذ بلغ (301439533) مليون دينار وبمعدل نمو (37.2%) بسبب إرتفاع أسعار النفط عالمياً وإنعكاسها إيجاباً على الإقتصاد العراقي بشكل عام والناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص .

ولزيادة التوضيح فقد تم رسم الشكل (5) صفحة (70) لعرض تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال مدة الدراسة .



الجدول (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة الأساس (2007=100) ومعدل نموه في العراق للمدة (2005-2021)

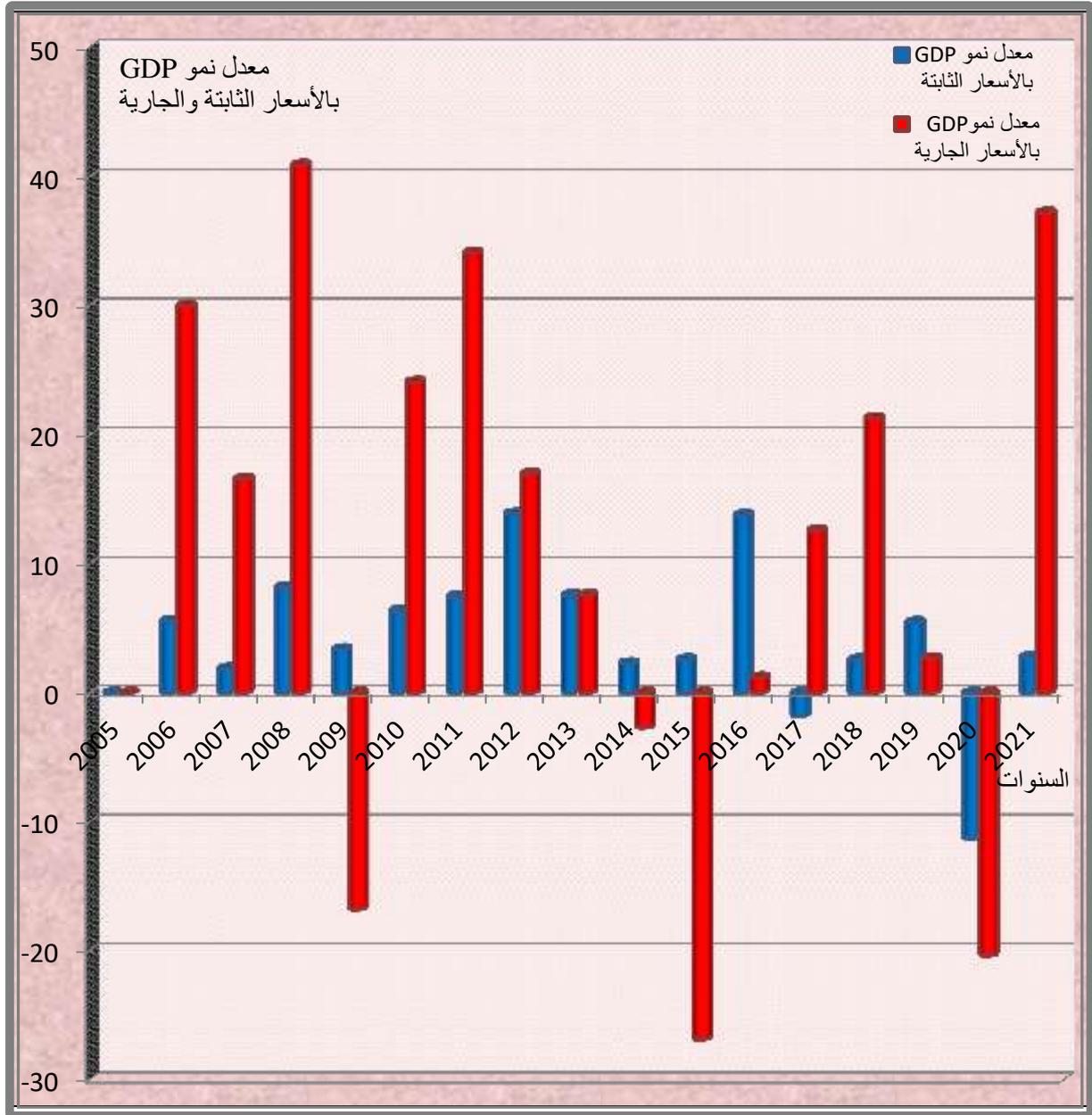
(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP (3)	معدل نمو % GDP (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (100=2007) (1)	معدل نمو % GDP (4)
2005	73533598	-----	103551403	-----
2006	95587954	5.6	109389941	30
2007	111455813	1.9	111455813	16.6
2008	157026061	8.2	120626517	40.9
2009	130643200	3.4	124702847	-16.8
2010	162064565	6.4	132687028	24.1
2011	217327107	7.5	142700217	34.1
2012	254225490	13.9	162587533	17
2013	273587529	7.6	174990175	7.6
2014	266332655	2.3	178951406	-2.7
2015	194680971	2.6	183616252	-26.9
2016	196924141	13.8	208932109	1.2
2017	221665709	-1.8	205130066	12.6
2018	268918874	2.6	210532887	21.3
2019	276157867	5.5	222141229	2.7
2020	219768798	-11.3	196985514	-20.4
2021	301439533	2.8	202468281	37.2

المصدر :

- الأعمدة (1) و(3) // وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وحدة الحسابات القومية، لسنوات عديدة .
- الأعمدة (2) و(4) // إستخرجتهما من قبل الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{معدل نمو (GDP)} = \frac{\text{GDP للسنة الحالية} - \text{GDP للسنة السابقة}}{\text{GDP للسنة السابقة}} \times 100\%$$



شكل (5) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة في العراق للفترة (2005-2021)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (4) بإستخدام برنامج (Excel)

### المطلب الثاني : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PCY) :

ويتم قياسه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان ، وتكمن أهمية هذا المؤشر بأنه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الإجتماعي لمواطني الدولة ومن ثم قياس نتائج التنمية الإقتصادية ويستخدم نصيب الفرد من الناتج عادةً للمقارنة بين بلد وآخر ، فالإرتفاع في نصيب الفرد من



الناتج يشير إلى إن الإقتصاد يتجه نحو النمو<sup>(1)</sup> .

ويلاحظ من العمود الثاني في الجدول (5) صفحة (72) والذي يشير الى أن معدل النمو السكاني كان مرتفعاً ومحدثاً زيادة في الضغوط الإقتصادية الداخلية والخارجية وزيادة الطلب على الخدمات مما يشكل عبئاً متزايداً على التنمية الإقتصادية . فقد شهد معدل النمو السكاني في العراق تزايداً في المدة (2005-2021) ففي حين كان عدد السكان مايقارب (28) مليون نسمة في عام (2005) وإستمر بالإرتفاع بشكل كبير ليبلغ حوالي (41) مليون نسمة في عام (2021).

ويشير العمود الثالث إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العراقي إذ بلغ (2.6) مليون دينار في عام (2005) وإستمر بالإرتفاع خلال الأعوام (2006-2008) إذ بلغ (3.3) مليون دينار في عام (2006) في حين بلغ (5.1) مليون دينار في عام (2008) .

أما في عام (2009) فقد إنخفض إلى (4.1) مليون دينار وحصل الإنخفاض نتيجة الأزمة المالية العالمية وإنخفاض أسعار النفط .

وقد إرتفع خلال الأعوام (2010-2013) إذ بلغ (5) مليون دينار في عام (2010) وبلغ (8) مليون دينار في عام (2013) .

وإنخفض خلال الأعوام (2014-2016) إلى (7.6) مليون دينار عام (2014) و(5.4) مليون دينار عام (2016) بسبب دخول عصابات داعش وتدهور الوضع الأمني .

ثم إرتفع بالأعوام (2017-2019) إلى (6) مليون دينار عام (2017) و (7.1) مليون دينار عام (2019) .

ثم عاد للإنخفاض عام (2020) وبلغ (5.5) مليون دينار بسبب جائحة (كوفيد 19) وإنخفاض أسعار النفط مما أدى إلى إنخفاض متوسط نصيب الفرد .

أما في عام (2021) فقد إرتفع إلى (7.3) مليون دينار بسبب إرتفاع أسعار النفط العالمية وإنعكاسها إيجاباً على الإقتصاد العراقي .

الشكل (6) صفحة (73) يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة .

(1) الهيئة العامة للإحصاء ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، الربع الرابع ، 2017 ، ص 3 .



الجدول (5) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق

للمدة (2005-2021)

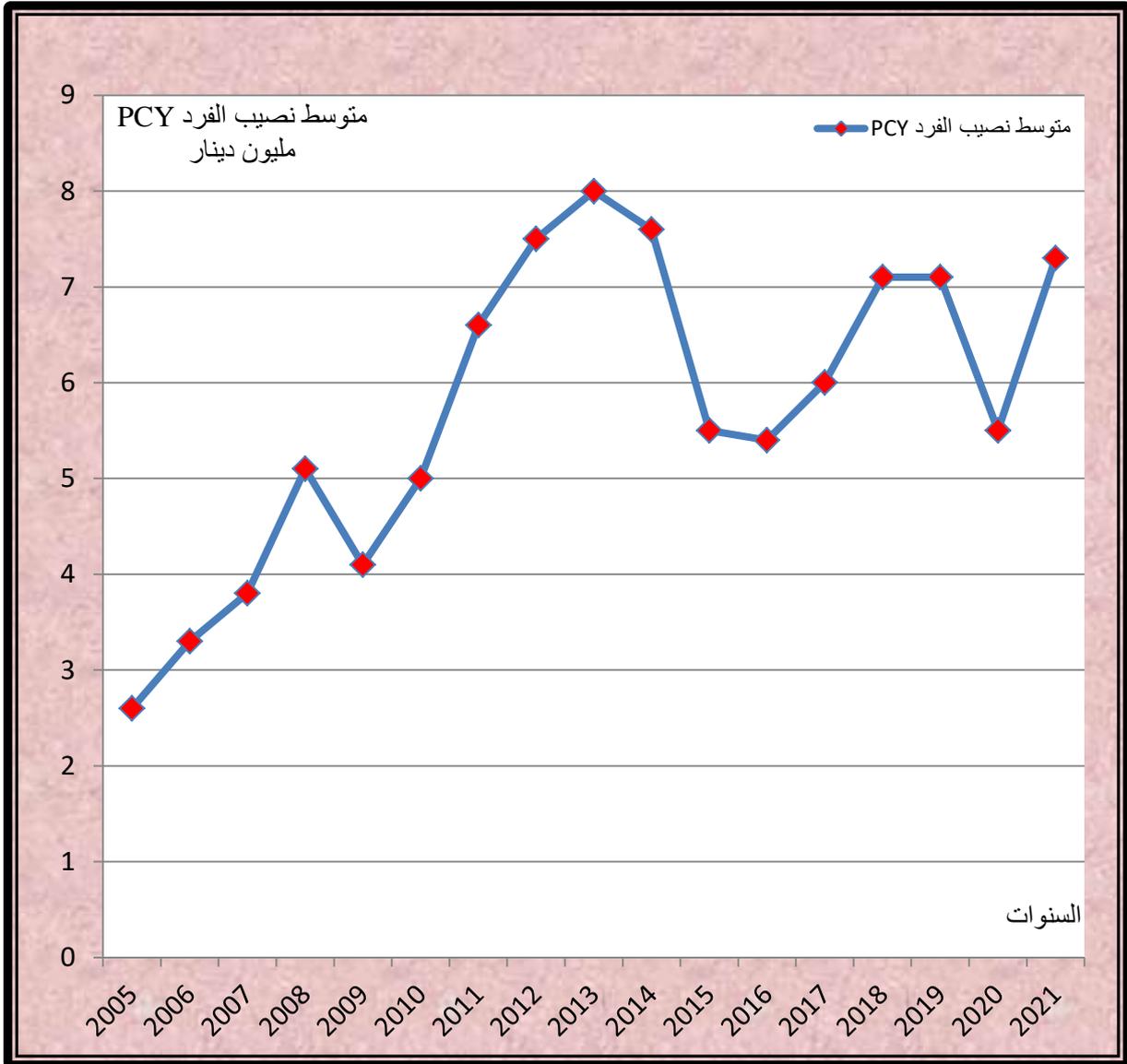
(مليون دينار)

متوسط نصيب الفرد PCY= GDP/N (3)	عدد السكان N (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)GDP	السنة
2.6	27962968	73533598	2005
3.3	28810441	95587954	2006
3.8	29682080	111455813	2007
5.1	30577798	157026061	2008
4.1	31664466	130643200	2009
5	32400205	162064565	2010
6.6	33088782	217327107	2011
7.5	33725178	254225490	2012
8	34304693	273587529	2013
7.6	34819301	266332655	2014
5.5	35212600	194680971	2015
5.4	36169123	196924141	2016
6	37139519	221665709	2017
7.1	38124182	268918874	2018
7.1	39127889	276157867	2019
5.5	40150174	219768798	2020
7.3	41190658	301439533	2021

المصدر :

- الأعمدة (1) و(2) /وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة الحسابات القومية، لسنوات عديدة.
- العمود (3) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{متوسط نصيب الفرد (PCY)} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي GDP}}{\text{عدد السكان N}}$$



الشكل (6) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (5) باستخدام برنامج (Excel)

### المطلب الثالث : تطور الدين الخارجي (ED) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يشتمل الدين العام الخارجي القروض التي يكون مصدرها من خارج الدولة كأن تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية وعادةً ماتكون بالعملة الأجنبية وتستعمل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو لتمويل المشروعات الاقتصادية أو لأي أغراض أخرى<sup>(1)</sup> ، وينشأ الدين الخارجي نتيجةً لعجز الموارد

(1) سعيد علي محمد العبيدي ، المصدر السابق ، ص 165 .



المحلية أو قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة الدولة للعمليات الأجنبية ، وإن هذه الفجوة لا بد أن تغطي من خلال لجوء الدولة إلى مصادر أجنبية للتمويل وذلك بالإقتراض من الأفراد أو الحكومات أو المؤسسات الدولية في خارج البلاد ويستخدم الدين الخارجي حديثاً كأداة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup> ، وعند متابعة العمود الثاني في الجدول (6) صفحة (75) والذي يشير إلى قيم الدين الخارجي يلاحظ إنها في حالة تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض في المدة (2005-2021) ، إذ أن حجم الدين الخارجي بلغ (104710320) مليون دينار عام (2005) وإرتفع في عام (2006) إذ بلغ (109574631) مليون دينار ثم إنخفض الى (92870000) مليون دينار عام (2007) وإستمر بالإنخفاض في الأعوام (2008-2010) إذ بلغ (76307859) مليون دينار عام (2008) و (66720420) مليون دينار عام (2010) ومن الجدير بالذكر إنه بالرغم من تحسن القدرة المالية للأعوام (2011-2013) بسبب تزايد العوائد النفطية الناجمة عن إرتفاع أسعار النفط إلا إنها لم تستطيع حل مشكلة الدين الخارجي أو التقليل من حجمه بشكل كبير والذي يشكل عبئاً كبيراً على الإقتصاد العراقي لاسيما تزايد خدمته (أصل القرض وفوائده) والتي تعد عائقاً أمام النهوض بواقع البنى التحتية وتقليل مستوى الفقر منه ، ويتضح من الجدول (6) إن الدين الخارجي عام (2011) بلغ (71682390) مليون دينار أي إرتفع عما كان عليه عام (2010) بسبب إختلاف أسعار صرف العملات الأجنبية ، إلا إنه إنخفض عام (2012) إلى (67285196) مليون دينار ويعزى هذا الإنخفاض بشكل أساس إلى إنخفاض أرصدة كل من القروض الجديدة وقروض إعادة الجدولة<sup>(2)</sup> .

ثم عاود الدين العام الخارجي إلى الإرتفاع في عام (2013) ليبلغ (68466354) مليون دينار ، أما عام (2014) فقد إنخفض قليلاً إلى (68128236) مليون دينار ثم واصل الإرتفاع مرة أخرى في الأعوام (2015-2018) بسبب القروض الجديدة حيث بلغ (68590410) في عام (2015) و(79058840) في عام (2018) وكان سبب الإرتفاع هو أثر تداعيات الحرب على عصابات داعش وزيادة الإنفاق العسكري ، ثم إنخفض مرة أخرى ليبلغ (78331548) مليون دينار عام (2019) ، أما في عامي (2020-2021) فلم تتوفر أي بيانات للدين الخارجي .

أما العمود الثالث في الجدول (6) يمثل نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إذ بلغت هذه النسبة حوالي (142.4%) وهي أعلى نسبة وصل إليها الدين الخارجي في مدة الدراسة (2005-2021) وإستمرت هذه النسبة بالتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض ، ولكن على العموم إتسمت بالإنخفاض تدريجياً حتى بلغت (28.4%) عام (2019) .

(1) سامي حميد الجميلي وآخرون ، تطور الدين العام في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة الفلوجة ، 2020 ، ص 6 .

(2) البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الإقتصادي السنوي ، 2012 ، ص 47 .



وإن هذا الإرتفاع والإخفاض في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في مدة الدراسة (2005-2021) جاء نتيجةً لقيام صندوق النقد الدولي باتفاقيات أثمرت بإعادة جدولة ديون العراق فضلاً عن زيادة صادرات النفط وتحسين أسعاره ، كذلك قيام بعض الدول بشطب ديونها بشكل نهائي والبعض الآخر قام بتخفيض الدين العراقي بنسبة (80%) ، ولزيادة التوضيح فقد تم رسم الشكل (7) صفحة (76) والذي يوضح تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة .

الجدول (6) تطور الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2005-2021)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP (1)	الدين الخارجي D (2)	نسبة الدين الخارجي الى GDP% (3)
2005	73533598	104710320	142.4
2006	95587954	109574631	114.6
2007	111455813	92870000	83.3
2008	157026061	76307859	48.6
2009	130643200	75218130	57.6
2010	162064565	66720420	41.2
2011	217327107	71682390	33
2012	254225490	67285196	26.5
2013	273587529	68466354	25
2014	266332655	68128236	25.6
2015	194680971	68590410	35.2
2016	196924141	71404760	36.3
2017	221665709	78136590	35.2
2018	268918874	79058840	29.4
2019	276157867	78331548	28.4
2020	219768798	-----	-----
2021	301439533	-----	-----

المصدر :

- العمود (1) / وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة الحسابات القومية, لسنوات عديدة.
- العمود (2) / إستخرجته الباحثة من خلال حاصل ضرب إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار) في سعر الصرف الرسمي ، كما موضح في الملحق (1) .
- العمود (3) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{نسبة الدين الخارجي إلى (GDP)} = \frac{\text{الدين الخارجي}}{\text{GDP}} \times 100\%$$

\* ملاحظة / بيانات عام (2020-2021) غير متوفرة .



شكل (7) تطور الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (6) باستخدام برنامج (Excel)

#### المطلب الرابع : تطور الإستثمار (I) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

تعرض قطاع الإستثمار في العراق إلى معرقلات ومشاكل إنعكست سلباً على الواقع الإقتصادي ، لكن التحركات الحكومية الأخيرة جددت الأمل بتطوير الإستثمار بعد إتخاذها إجراءات عديدة منها منح تسهيلات للمستثمرين والقضاء على الفساد والروتين في إنجاز المعاملات إضافةً إلى توفير بيئة آمنة بهدف تقديم مشاريع خدمية كبيرة توفر الخدمات للمواطنين ولكن حتى بعد هذه التحركات لم يكن الإستثمار بالمستوى المطلوب<sup>(1)</sup> .

(1) آمنة السلامي ، الكشف عن أبرز فرص الإستثمار المتوفرة في العراق ، مقالة منشورة بوكالة الأنباء العراقية ،



يلاحظ من بيانات الجدول (7) صفحة (78) إن الإستثمار كان متذبذباً في مدة الدراسة . فبملاحظة العمود الثاني الذي يمثل قيمة الإستثمار نجد إنه شهد إرتفاعاً في عامي (2005-2006) إذ بلغ (10182362) مليون دينار عام (2005) و(16911154) مليون دينار عام (2006) بسبب حصول إرتفاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار .

أما في عام (2007) فقد إنخفض الإستثمار إلى (7530404) مليون دينار وهي أقل قيمة وصل إليها الإستثمار في مدة الدراسة ، ثم عاد للإرتفاع مرة أخرى ليبلغ (23240539) مليون دينار عام (2008) .

أما في عام (2009) فقد إنخفض مرة أخرى إلى (13471242) مليون دينار وذلك بسبب الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية ، إذ إرتفع عام (2010) ليبلغ (26252776) مليون دينار ، وواصل إرتفاعه خلال الأعوام (2011-2014) ليبلغ (37255269) مليون دينار عام (2011) و(55837402) مليون دينار عام (2014) وكان سبب هذا الإرتفاع هو نتاج إرتفاع أسعار النفط العالمية مما إنعكس بشكل إيجابي على الإقتصاد العراقي .

أما في عامي (2015-2016) فقد إنخفض الإستثمار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية ليبلغ (28703209-50650572) مليون دينار على التوالي .

ثم عاود الإرتفاع في الأعوام (2017-2019) بسبب إستقرار الأوضاع الأمنية وتحسن أسعار النفط ليبلغ (32330275) مليون دينار عام (2017) و(54580010) مليون دينار عام (2019) .

أما في عام (2020) فقد عاود الإنخفاض ليصل (42944041) مليون دينار بسبب جائحة (كوفيد 19) وماسببته من آثار إنعكست على الإقتصاد العراقي ، وفي عام (2021) فقد إرتفع إلى (52352566) مليون دينار كنتيجة لزيادة كمية النفط الخام المصدر إذ إن نشاط القطاع النفطي يتبوأ المقام الاول في توليد الناتج المحلي الإجمالي .

أما العمود الثالث فيشير الى نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ إن هذه النسبة متذبذبة ما بين الإرتفاع والإنخفاض في مدة الدراسة (2005-2021) إذ بلغت النسبة (13.8%) عام (2005) و (17.4%) عام (2021) ، وإن أقل نسبة بلغت (6.8%) عام (2007) ، وأعلى نسبة بلغت (26%) عام (2015) .

لقد رُسم الشكل (8) صفحة (79) لزيادة توضيح تطور نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة .



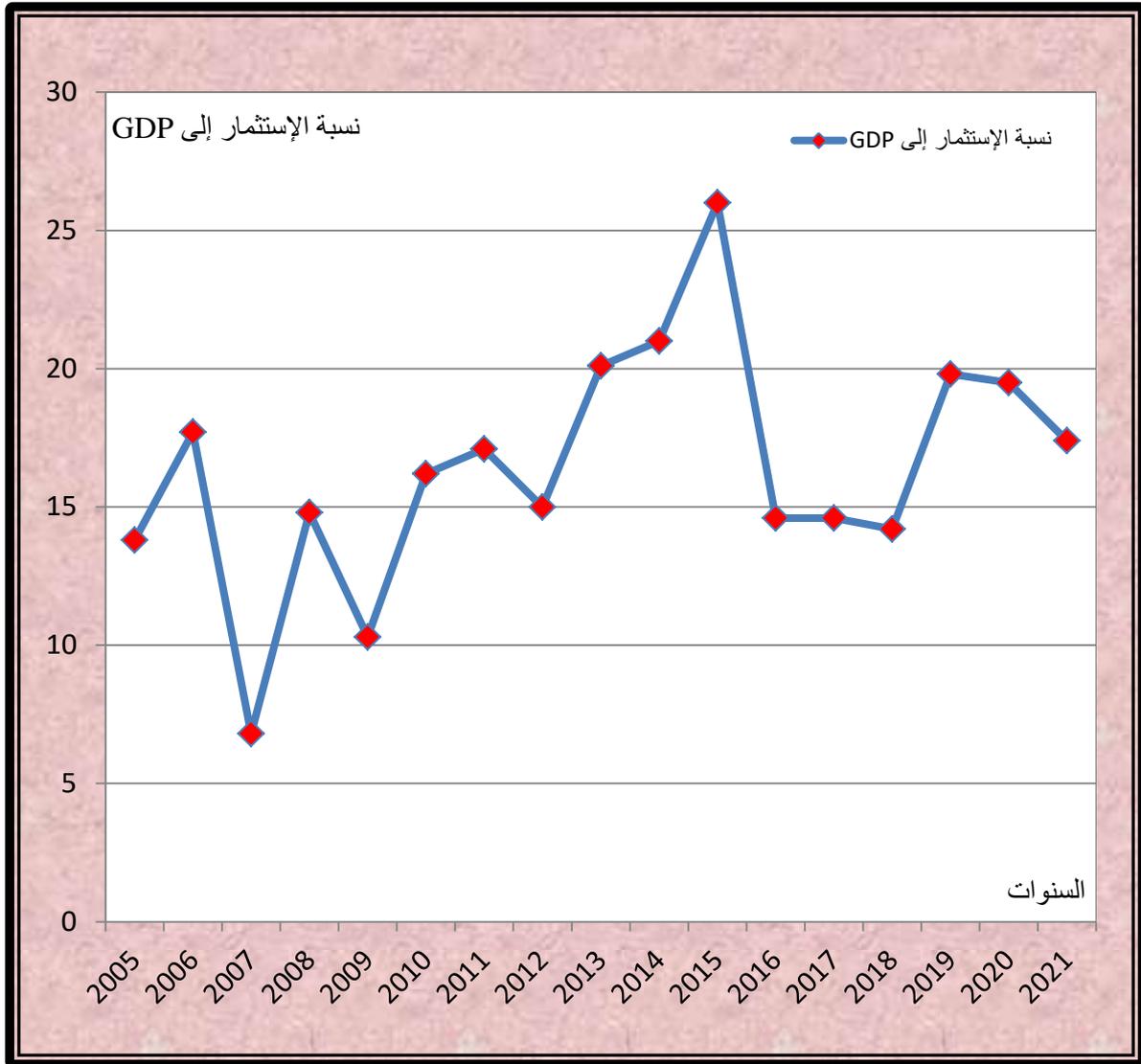
الجدول (7) تطور الإستثمار ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2021)  
(مليون دينار)

نسبة الاستثمار الى GDP% (3)	الاستثمار (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP (1)	السنة
13.8	10182362	73533598	2005
17.7	16911154	95587954	2006
6.8	7530404	111455813	2007
14.8	23240539	157026061	2008
10.3	13471242	130643200	2009
16.2	26252776	162064565	2010
17.1	37255269	217327107	2011
15	38139871	254225490	2012
20.1	55036676	273587529	2013
21	55837402	266332655	2014
26	50650572	194680971	2015
14.6	28703209	196924141	2016
14.6	32330275	221665709	2017
14.2	38107186	268918874	2018
19.8	54580010	276157867	2019
19.5	42944041	219768798	2020
17.4	52352566	301439533	2021

المصدر :

- الأعمدة (1) و(2) // وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة الحسابات القومية، لسنوات عديدة .
- العمود (3) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{نسبة الإستثمار إلى GDP} = \frac{\text{الإستثمار}}{\text{GDP}} \times 100\%$$



شكل (8) تطور نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (7) بإستخدام برنامج (Excel)

### المطلب الخامس: تطور التجارة الخارجية (ET) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الإقتصاد القومي وتختلف هذه الأهمية من دولة إلى أخرى والسبب هو تفاوت الدول فيما لديها من موارد وخامات وثروات طبيعية ، فضلاً عن التقدم التكنولوجي كما يؤثر قطاع التجارة الخارجية تأثيراً كبيراً في الحياة الإقتصادية ولاسيما التنمية الإقتصادية<sup>(1)</sup> .

(1) سيف سعد محسن علوان ، إتجاهات الإنفاق العام وآثاره على التنمية الإقتصادية في العراق دراسة تحليلية للمدة (2003-2019) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2021 ، ص 70 .



إن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي في المدة (2005-2021) كانت مرتفعة في عام (2005) إذ بلغت (54.3%) وهي أعلى نسبة وصلت إليها نسبة الصادرات إلى (GDP) في مدة الدراسة وإستمرت هذه النسبة في التآرجح مابين الإرتفاع مرة والإخفاض مرة أخرى حتى وصلت هذه النسبة عام (2020) إلى (26.3%) وهي أقل نسبة للصادرات بسبب جائحة (كوفيد 19) ، أما في عام (2021) فقد إرتفعت النسبة إلى (13.3%) مقارنةً بعام (2020) .

أما نسبة الإستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (61.4%) وهي أعلى نسبة وصلت إليها الإستيرادات عام (2005) وذلك بسبب إعتقاد الإقتصاد العراقي على الإستيرادات لمواجهة الطلب المحلي ثم إستمرت هذه النسبة بالإرتفاع والإخفاض حتى بلغت (15%) عام (2021) وهي أقل نسبة وصلت إليها الإستيرادات نتيجةً لتقليل جزء منها والإعتقاد على الإنتاج المحلي .

أما بالنسبة لدرجة الإنكشاف فقد تجاوزت الحدود المسموح بها إذ بلغت (115.7%) عام (2005) وهي أعلى نسبة وصلت إليها بسبب إنفتاح الإقتصاد العراقي على الإقتصاد العالمي نتيجة إعتماده على الإستيرادات لسد حاجة الطلب المحلي وإرتفاع قطاع التجارة الخارجية حيث بلغت (85109655) مليون دينار عام (2005) وإهمال الإنتاج المحلي لاسيما الزراعة والصناعة ولا تزال هذه النسبة متذبذبة مابين الإرتفاع والإخفاض حتى عام (2021) إذ بلغت (28.2%) وهي درجة إنكشاف مرتفعة للإقتصاد العراقي مما يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي فكما إرتفعت هذه النسبة إزدادت حساسية الإقتصاد للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم وهذا له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (8) صفحة (81) ، كما تم توضيح تطور نسبة الصادرات والإستيرادات ودرجة الإنكشاف الإقتصادي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة بالرسم البياني الواضح في الشكل (9) صفحة (82) .



الجدول (8) تطور التجارة الخارجية (الصادرات والإستيرادات) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية (1)	الصادرات (X) (2)	نسبة الصادرات إلى (GDP)% (3)	الإستيرادات (M) (4)	نسبة الإستيرادات إلى (GDP)% (5)	التجارة الخارجية T= X+M (6)	درجة الإنكشاف الإقتصادي T/GDP *100% (7)
2005	73533598	39963945	54.3	45145710	61.4	85109655	115.7
2006	95587954	48780390	51	36914707	38.6	85695097	89.7
2007	111455813	51158039	45.9	31422753	28.2	82580792	74.1
2008	157026061	79028558	50.3	48249768	30.7	127278326	81.1
2009	130643200	51473565	39.4	51326145	39.3	102799710	78.7
2010	162064565	63880713	39.4	55232658	34.1	119113371	73.5
2011	217327107	96531318	44.4	60316542	27.8	156847860	77.2
2012	254225490	113151788	44.5	73980251	29.1	187132039	73.6
2013	273587529	108514489	39.7	75910914	27.7	184425403	67.4
2014	266332655	103714534	38.9	80008354	30	183722888	69
2015	194680971	67192475	34.5	68289455	35.1	135481930	69.6
2016	196924141	55352469	28.1	52145112	26.5	107497581	54.6
2017	221665709	75180282	33.9	57333501	25.9	132513783	59.8
2018	268918874	109726005	40.8	67227432	25	176953437	65.8
2019	276157867	105083227	38.1	85437915	30.9	190521142	69
2020	219768798	57786986	26.3	59417100	27	117204086	53.3
2021	301439533	39963945	13.3	45145710	15	165794680	55

المصدر :

- الأعمدة (1) و(2) و(4) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة الحسابات القومية، لسنوات عديدة.
- العمود (3) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{نسبة الصادرات إلى (GDP)} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{GDP} \times 100\%$$

- العمود (5) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

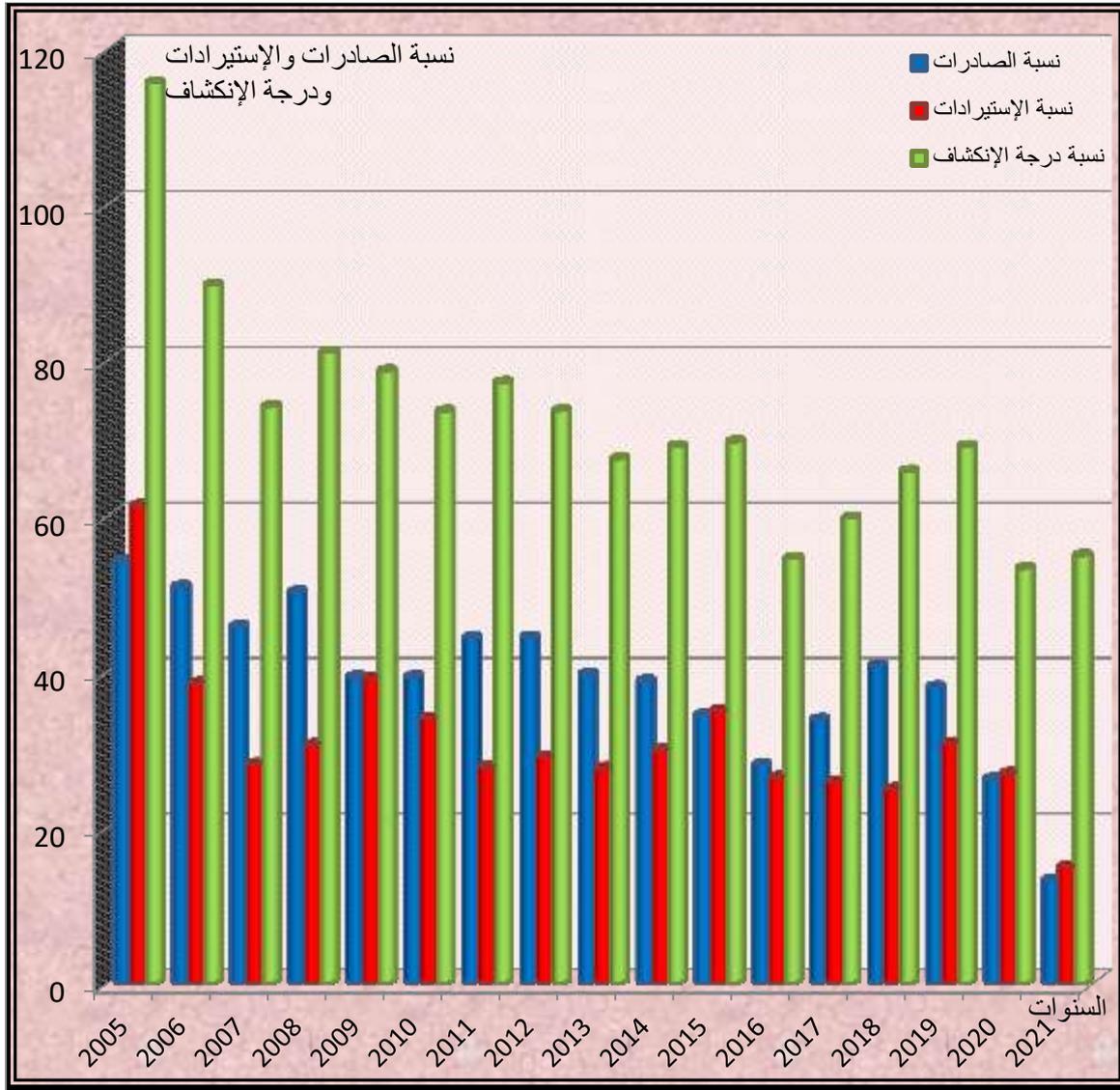
$$\text{نسبة الإستيرادات إلى GDP} = \frac{\text{قيمة الإستيرادات}}{GDP} \times 100\%$$

- العمود (6) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{التجارة الخارجية} = \text{الصادرات} + \text{الإستيرادات}$$

- العمود (7) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{درجة الإنكشاف الإقتصادي} = \frac{\text{التجارة الخارجية}}{GDP} \times 100\%$$



شكل (9) تطور نسبة الصادرات والإستيرادات ودرجة الانكشاف الاقتصادي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (8) بإستخدام برنامج (Excel)

### المطلب السادس : تطور الإنفاق العام (G) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية الفعالة لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدول إليها ويحكمها في ذلك مبدأ عام وهو تحقيق قدر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام ، وللإنفاق أهمية كبيرة في تحقيق النمو والإستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن الدور الذي تقوم به الحكومة في تحقيق مهامه الاقتصادية ، ويعد الإنفاق العام ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية لأنه ظاهرة متزايدة وأصبح



أمراً طبيعياً في الدول على إختلاف أنظمتها ويرجع ذلك إلى تطور دور الدولة في إشباع الحاجات المتزايدة وإزدياد عدد السكان لخلق بنية تحتية ملائمة للإقتصاد ، ويتحدد حجم الإنفاق بحجم الموارد المالية المتوفرة سواء أكانت من مصادر طبيعية كالنفط والغاز الطبيعي أم إعتيادية كالضرائب والرسوم أو إستثنائية كالإصدار النقدي الجديد أو القروض الخارجية كل هذه المصادر تحدد قدرة الدولة على الإنفاق العام (1) .

يوضح الجدول (9)صفحة (84) تطور الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ بلغ الإنفاق العام (26375176) مليون دينار عام (2005) وبنسبة (35.9%) من الناتج ويرجع سبب زيادته إلى إرتفاع أسعار النفط والسياسة المالية التوسعية التي إتبعتها الحكومة بعد رفع العقوبات الإقتصادية عن العراق والتي تهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية وزيادة دخل الفرد وتقليل نسب الفقر من خلال تعديل سلم رواتب الموظفين والعاملين في المؤسسات العامة لرفع المستوى المعاشي للأفراد وتقليل البطالة بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الملفات الأمنية من أجل الحفاظ على أمن البلد وإستقراره ، وإستمر بالإرتفاع لباقي الأعوام حتى وصل عام (2008) إلى (59403375) مليون دينار وبنسبة (37.8%) من الناتج ، أما عام (2009) فقد إنخفض الإنفاق إلى (52567025) وبنسبة (40.2%) منه وجاء هذا الإنخفاض نتيجة للإخفاض الكبير في أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية وما تبعها من سياسات إنكماشية في تلك المدة ، وإستمر الإنفاق العام ونسبته بالإرتفاع مرة والإخفاض مرة أخرى للأعوام اللاحقة حتى بلغ (106873027) مليون دينار وبنسبة مساهمة (39.1%) عام (2013) ويعزى هذا الإرتفاع إلى إتباع السياسة المالية التوسعية وإزدياد إيرادات العراق النفطية ، كذلك لوحظ إن الإنفاق العام تراجع إلى (83556226) مليون دينار وبنسبة مساهمة (31.4%) عام (2014) ويعود هذا الإنخفاض إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية التي كانت لها تداعيات كبيرة على الإنفاق العام نتيجة الإعتماد شبه الكامل على عوائد النفط ، ويضاف إلى ذلك الضغوط الناتجة عن زيادة الإنفاق العسكري والأزمة الأمنية التي تسببت بها عصابات داعش ، أما الأعوام (2015-2018) فقد تذبذب الإنفاق العام بين الإرتفاع والإخفاض إذ إرتفع عام (2019) إلى (111723523) مليون دينار وشكلت نسبة مساهمته في (GDP) (40.5%) ، ثم إنخفض إلى (76082443) مليون دينار وبنسبة مساهمة (34.6%) عام (2020) وإن سبب هذا الإنخفاض هو إنتشار جائحة (كوفيد 19) والتي أدت إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي إنخفاض أسعاره مما أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام والإنفاق العام بشكل خاص ، أما عام (2021) فقد إرتفع الإنفاق العام نتيجة زيادة التخصيصات المالية من أجل تدارك الأوضاع الصحية التي سببتها الجائحة حيث بلغ (102849659) مليون دينار وبنسبة مساهمة (34.1%) الشكل (10) صفحة (85) يوضح تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة .

(1) سيف سعد محسن علوان ، المصدر السابق ، ص 87 .



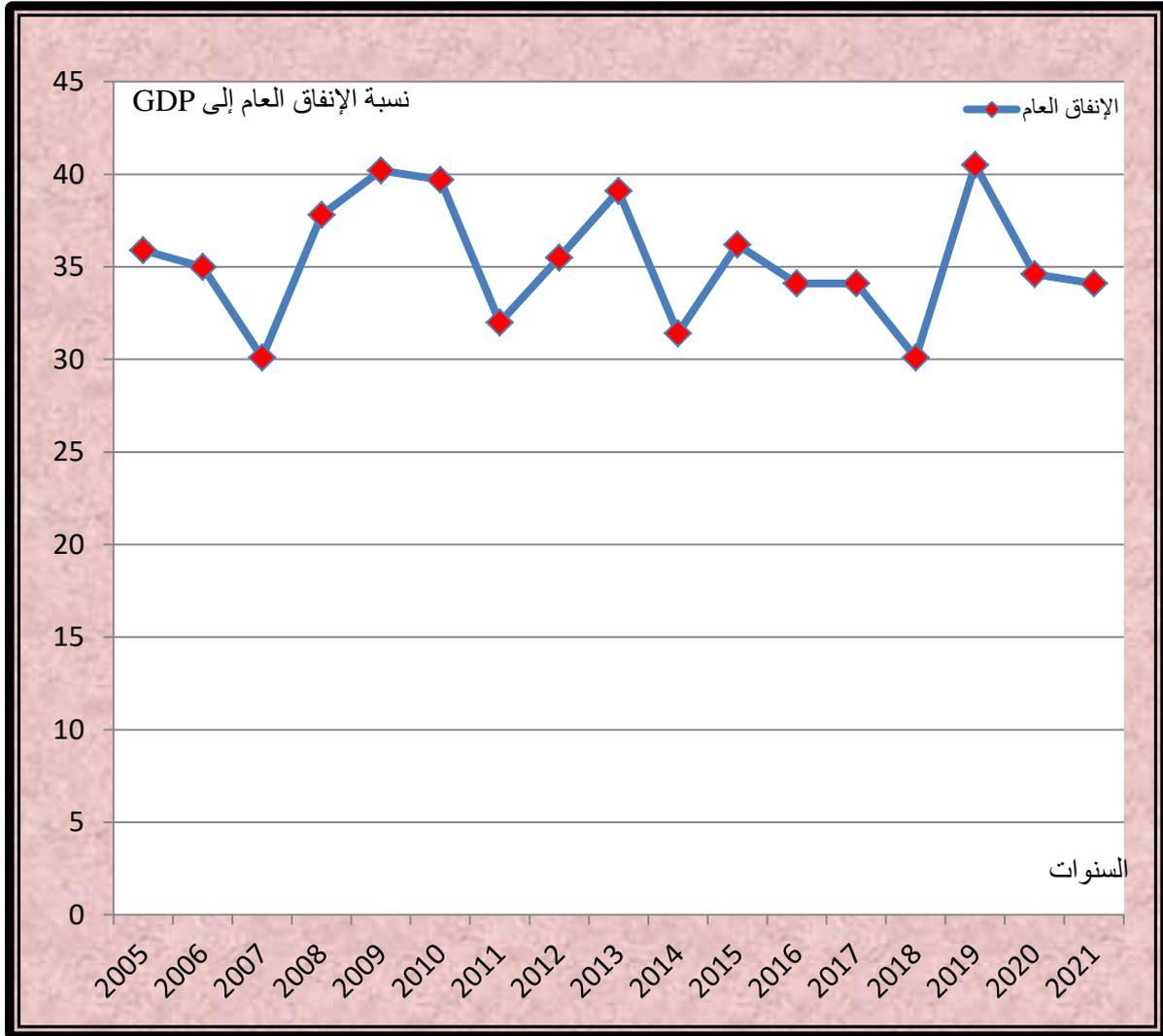
الجدول (9) تطور الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)  
(مليون دينار)

نسبة الإنفاق العام الى GDP % (3)	الإنفاق العام (G) (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP (1)	السنة
35.9	26375175	73533598	2005
35	33487877	95587954	2006
30.1	33545144	111455813	2007
37.8	59403375	157026061	2008
40.2	52567025	130643200	2009
39.7	64351984	162064565	2010
32	69639523	217327107	2011
35.5	90374783	254225490	2012
39.1	106873027	273587529	2013
31.4	83556226	266332655	2014
36.2	70397515	194680971	2015
34.1	67067437	196924141	2016
34.1	75490115	221665709	2017
30.1	80873189	268918874	2018
40.5	111723523	276157867	2019
34.6	76082443	219768798	2020
34.1	102849659	301439533	2021

المصدر :

- العمود (1) // وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة الحسابات القومية ، لسنوات عديدة.
- العمود (2) // البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية، (2006، 2005، ص34)، (2007، ص42)، (2008، ص48)، (2009، ص43)، (2010، ص64)
- (2012، 2011، ص67)، (2013-2017، ص69)، (2018-2021، ص67) .
- العمود (3) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{نسبة الإنفاق العام إلى (GDP)} = \frac{\text{الإنفاق العام}}{\text{GDP}} \times 100\%$$



شكل (10) تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9) باستخدام برنامج (Excel)

### المطلب السابع : تطور التراكم الرأسمالي (CA) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يعد صافي التراكم الرأسمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة في الإقتصاد القومي لكونه يقدم صورة عن خزين رأس المال الثابت وتوزيعه حسب الأنشطة الاقتصادية ونوع الموجود الذي يعكس حجم الطاقات الإنتاجية ، كما إن صافي التراكم الرأسمالي هو إجمالي قيمة الأصول الثابتة في الأنشطة الاقتصادية في لحظة معينة مطروح منها الإندثار المتراكم للأصول الثابتة في تلك اللحظة<sup>(1)</sup> .

(1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ورشة عمل عن سلسلة صافي التراكم الرأسمالي ، 2022 ، منشور على الموقع الإلكتروني <https://mop.gov.iq> .



يوضح الجدول (10) صفحة (87) العمود الثاني تطور التراكم الرأسمالي إذ بلغ (10063268) مليون دينار عام (2005) وهي أقل قيمة للتراكم الرأسمالي في مدة الدراسة ، إلا إنه أخذ بالإرتفاع المستمر حتى بلغ عام (2019) (281097511) مليون دينار وهي أعلى قيمة وصل إليها التراكم الرأسمالي .

أما العمود الثالث فيمثل نسبة التراكم الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغت عام (2005) (13.7%) وإستمرت بالإرتفاع إلى أن بلغت عام (2017) (110.3%) .

أما في عام (2018) فقد إنخفضت إلى (94.9%) وسبب هذا الإنخفاض إن الزيادة في التراكم الرأسمالي قابلها زيادة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي .

أما عام (2019) إرتفعت النسبة لتصل إلى (101.8%).

ويلاحظ إن أقل نسبة للتراكم الرأس مالي في عام (2005) إذ بلغت (13.7%) وإن أعلى نسبة سجلت في عام (2016) حيث كانت (119.7%) .

لزيادة في التوضيح فقد تم رسم الشكل (11) صفحة (88) الذي يوضح نسبة التراكم الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة .



الجدول (10) تطور التراكم الرأسمالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة

(2021-2005)

(مليون دينار)

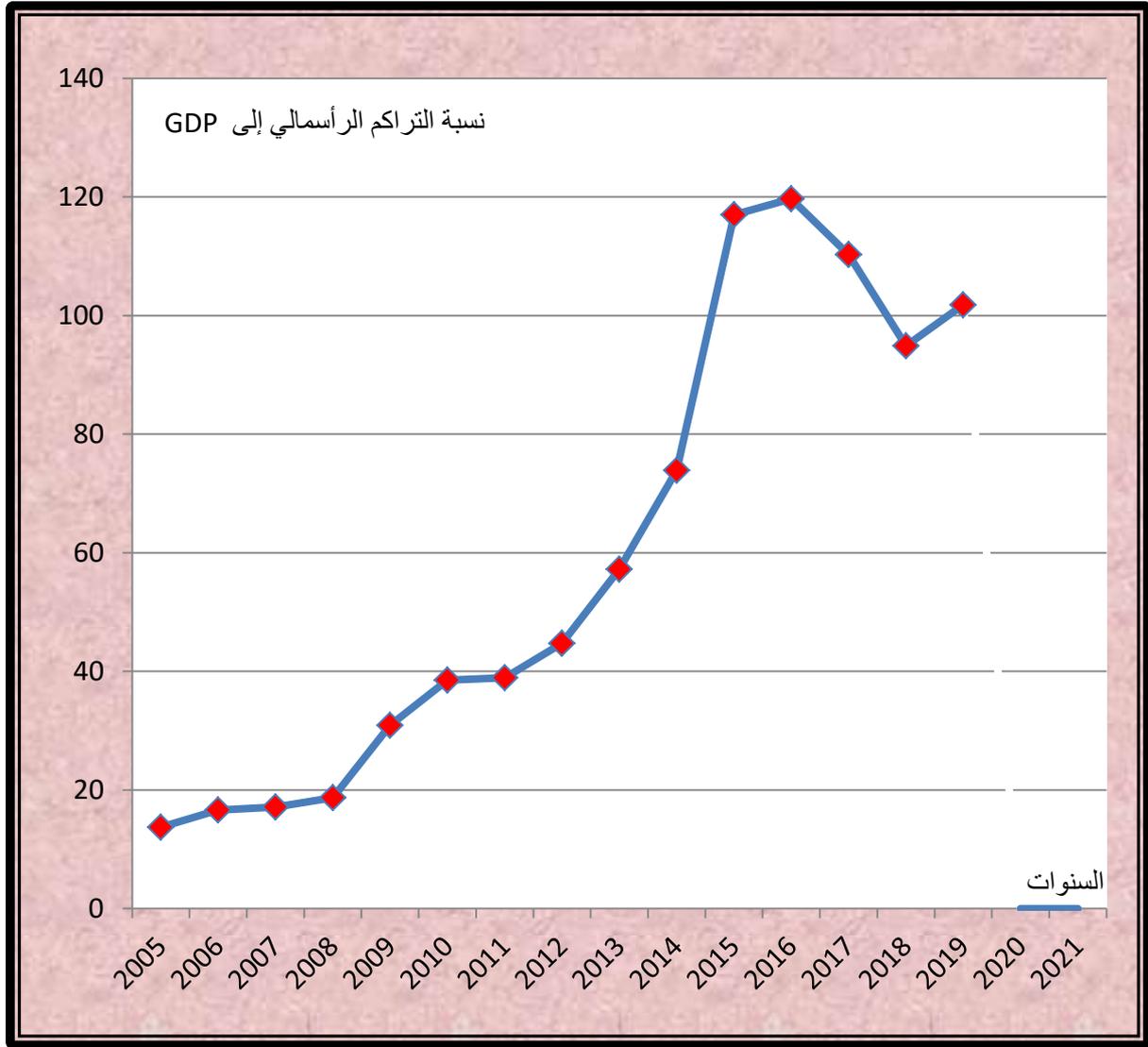
نسبة التراكم الرأسمالي إلى GDP% (3)	التراكم الرأسمالي (CA) (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP (1)	السنة
13.7	10063268	73533598	2005
16.6	15829668	95587954	2006
17.1	19086382	111455813	2007
18.7	29324299	157026061	2008
30.9	40398479	130643200	2009
38.5	62346843	162064565	2010
38.9	84474204	217327107	2011
44.7	113744443	254225490	2012
57.2	156511023	273587529	2013
73.9	196918157	266332655	2014
117	227763978	194680971	2015
119.7	235673444	196924141	2016
110.3	244397643	221665709	2017
94.9	255256948	268918874	2018
101.8	281097511	276157867	2019
-----	-----	219768798	2020
-----	-----	301439533	2021

المصدر :

- الأعمدة (1) و(2) // وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، وحدة الحسابات القومية ، لسنوات عديدة.
- العمود (3) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{نسبة التراكم الرأسمالي إلى (GDP)} = \frac{\text{التراكم الرأسمالي}}{\text{GDP}} \times 100\%$$

\* ملاحظة / بيانات عام (2021-2020) غير متوفرة .



شكل (11) تطور نسبة التراكم الرأسمالي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (10) بإستخدام برنامج (Excel)



### المبحث الثالث : تأثير الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)

يعد الائتمان المصرفي من المواضيع المهمة في إقتصادات جميع دول العالم سواء أكانت دول متقدمة أو دول نامية نظراً لدوره الفعال في تمويل الأنشطة الاقتصادية بالشكل الذي يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني<sup>(1)</sup> ، وفي هذا المبحث سيتم تحليل أثر الائتمان المصرفي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق تحليلاً وصفيّاً لمعرفة هل إن للائتمان المصرفي في العراق دور مؤثر وفعال على مؤشرات التنمية الإقتصادية بما يتلائم مع النظرية الإقتصادية . لهذا الغرض تم حساب معدلات النمو للائتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) وكما موضح في الجدول (11) .

#### جدول (11) معدل نمو الائتمان المصرفي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة

(2005-2021)

السنة	معدل نمو BC (1)%	معدل نمو GDP (2)%	معدل نمو PCY (3)%	معدل نمو ED (4)%	معدل نمو I (5)%	معدل نمو ET (6)%	معدل نمو G (7)%	معدل نمو CA (8)%
2005	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2006	55.2	30	-26.2	4.6	66.1	0.7	27	57.3
2007	29.8	16.6	13.2	-15.2	-55.5	-3.6	0.2	20.6
2008	32.6	40.9	36.8	-17.8	208.6	54.1	77.1	53.6
2009	102.8	-16.8	-19.7	-1.4	-42	-19.2	-11.5	37.8
2010	-0.5	24.1	21.2	-11.3	94.9	15.9	22.4	54.3
2011	15.3	34.1	31.3	7.4	41.9	31.7	8.2	35.5
2012	22.3	17	14.8	-6.1	2.4	19.3	29.8	34.6
2013	15.2	7.6	5.4	1.8	44.3	-1.4	18.3	37.6
2014	1.7	-2.7	-4.1	-0.5	1.5	-0.4	-21.8	25.8
2015	-9.1	-26.9	-27.7	0.7	-9.3	-26.3	-15.7	15.7
2016	-8.8	1.2	-1.52	4.1	-43.3	-20.7	-4.7	3.5
2017	-6.9	12.6	9.6	9.4	12.6	23.3	12.6	3.7
2018	-2.7	21.3	18.2	1.2	17.9	33.5	7.1	4.4
2019	5.5	2.7	0.1	-0.9	43.2	7.7	38.1	10.1
2020	11.8	-20.4	-22.4	-----	-21.3	-38.5	-31.9	-----
2021	7.1	37.2	33.7	-----	21.9	41.5	35.2	-----

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجداول (3) ، (4) ، ..... ، (10) .

(1) أركان عباس البديري ، رسول رحمن الكرعوي ، الائتمان المصرفي في الإقتصاد العراقي : دراسة تحليلية للمدة (2003-2017) ، مقالة منشورة في مجلة كلية الإمارات للعلوم التربوية ، العدد 47 ، 2019 .

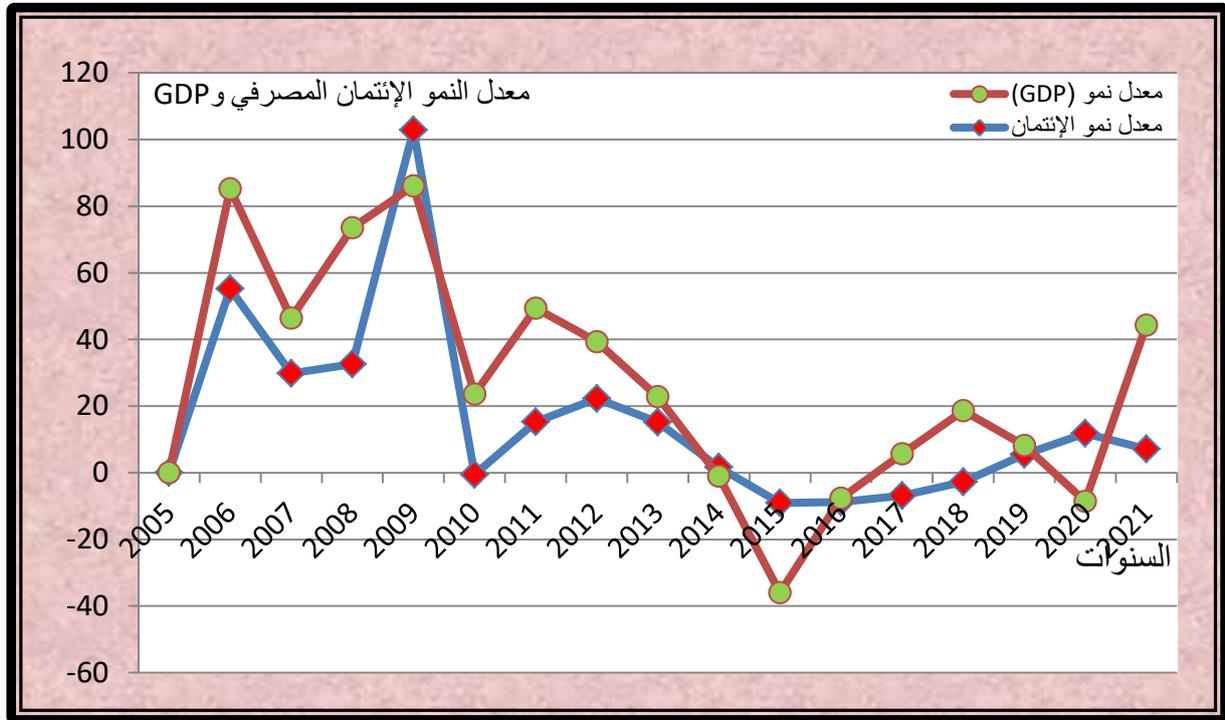


## المطلب الأول : تأثير الائتمان المصرفي (BC) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

يلاحظ من بيانات الجدول (11) ومن خلال العمود (1) و(2) بأنه لا يوجد تأثير للائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي وهو مخالف للنظرية الاقتصادية . فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الائتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (GDP) (30%) بينما في عام (2009) بلغ معدل نمو الائتمان (102.8%) في حين بلغ معدل نمو (GDP) (-16.8%) ، كما يلاحظ في عام (2010) إن معدل نمو الائتمان (-0.5%) في حين إن معدل نمو (GDP) كان مقداره (24.1%) .

أما في عام (2015) يلاحظ إن معدل نمو الائتمان المصرفي كانت قيمته (-9.1%) ومعدل نمو (GDP) قيمته (-26.9%) ، وكذلك يلاحظ في عام (2020) إن معدل نمو الائتمان المصرفي كان مقداره (11.8%) ومعدل نمو (GDP) كان مقداره (-20.4%) ، وفي عام (2021) بلغ معدل نمو الائتمان (7.1%) و معدل نمو (GDP) (37.2%) بسبب مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المصرفي .

مما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية وبالتالي لا يمكن الإستنتاج بأن للائتمان المصرفي أثر على الناتج المحلي الإجمالي ، والشكل (12) يبين العلاقة بين معدل نمو الائتمان المصرفي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة .



شكل (12) معدلي نمو الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات جدول (11) العمود (1) و(2) بإستخدام برنامج (Excel).



### المطلب الثاني : تأثير الإئتمان المصرفي (BC) على متوسط نصيب الفرد (PCY) :

يلاحظ من بيانات الجدول (11) ومن خلال العمود (1) و(3) بأنه لا يوجد تأثير للإئتمان المصرفي على متوسط نصيب الفرد وهو مخالف للنظرية الاقتصادية .

فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الإئتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (PCY) (-26.2%) ، بينما في عام (2008) بلغ معدل نمو الإئتمان (32.6%) في حين بلغ معدل نمو (PCY) (36.8%) .

كما يلاحظ في عام (2009) إن معدل نمو الإئتمان (102.8%) في حين إن معدل نمو (PCY) كان مقداره (-19.7%) .

وفي عام (2010) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-0.5%) ومعدل نمو (PCY) قيمته (21.2%) .

ويلاحظ في عام (2014) إن معدل نمو الإئتمان بلغ (1.7%) في حين بلغ معدل نمو (PCY) (-4.1%) .

كما يلاحظ عام (2015) إن معدل نمو الإئتمان (-9.1%) في حين معدل نمو (PCY) كان مقداره (-27.7%) .

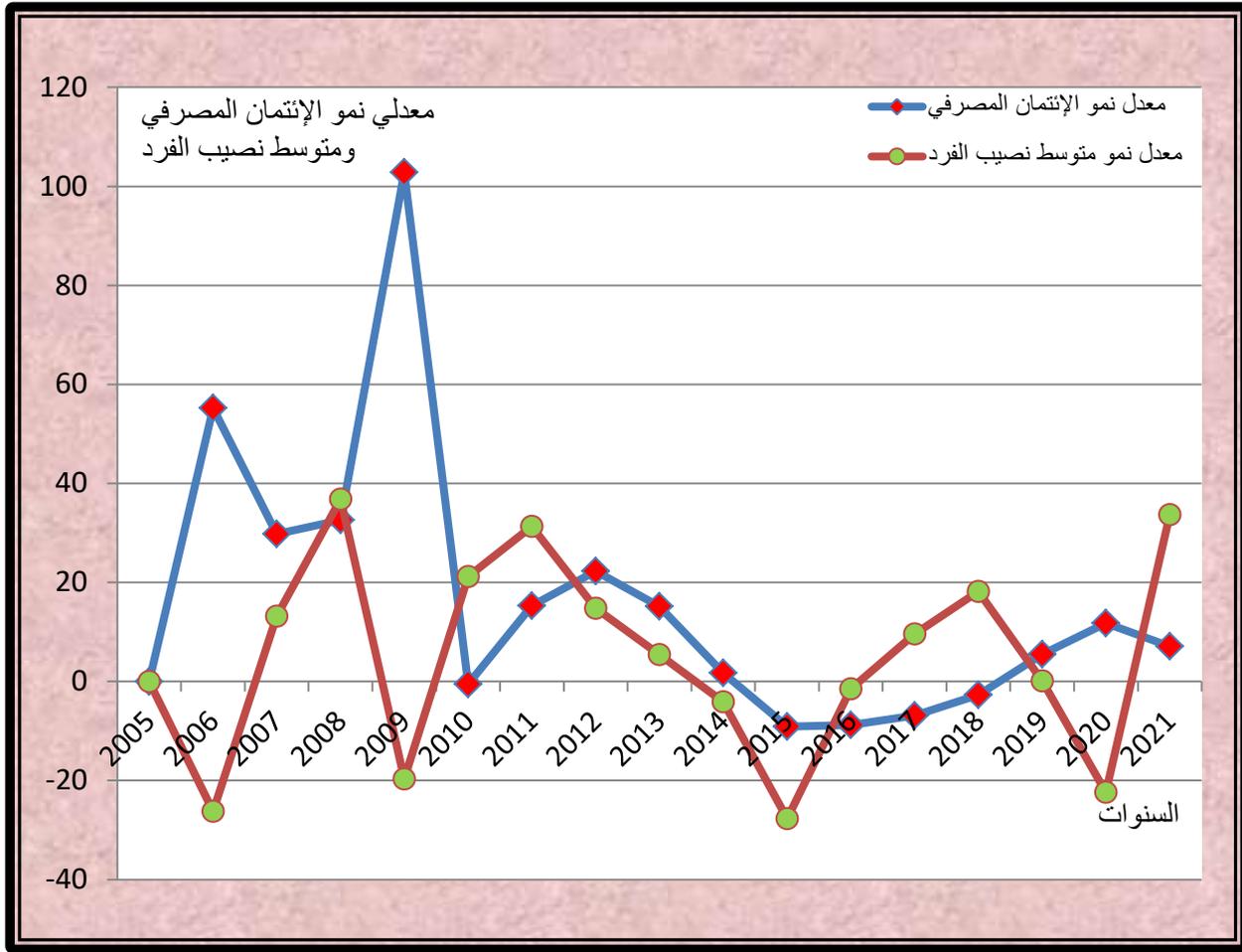
وفي عام (2017) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-6.9%) ومعدل نمو (PCY) قيمته (9.6%) .

وأما في عام (2018) بلغ معدل نمو الإئتمان المصرفي (-2.7%) في حين بلغ معدل نمو (PCY) (18.2%) ، ويلاحظ إن معدل نمو الإئتمان في عام (2019) بلغ (5.5%) ومعدل نمو (PCY) (0.1%) .

وكذلك يلاحظ في عام (2020) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كان مقداره (11.8%) ومعدل نمو (PCY) كان مقداره (-22.4%) .

وفي عام (2021) بلغ معدل نمو الإئتمان (7.1%) و معدل نمو (PCY) (33.7%) .

ومما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية ومن ثم لا يمكن الإستنتاج بأن للإئتمان المصرفي أثراً على متوسط نصيب الفرد ، والشكل (13) يبين العلاقة بين معدل نمو الإئتمان المصرفي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد في مدة الدراسة .



شكل (13) معدل نمو الإئتمان المصرفي ومتوسط نصيب الفرد في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (11) العمود (1) و(3) بإستخدام برنامج (Excel)

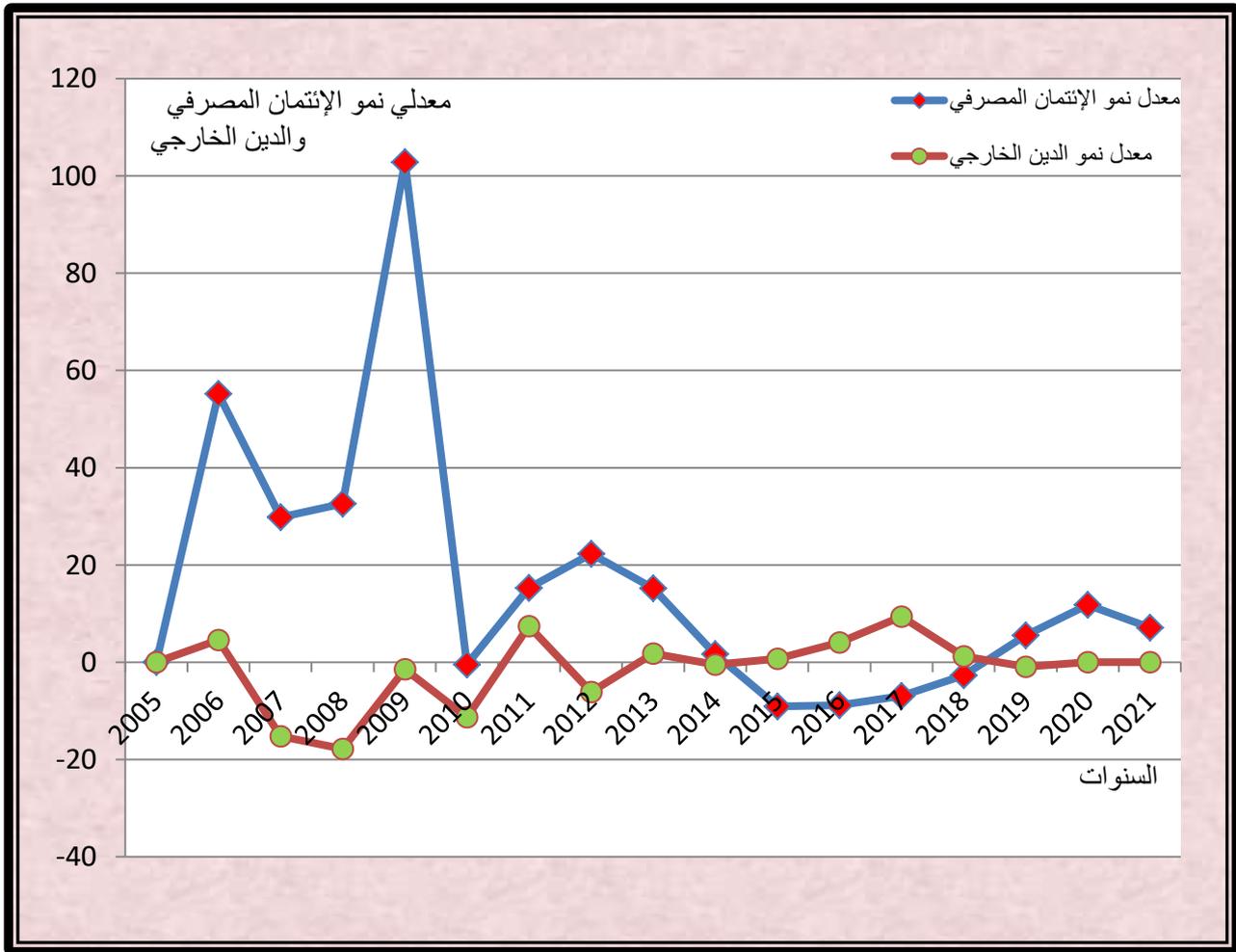
### المطلب الثالث : تأثير الإئتمان المصرفي (BC) على الدين الخارجي (ED) :

يلاحظ من بيانات الجدول (11) صفحة (89) ومن خلال العمود (1) و(4) بأنه لا يوجد تأثير للإئتمان المصرفي على الدين الخارجي وهو مخالف للنظرية الاقتصادية . فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الإئتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (ED) (4.6%) ، بينما في عام (2007) بلغ معدل نمو الإئتمان (29.8%) في حين بلغ معدل نمو (ED) (-15.2%) ، كما يلاحظ في عام (2008) إن معدل نمو الإئتمان (32.6%) في حين بلغ معدل نمو (ED) (-17.8%) ، وفي عام (2009) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان (102.8%) ومعدل نمو (ED) (-1.4%) ، وفي عام (2010) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-0.5%) ومعدل نمو (ED) قيمته (-11.3%) ، بينما في عام (2012) بلغ معدل نمو الإئتمان (22.3%) في حين بلغ معدل نمو (ED) (-6.1%) ، كما يلاحظ عام (2014) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (1.4%) ومعدل نمو (ED) (-0.5%) ، بينما في عام



(2015) بلغ معدل نمو الإئتمان (-9.1%) في حين معدل نمو (ED) كان مقداره (0.7%) ، وفي عام (2016) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (-8.8%) في حين بلغ معدل نمو (ED) (4.1%) ، كما يلاحظ في عام (2017) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-6.9%) ومعدل نمو (ED) قيمته (9.4%) ، كما يلاحظ في عام (2018) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (-2.7%) في حين بلغ معدل نمو (ED) (1.2%) ، ويلاحظ إن معدل نمو الإئتمان في عام (2019) بلغ (5.5%) ومعدل نمو (ED) (-0.9%) .

مما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية ومن ثم لا يمكن الإستنتاج بأن للإئتمان المصرفي أثر على الدين الخارجي ، والشكل (14) يبين العلاقة بين معدل نمو الإئتمان المصرفي ومعدل نمو الدين الخارجي في مدة الدراسة .



شكل (14) معدلي نمو الإئتمان المصرفي والدين الخارجي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (11) العمود (1) و(4) بإستخدام برنامج (Excel)



### المطلب الرابع : تأثير الإئتمان المصرفي (BC) على الإستثمار (I) :

يلاحظ من بيانات الجدول (11) صفحة (89) ومن خلال العمود (1) و(5) بأنه لا يوجد تأثير للإئتمان المصرفي على الإستثمار وهو مخالف للنظرية الاقتصادية . فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الإئتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (I) (66.1%) .

بينما في عام (2007) بلغ معدل نمو الإئتمان (29.8%) في حين بلغ معدل نمو (I) (-55.5%) .

كما يلاحظ في عام (2008) إن معدل نمو الإئتمان (32.6%) في حين بلغ معدل نمو (I) (208.6%) .

وفي عام (2009) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان (102.8%) ومعدل نمو (I) (-42%) ، أما في عام (2010) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-0.5%) ومعدل نمو (I) قيمته (94.9%) .

بينما في عام (2012) بلغ معدل نمو الإئتمان (22.3%) في حين بلغ معدل نمو (I) (2.4%) ، كما يلاحظ عام (2016) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-8.8%) ومعدل نمو (I) (-43.3%) .

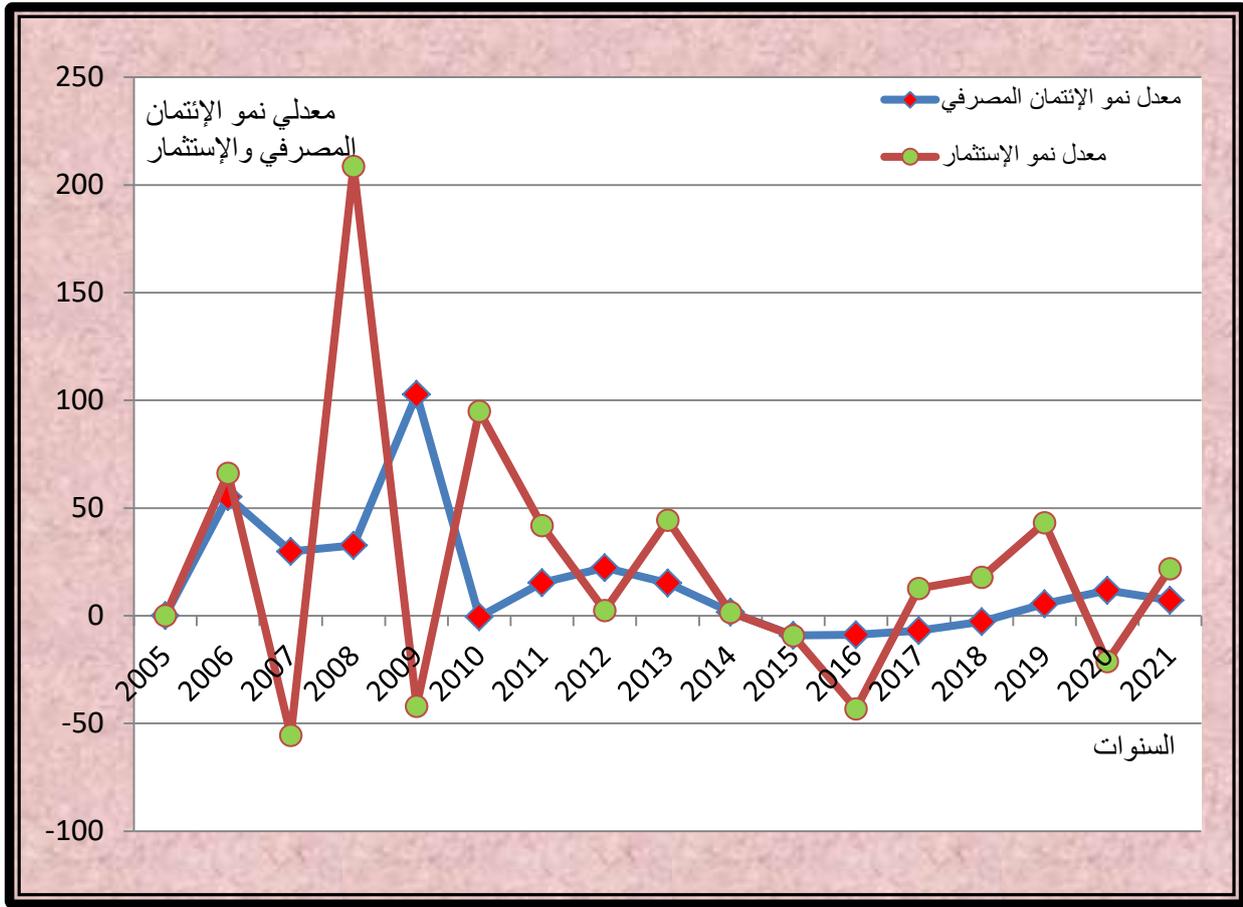
بينما في عام (2017) بلغ معدل نمو الإئتمان (-6.9%) في حين معدل نمو (I) كان مقداره (12.6%) .

وفي عام (2018) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (-2.7%) في حين بلغ معدل نمو (I) (17.9%) .

كما يلاحظ في عام (2019) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (5.5%) ومعدل نمو (I) قيمته (43.2%) .

كما يلاحظ في عام (2020) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (11.8%) في حين بلغ معدل نمو (I) (-21.3%) ، ويلاحظ إن معدل نمو الإئتمان في عام (2021) بلغ (7.1%) ومعدل نمو (I) (21.9%) .

مما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية ومن ثم لا يمكن الإستنتاج بأن للإئتمان المصرفي أثر على الإستثمار ، والشكل (15) يبين العلاقة بين معدل نمو الإئتمان المصرفي ومعدل نمو الإستثمار في مدة الدراسة .



شكل (15) معدلي نمو الإئتمان المصرفي والإستثمار في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (11) العمود (1) و(5) بإستخدام برنامج (Excel)

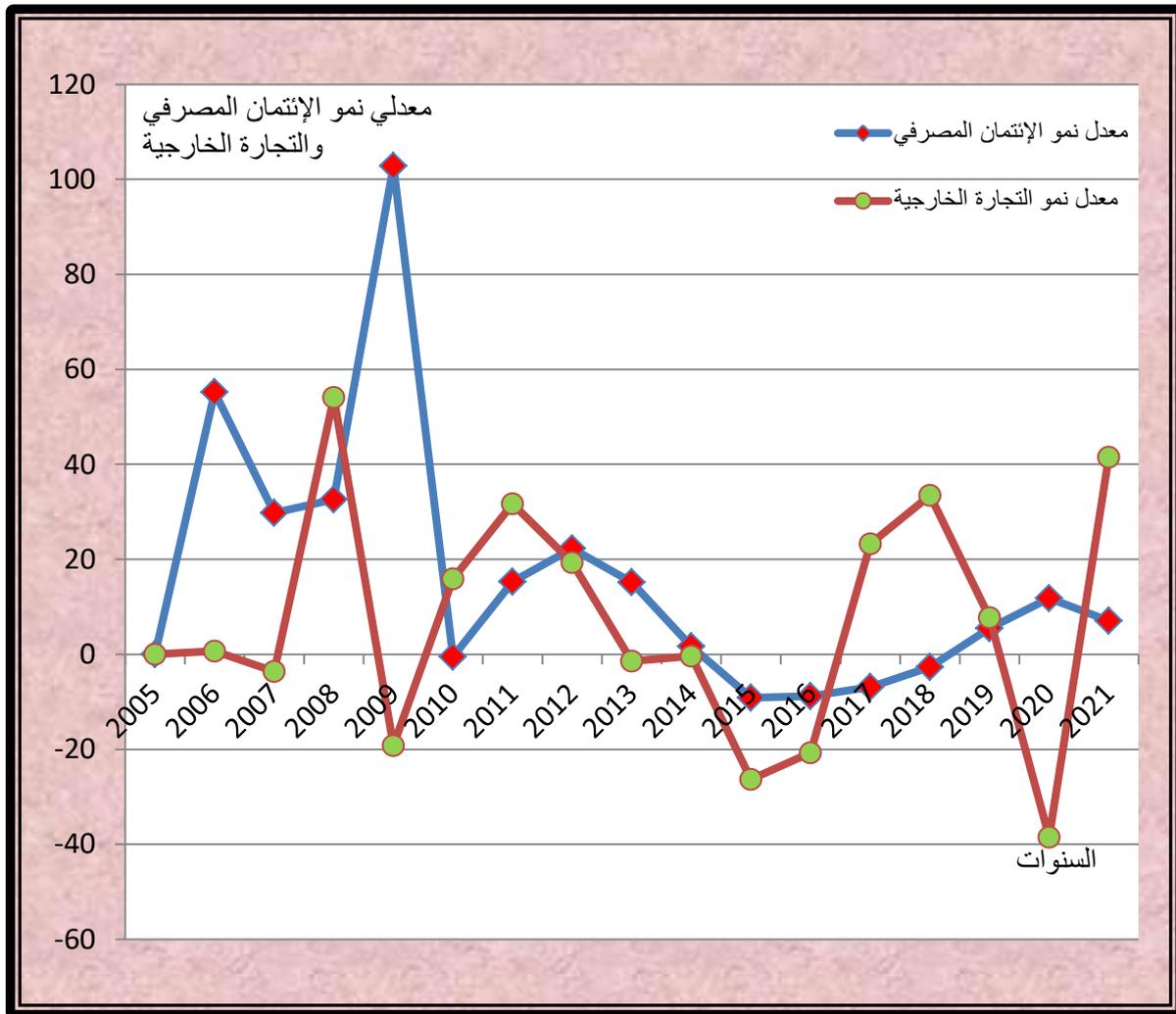
### المطلب الخامس : تأثير الإئتمان المصرفي (BC) على التجارة الخارجية (ET) :

يلاحظ من بيانات الجدول (11) صفحة (89) ومن خلال العمود (1) و(6) بأنه لا يوجد تأثير للإئتمان المصرفي على التجارة الخارجية وهو مخالف للنظرية الاقتصادية . فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الإئتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (ET) (0.7%) ، بينما في عام (2007) بلغ معدل نمو الإئتمان (29.8%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (-3.6%) ، كما يلاحظ في عام (2009) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان (102.8%) ومعدل نمو (ET) (-19.2%) ، وفي عام (2010) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-0.5%) ومعدل نمو (ET) قيمته (15.9%) ، بينما في عام (2013) بلغ معدل نمو الإئتمان (15.2%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (-1.4%) ، كما يلاحظ في عام (2014) إن معدل نمو الإئتمان (1.7%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (-0.4%) ، وفي عام (2015) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-9.1%) ومعدل نمو (ET) (-26.3%) ، بينما في



عام (2017) بلغ معدل نمو الإئتمان (-6.9%) في حين معدل نمو (ET) كان مقداره (23.3%) ، وفي عام (2018) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (-2.7%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (33.5%) ، كما يلاحظ في عام (2020) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (11.8%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (-38.5%) ، ويلاحظ إن معدل نمو الإئتمان في عام (2021) بلغ (7.1%) ومعدل نمو (ET) (41.5%) .

مما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية وبالتالي لا يمكن الإستنتاج بأن للإئتمان المصرفي أثر على التجارة الخارجية ، والشكل (16) يبين العلاقة بين معدل نمو الإئتمان المصرفي ومعدل نمو التجارة الخارجية في مدة الدراسة .



شكل (16) معدلي نمو الإئتمان المصرفي والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (11) العمود (1) و(6) بإستخدام برنامج (Excel) .



### المطلب السادس : تأثير الإئتمان المصرفي (BC) على الإنفاق العام (G) :

يلاحظ من بيانات الجدول (11) صفحة (89) ومن خلال العمود (1) و(7) بأنه لا يوجد تأثير للإئتمان المصرفي على الإنفاق العام وهو مخالف للنظرية الاقتصادية .

فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الإئتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (G) (27%) .

بينما في عام (2007) بلغ معدل نمو الإئتمان (29.8%) في حين بلغ معدل نمو (G) (0.2%) .

كما يلاحظ في عام (2009) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان (102.8%) ومعدل نمو (G) (-11.5%) .

وفي عام (2010) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-0.5%) ومعدل نمو (G) قيمته (22.4%) .

كما يلاحظ في عام (2014) إن معدل نمو الإئتمان (1.7%) في حين بلغ معدل نمو (G) (-21.8%) .

بينما في عام (2017) بلغ معدل نمو الإئتمان (-6.9%) في حين معدل نمو (G) كان مقداره (12.6%) .

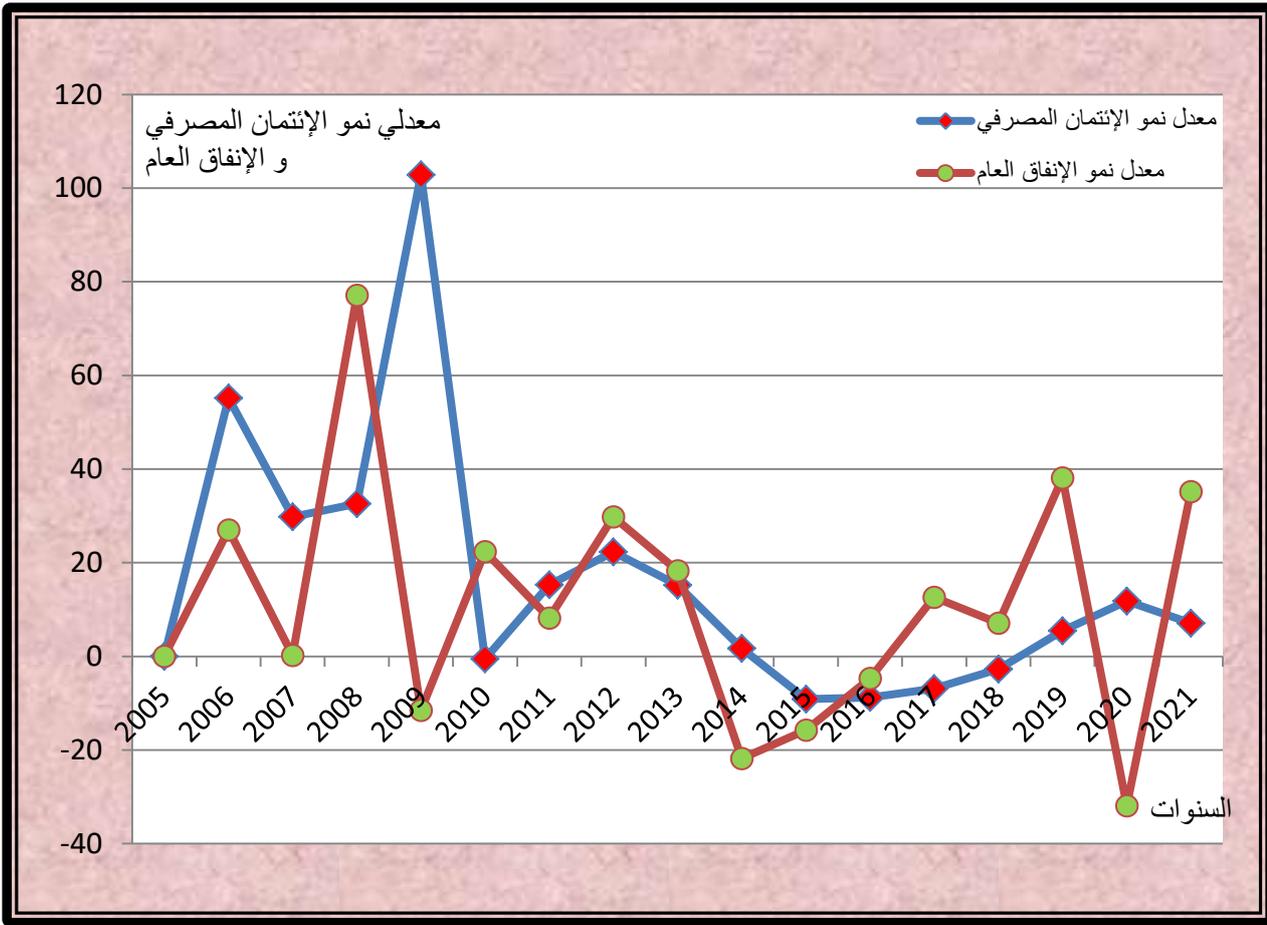
وفي عام (2018) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (-2.7%) في حين بلغ معدل نمو (G) (7.1%) .

كما يلاحظ في عام (2019) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (5.5%) ومعدل نمو (G) (38.1%) .

بينما يلاحظ في عام (2020) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (11.8%) في حين بلغ معدل نمو (G) (-31.9%) .

ويلاحظ إن معدل نمو الإئتمان في عام (2021) بلغ (7.1%) ومعدل نمو (G) (35.2%) .

مما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية ومن ثم لا يمكن الإستنتاج بأن للإئتمان المصرفي أثر على الإنفاق العام ، والشكل (17) يبين العلاقة بين معدل نمو الإئتمان المصرفي ومعدل نمو الإنفاق العام في مدة الدراسة .



شكل (17) معدلي نمو الإئتمان المصرفي والإنفاق العام في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (11) العمود (1) و(7) بإستخدام برنامج (Excel)

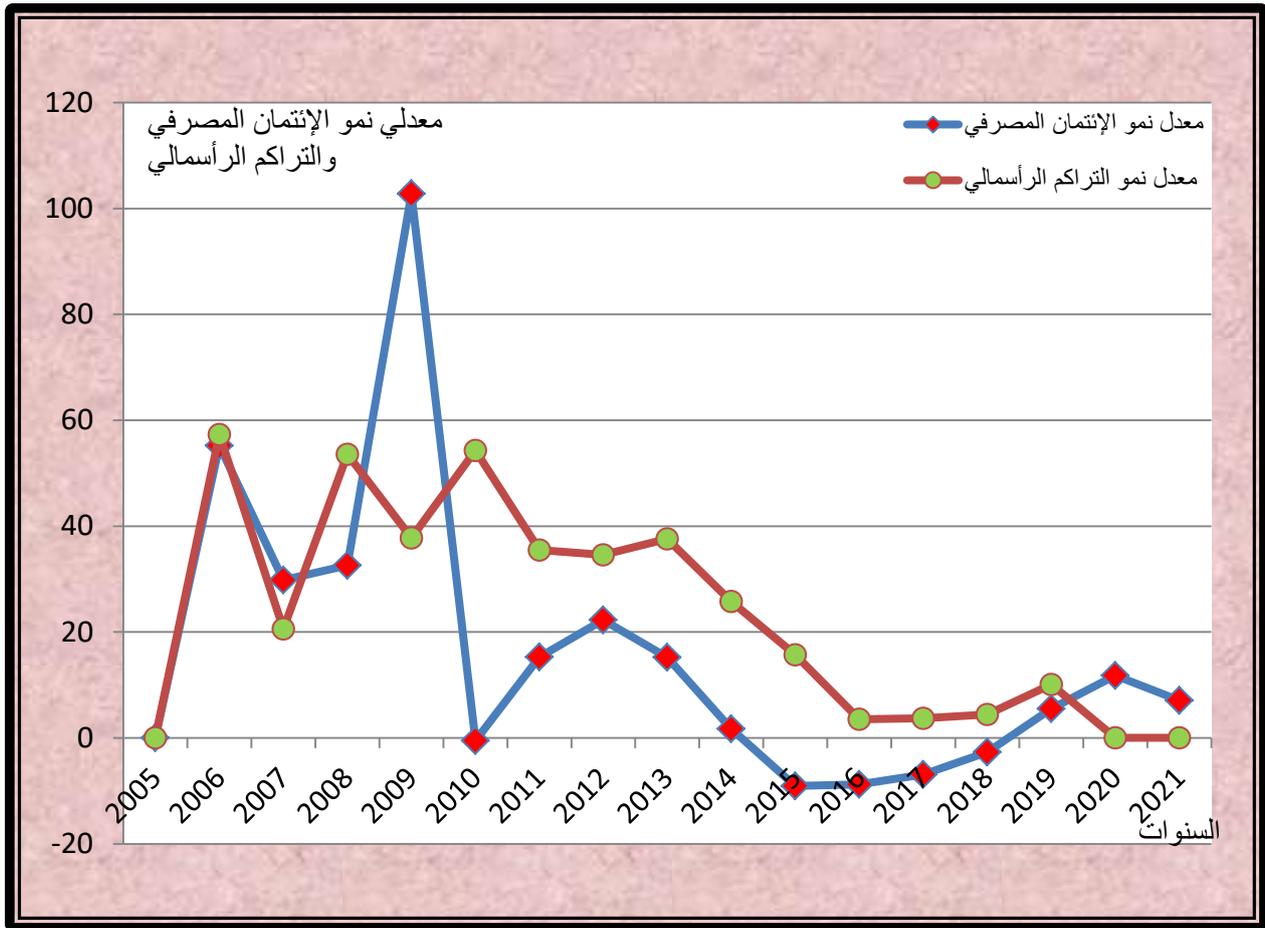
### المطلب السابع : تأثير الإئتمان المصرفي (BC) على التراكم الرأسمالي (CA) :

يلاحظ من بيانات الجدول (11) صفحة (89) ومن خلال العمود (1) و(8) بأنه لا يوجد تأثير للإئتمان المصرفي على التراكم الرأسمالي وهو مخالف للنظرية الاقتصادية . فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الإئتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (CA) (57.3%) ، كما يلاحظ في عام (2009) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان (102.8%) ومعدل نمو (CA) (37.8%) ، وفي عام (2010) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-0.5%) ومعدل نمو (CA) قيمته (54.3%) ، بينما في عام (2011) بلغ معدل نمو الإئتمان (15.3%) في حين بلغ معدل نمو (CA) (35.5%) ، كما يلاحظ في عام (2014) إن معدل نمو الإئتمان (1.7%) في حين بلغ معدل نمو (CA) (25.8%) ، وفي عام (2015) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان (-9.1%) في حين بلغ معدل نمو (CA) (15.7%) ، كما يلاحظ في عام (2016) إن معدل نمو الإئتمان (-8.8%) في حين بلغ معدل نمو (CA) (3.5%) ، بينما في



عام (2017) بلغ معدل نمو الإئتمان (-6.9%) في حين معدل نمو (CA) كان مقداره (3.7%) ، وفي عام (2018) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي (-2.7%) في حين بلغ معدل نمو (CA) (4.4%) ، كما يلاحظ في عام (2019) إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (5.5%) ومعدل نمو (CA) (10.1%) .

مما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية وبالتالي لا يمكن الإستنتاج بأن للإئتمان المصرفي أثر على التراكم الرأسمالي ، والشكل (18) يبين العلاقة بين معدل نمو الإئتمان المصرفي ومعدل نمو التراكم الرأسمالي في مدة الدراسة .



شكل (18) معدلي نمو الإئتمان المصرفي والتراكم الرأسمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (11) العمود (1) و(8) بإستخدام برنامج (Excel)

ويتضح من التحليل الوصفي السابق بأنه لا يوجد أثر للإئتمان المصرفي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق حسب البيانات المدروسة والذي بدوره يخالف النظرية الاقتصادية وللتأكد من هذا سيتم إجراء التحليل القياسي في الفصل الثالث لمعرفة هل للإئتمان المصرفي دور فعال ومؤثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق .



## الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي وبعض مؤشرات

التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)

**المبحث الأول :** الإطار النظري للإنموذج القياسي

المستخدم

**المبحث الثاني :** توصيف وصياغة الإنموذج القياسي

**المبحث الثالث :** تقدير الإنموذج القياسي وتحليل

العلاقة الإقتصادية بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات

التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)





### المبحث الأول : الإطار النظري للإنموذج القياسي المستخدم :

يعد القياس الإقتصادي التحليلي واحداً من فروع علم الإقتصاد الذي يحظى بأهمية كبيرة في العصر الحديث بوصفه أداة أساسية مهمة تهدف لإختبار النظريات الإقتصادية المختلفة من جهة ومساعدة رجال الأعمال والحكومات في إتخاذ القرارات ووضع السياسات من جهة أخرى . إذ يقوم بتحليل الظواهر الإقتصادية الواقعية تحليلاً كمياً ، وذلك بإستخدام أساليب الإستقراء الإحصائي المناسبة ، كما تبرز أهمية النماذج القياسية في تقييم السياسة الإقتصادية للبلد ومن ثم التنبؤ بهذه السياسة مستقبلاً . وسيتم في هذا المبحث إستعراض نظري لأهم المواضيع ذات الصلة بالبحث .

#### أولاً : السلاسل الزمنية :

هي مجموعة المشاهدات المسجلة لظاهرة معينة خلال فترات زمنية مختلفة وغالباً ما تكون هذه الفترات متساوية وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة المدروسة ، وبصورة عامة تتكون السلاسل الزمنية من الإتجاه العام والتغيرات الموسمية والتغيرات العرضية والتغيرات الدورية ، وإن أساليب تحليل السلاسل الزمنية توفر طرق دقيقة للتنبؤ ونتائجها ساعدت على إتخاذ القرار الإقتصادي الصحيح وتحليل سليم لأداء المتغيرات والعلاقات الإقتصادية . فضلاً عن التحكم في العملية التي تتولد فيها السلاسل الزمنية وذلك من خلال فحص ما يمكن أن يحدث عند تغيير بعض معلمات النموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلسلة الزمنية بالإعتماد على النماذج الرياضية والإحصائية<sup>(1)</sup> .

وقد تكون السلاسل الزمنية مستقرة أو غير مستقرة وفي حالات غياب صفة الإستقرارية للسلاسل الزمنية فإن نتائجها تؤدي إلى ما يعرف بالإنحدار الزائف (Spurious Regression) ، أي في بعض الأحيان تكون قيم الإحصاءات  $(R^2, F, t)$  ذات دلالة إحصائية إلا إنها لا تعطي نتائج صحيحة ومنطقية ، ويرجع هذا إلى إن بيانات السلسلة الزمنية غالباً ما يوجد بها عدم ثبات الإتجاه (Trend) أو التباين (Variance) أو لها صفة موسمية (cycle) الذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات أما في نفس الإتجاه أو في الإتجاهات المتعاكسة ، وهناك نوعان من السلاسل الزمنية هما<sup>(2)</sup> :

#### 1- سلاسل زمنية من النوع ((Tendance Stationaries (TS) :

في هذا النوع من السلاسل أي أثر لصدمة في (t) يكون عابراً (Transtory) وتستعمل عادةً طريقة المربعات الصغرى (OLS) من أجل إعادة إستقرارها .

#### 2- سلاسل زمنية من النوع ((Difference Stationaries (DS) :

يعد هذا النوع أكثر إنتشاراً من النوع الأول وعادةً ما تستعمل الفروق من أجل إعادة

(1) عادل عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستخدام إختبارات جذر الوحدة وإسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الإقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد 34 ، المجلد 9 ، ت/2 ، 2013 ، ص 176 .

(2) Vogevang.B ، "Econometrics : Theory And Application With Eviews" ، Pearson Education , USA , 2005 , P:254 .



إستقرارها ، كما ويتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية بأن أي صدمة في لحظة معينة لها إنعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية .

ثانياً : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية :

يعد شرط السكون أو الإستقرارية من الشروط الأساسية في دراسة السلاسل الزمنية ومعالجتها وإستخدامها في عمليات التنبؤ ، وتعرف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون تغيير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً<sup>(1)</sup> .

وتعد السلسلة الزمنية  $(Y_t)$  ساكنة ومستقرة (Stationary) إذا توفرت الشروط التالية<sup>(2)</sup> :

1- أن يكون وسطها الحسابي (Mean) ثابتاً عبر الزمن .

$$E(Y_t) = \mu$$

إذ أن :

$\mu$  : الوسط الحسابي .

2- ثبات التباين (Variance) عبر الزمن .

$$E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

3- يجب أن يكون الإرتباط المشترك بين أي قيمتين معتمداً على الفجوة الزمنية بين  $(t-s)$  فقط وليس معتمداً على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات .

$$COV(Y_t, Y_{t-s}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-s} - \mu)]$$

أي تكون السلسلة مستقرة إذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين خلال الزمن (ولكل منهما قيمة محدودة) وكان الإرتباط الذاتي بين القيم عند نقطتين زمنيتين  $(t,s)$  تعتمد فقط على الفجوة الزمنية بينهما وليس على  $(t,s)$  بإفتراض  $(t>s)$  ، وإن عدم الإستقرار للسلاسل الزمنية يرجع إلى إحتوائها على جذر الوحدة الذي يجعل من البيانات غير ساكنة ، وتوجد عدة طرائق لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية منها<sup>(3)</sup> :

1- الرسم البياني :

يعد الرسم البياني أحد أبسط الطرائق الإحصائية التي يعتمدها الباحث في تحليل طبيعة السلسلة الزمنية ، فمن خلال الرسم البياني يكون لدى الباحث صورة أولية عن مدى إستقرار السلسلة . فإذا كان للسلسلة الزمنية إتجاه عام بالزيادة مثلاً فهذا يدل على عدم ثبات المتوسط وعدم ثبات التباين

(1) شيخ محمد ، طرق الإقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص200 .

(2) For More Information See : Roman Kazhan , “Financials Econometrics With Eviews” , (2) Ventus Publishing Aps , 2010 , P:55 .

(3) حميد عبيد ، الإقتصاد القياسي ، دار الكتب موزعون وناشرون ، ط1 ، العراق ، 2017 ، ص396 .



عبر الزمن أي عدم إستقرارية السلسلة الزمنية لذلك فإن طريقة الرسم البياني تعطي صورة أولية عن طبيعة السلسلة وما تتطلبه من تحويلات مناسبة لجعلها مستقرة . لكن في بعض الأحيان يكون من الصعب تحديد فيما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا عن طريق الرسم البياني لذلك يجب إتباع إختبارات إحصائية أخرى للتأكد من إستقرارية السلسلة من عدمها ، ومن أشهر هذه الإختبارات هو إختبارات جذر الوحدة .

## 2- إختبارات جذر الوحدة (The Unit Root) :

تعد إختبارات جذر الوحدة من الإختبارات المهمة لفحص إستقرارية السلسلة الزمنية قبل تقديرها ، لأن السلسلة الزمنية غير المستقرة تؤدي إلى نتائج الإندثار الزائف (Spurious Regression) ، الذي يعني إن وجود إتجاه عام (Trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد تؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الإتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما ، وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية تتصف بخاصية عدم الإستقرار بسبب تأثيرها بالزمن<sup>(1)</sup>، لذلك فإن إختبار الإستقرارية يعد شرطاً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية .

وهناك إختبارات عدة لجذر الوحدة يمكن من خلالها معرفة إستقرارية السلسلة ودرجة تكاملها أهمها: “Dickey Fuller(DF) ,Phillips Perron(PP) ,Augmented Dickey Fuller(ADF)” وفي هذه الدراسة سيتم إعتداد إختبار (ADF) كونه من الإختبارات الإحصائية المهمة والشائعة الإستخدام<sup>(2)</sup>.

### إختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)

في عام (1981) طور (Dickey Fuller) الإختبار البسيط الذي إقترحه في عام (1979) والخاص بالكشف عن مشكلة جذر الوحدة في السلسلة الزمنية من خلال تجنب سلبيات الصيغة البسيطة والمتمثلة بعدم إهتمامها بمشكلة الإرتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، وهناك ثلاث صيغ للإنموذج هي 1- وجود الحد الثابت (Intercept) :

$$\Delta y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^k P_i \Delta y_{t-1} + e_t$$

ويتضمن إختبار الفرضية الآتية :

$$H_0: \lambda = 0 \quad \text{or} \quad P = 1 \quad , \quad \alpha = 0$$

$$H_1: \lambda < 0 \quad \text{or} \quad P < 1 \quad , \quad \alpha \neq 0$$

(1) Mohsen Mehrara And Yazdan Gudarzi Farhani And Others , “The Effect Of Macro Economic Variables On The Stock Market Index Of The Tehran Stock Exchange” , International Report Of Social And Hamanistic Scinces , 2016 , P:18 .

(2) كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق ، أنسام خالد حسن الجبوري ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إندثار التكاملي المشترك مع تطبيق عملي ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، العدد 33 ، 2014 ، ص 154 .



2- وجود الحد الثابت والإتجاه العام (Trend And Intercept) :

$$\Delta y_t = \alpha + \beta t + \lambda_{vt-1} + \sum_{i=1}^k P_i \Delta y_{t-1} + et$$

ويتضمن إختبار الفرضية الآتية :  $H_0: \lambda = 0$  or  $P = 1$  ,  $\alpha = 0$  ,  $\beta = 0$

$H_1: \lambda < 0$  or  $P < 1$  ,  $\alpha \neq 0$  ,  $\beta \neq 0$

3- بدون الحد الثابت والإتجاه العام (None) :

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^k P_i \Delta y_{t-1} + et$$

ويتضمن إختبار الفرضية الآتية :  $H_0: \lambda = 0$  or  $P = 1$

$H_1: \lambda < 0$  or  $P < 1$

حيث إن :

$y_t$  : السلسلة الزمنية المراد إختبارها .  $\Delta y_t$  : الفروق الأولى للسلسلة .

$k$  : الفجوة الزمنية .  $et$  : حد الخطأ العشوائي .

يتم إعتداد قيم (Prob.) في إتخاذ القرار ، فإذا كانت قيم (Prob.) أكبر من (0.05) فإننا نقبل

فرضية العدم أي للسلسلة جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة . أما إذا كانت قيمة (Prob.) أقل من

(0.05) فيتم رفض فرضية العدم أي إن السلسلة خالية من جذر الوحدة ومن ثم فهي مستقرة<sup>(1)</sup> .

ثالثاً : إختبار إستقرارية النموذج :

إن هذا الإختبار يعتمد على قيم (VaR) المقدرة ، فإذا كانت هذه القيم مستقرة فهذا يعني إن

جميع الجذور بها معامل أقل من الواحد وفي هذه الحالة فإنها ستقع داخل دائرة الوحدة . أما إذا كانت قيم

(VaR) غير مستقرة فسيكون هناك جذور تقع خارج دائرة الوحدة<sup>(2)</sup> .

رابعاً : إختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) :

يستخدم إختبار (Jarque-Bera) لتحديد فيما إذا كانت بيانات المتغير تتبع التوزيع الطبيعي . يتم

إختبار فرضية العدم التي تنص على إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإذا كانت قيمة (Prob.) أقل من

(0.05) يتم رفض فرضية العدم أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي . أما إذا كانت قيمة (Prob.) أكبر

من (0.05) فلا نرفض فرضية العدم أي إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي<sup>(3)</sup> .

(1) W. Enders , “Applied Econometrics Time Series” , New York : John Wiley And Sons , USA , 1995 , P:221 .

(2) نور أسعد نجم ، أثر الإلتئمان المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2004-2019) ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة بابل ، 2022 ، ص80 .

For More Information See :

(3) – T.Thadewald , & Buning , “H.(2007). Jarque-Bear Test And Its Competitors For Testing Normality-Apower Comparison . Journal Of Applied statistics , 34(1) , P:87-P:105 .

- Jarque” , C.M. , And Bera , “A.K.(1987). A Test For Normality Of Observations And Regression Residuals” , International Statistical Review. 55(2), P:163-P:172 .



### خامساً : تحديد مدد الإبطاء المثلى (Optimal Lag) :

عند إجراء التحليل القياسي لأي سلسلة زمنية يجب تحديد مدد الإبطاء المثلى (Optimal Lag) للنموذج . إن برنامج (Eviews) يوفر خمس طرائق إحصائية لتحديد مدد الإبطاء المثلى هي :

- LR : Sequential Modified LR Test Statistic .
- FPE: Final Prediction Error .
- AIC: Akaike Information Criterion .
- SC : Schwarz Information Criterion .
- HQ : Hannan-Quinn Information Criterion .

### سادساً : إختبار مشكلة الارتباط الذاتي :

يوفر برنامج (Eviews) إختبار (LM) للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها . يعتمد هذا الإختبار على نتائج إحصاءة الإختبار (F) لإختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي . فإذا كانت قيمة (Prob.) أكبر من (0.05) فلا نرفض فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي . أما إذا كانت قيمة (Prob.) أقل من (0.05) فنرفض فرضية العدم أي وجود مشكلة الارتباط الذاتي<sup>(1)</sup> .

### سابعاً : إختبار التكامل المشترك :

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين ( $x_t$  ,  $y_t$ ) أو أكثر ، وبذلك تؤدي التقلبات في إحدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن . إن بيانات السلسلة الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده ولكنها تكون مستقرة كمجموعة إذ تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الإقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية . حيث تفترض النظرية الإقتصادية وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل لاتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى إقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الإقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل<sup>(2)</sup> .

وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن طويل الأجل يؤول إليه النظام الإقتصادي ، ومن أهم الإختبارات الإحصائية المستخدمة لإختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هو إختبار (Engle-Granger) وإختبار (Johansen-Juselius) ، وفي هذه الدراسة سيتم إعتداد إختبار (Johansen-Juselius) لأنه يعد من الإختبارات الإحصائية المهمة وأكثرها شيوعاً ، إذ أجريت مقارنة بينه وبين إختبار (Engle-Granger) لإختبار التكامل المشترك وأوضحت نتائج إختبار طريقة (Johansen-Juselius) هي الأكفأ كونه يأخذ بنظر الإعتبار نموذج حد الخطأ من خلال منهج الإمكان الأعظم . أن هذا الإختبار يتضمن إختبارين هما :

(1) نور أسعد نجم ، المصدر السابق ، ص 97 .

(2) أياد كاظم حسون ، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو لإقتصادي في العراق للمدة (1980-2010) مع إشارة خاصة لبلدان مختارة ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة بغداد ، العدد 2 ، 2014 ، ص 40 .



### 1- إختبار الأثر ( $\lambda$ ) (Trace Test) :

يقوم بإختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو يساوي ( $r$ )، ( $r \leq$ )  
 ( $n$ ) مقابل الفرضية البديلة التي تنص بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي ( $r = n$ ) ويحسب  
 وفق الصيغة التالية :

$$\lambda \text{ Trace } (r) = -n \sum_{i=1}^k \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

$$(r) = -n \sum_{i=1}^k m$$

حيث إن :

$n$  : حجم العينة .

$\lambda$  : القيم الذاتية .

### 2- إختبار القيم المميزة (Maximum Eigen Values) :

هو الذي يختبر فرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي  
 ( $r$ ) مقابل الفرضية البديلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي ( $r+1$ ) ويحسب وفق الصيغة  
 الآتية :

$$\text{Max } (r, r+1) = -n \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

وبإجراء هذا الإختبار يمكن معرفة فيما إذا كانت العلاقة السببية بين المتغيرات قصيرة الأجل أم  
 طويلة الأجل<sup>(1)</sup> .

### ثامناً : نموذج متجهات الإنحدار الذاتي (Vector auto Regressive (VaR)) :

تم إقتراح هذا النموذج من قبل (Sims) في عام (1981) إذ كان (Sims) يرى إن الطريقة  
 التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير  
 المختبرة مثل : إستبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول  
 للنموذج ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بإختبار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني<sup>(2)</sup> .

ويقترح (Sims) في نمودجه معادلة لمتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة  
 (إستبعادها أو عدها خارجية ، أو إدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها) وإن النموذج

(1) خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، المصدر السابق ، ص 213 .

(2) عثمان نقار، منذر العواد ، إستخدام نماذج (VaR) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي  
 وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 2،  
 2012 ، ص 339 .



العام الذي إقترحه هو نموذج (VaR) والذي يمكن كتابته بالشكل التالي (1) :

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + \Pi y_{t-p} + u_t$$

إذ أن :  $y_t$  : متجه المتغيرات الداخلية .

$n$  : عدد متغيرات النموذج .

$\alpha_0$  : متجه الحد الثابت  $n \times 1$  .

$t$  : الإتجاه العام .

$T$  : عدد المشاهدات المستخدمة في معادلة الإنحدار .

$\Gamma$  : مصفوفة المعادلات التي تمثل المتغيرات في الأجل القصير .

$P$  : مدة الإبطاء المثلى .

ويمكن أيضاً كتابة نموذج (VaR) على شكل مجموعة من المعادلات ، وإن كل معادلة هي معادلة إنحدار لعنصر من الشعاع ( $y_t$ ) على ماضيه ، حيث إن هناك نوعاً من الإنتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات فيها ، وبشكل خاص الأخذ بالحسبان التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين المتغيرات . وإن تقدير نموذج (VaR) يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة على حده وبيان الخصائص التقريبية للمقدرات والتي يمكن أن نحصل عليها من خلال الخصائص المعتادة إذا كان ( $y_t$ ) هو السياق العشوائي مستقراً عند الفرق الثاني ، وإن بناء نموذج (VaR) يتطلب ما يأتي (2) :

أ- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة ، أي لا تحوي جذر الوحدة .

ب- تحديد عدد من مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .

ت- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات .

**تاسعاً : نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model (VECM)) :**

يقوم هذا النموذج على منهجية قادرة على بحث مسألة سكون السلاسل الزمنية ، والإرتباط المظلل ويحتوي ضمناً على فرض وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل في نموذج (Co-integration) فإذا تبين أن المتغيرات في النموذج على علاقة مستقرة وطويلة الأجل فإن ذلك لا يمنع وجود حالات عدم توازن قصير الأجل ، ومن ثم جاءت آلية نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات (VECM) كوسيلة لتصحيح الإنحرافات قصيرة الأجل في المتغيرات عن طريق العلاقة التوازنية في الأجل الطويل (3) .

(1) نبيل مهدي الجنابي ، نماذج السياسة النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.Louis) على الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، مجلة الغزي للعلوم الإقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة الكوفة المجلد 8 ، العدد 22 ، 2012 ، ص 62 .

(2) Shumway R.H. And Stofferds ,”Time Series Analysis And Its Application” , Springer , (2) New York , 2006 , P:303-P:304 .

(3) حسين العمرو ، تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردنية ، مجلة جامعة المنارة للعلوم الإقتصادية ، المجلد 22 ، العدد 3 ، 2016 ، ص 12 .



إن تقدير نموذج (VECM) يتم من خلال خطوتين :

أ- تقدير معاملات متجه التكامل المشترك بين المتغيرات .

ب- استخدام حد الخطأ الناتج من العلاقة (Co-integration) فإذا كانت المتغيرات متكاملة ومن نفس الدرجة فإنه يوجد علاقة طويلة الأجل ، وبالتالي يمكن تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ من خلال الصيغة التالية<sup>(1)</sup> :

$$\Delta LNM = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_{1i} \Delta LNDT_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{2i} \Delta LNDT_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{3i} \Delta EC_{t-1} + et$$

عاشراً : إختبار السببية (Causality Test) :

يستخدم هذا الإختبار لتفسير العلاقة السببية بين متغيرات الظاهرة المدروسة إذ يوجد عدد من الإختبارات الإحصائية لمعرفة العلاقة السببية ، ومن أهم وأشهر إختبارات السببية هما إختبار (Granger) وإختبار (Toda-Yamamoto) . إن تحديد الإختبار الملائم يعتمد على نتائج إختبار (Johansen-Juselius) فإذا كانت نتائج هذا الإختبار تدل على عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية في الأجل القصير) يتم إعتداد إختبار (Granger) لإختبار العلاقة السببية بين المتغيرات . أما إذا كانت نتائج إختبار (Johansen-Juselius) تدل على وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية في الأجل الطويل) فيتم إعتداد إختبار (Toda-Yamamoto) لإختبار العلاقة السببية بين المتغيرات<sup>(2)</sup> .

(1) مجلخ سليم وآخرون ، دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، 2017 ، ص 123 .

(2) موسى منصور ، عبد الغالي دادان ، دراسة علاقة السوق المالي البحريني بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2003-2016) باستخدام مقارنة (Toda-Yamamoto) ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 2017 ، ص 12



## المبحث الثاني : توصيف وصياغة الإنموذج القياسي

يهدف البحث إلى دراسة أثر الإئتمان في مجموعة من متغيرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021) والتطرق إلى أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه .

أولاً : توصيف الإنموذج القياسي :

تعد مرحلة توصيف الإنموذج (Specification Stage) من أهم مراحل بناء النموذج القياسي وذلك لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يحتويها النموذج ، وفي هذه المرحلة يعتمد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية بإستعمال الرموز في تحديد نوع وإتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، ويعرف الإنموذج القياسي بأنه (إنموذج إقتصادي يعبر رمزياً عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة أقرب إلى الدقة مستعملاً في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة على سلوك الظاهرة جزئياً أو كلياً بضمنه العامل غير المحدد والمتمثل بالمتغير العشوائي)<sup>(1)</sup> ، وسيحدد في هذه المرحلة متغيرات النموذج ، وهنا نستند على النظرية الاقتصادية أو على المعلومات المتوفرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي نستقصيها من البحوث والدراسات التطبيقية السابقة وكما موضح بالمعادلات الآتية :

$$GDP = b_0 + b_1 BC + u_i \dots\dots\dots (1)$$

$$PCY = b_0 + b_1 BC + u_i \dots\dots\dots (2)$$

$$ED = b_0 - b_1 BC + u_i \dots\dots\dots (3)$$

$$I = b_0 + b_1 BC + u_i \dots\dots\dots (4)$$

$$ET = b_0 + b_1 BC + u_i \dots\dots\dots (5)$$

$$G = b_0 + b_1 BC + u_i \dots\dots\dots (6)$$

$$CA = b_0 + b_1 BC + u_i \dots\dots\dots (7)$$

ومن خلال المعادلات أعلاه يمكن وضع جدول يوضح متغيرات البحث

الجدول (12) المتغيرات المستعملة بالنماذج القياسية المقدره وبالرموز الخاصة بها

نوع المتغير	الرموز باللغة الإنكليزية	إسم المتغير باللغة الإنكليزية	إسم المتغير باللغة العربية	ت
مستقل	BC	Bank Credit	الإئتمان المصرفي	1
تابع	GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي	2
تابع	PCY	Per-Capita Income	متوسط نصيب الفرد	3
تابع	ED	External Debt	الدين الخارجي	4
تابع	I	Investment	الإستثمار	5
تابع	ET	External Trade	التجارة الخارجية	6
تابع	G	Government Spending	الإنفاق العام الحكومي	7
تابع	CA	Capital Accumulation	التراكم الرأسمالي	8

الجدول من إعداد الباحثة

(1) وليد إسماعيل السيفو وآخرون ، مشاكل الإقتصاد القياسي التحليلي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية - عمان ، ط1 ، 2006 ، ص 47 .



ثانياً : العلاقة بين متغيرات الإنمؤج وفقاً للنظرية الإقتصادية :

في هذه الفقرة سيتم التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل (الإئتمان المصرفي) والمتغيرات المعتمدة (معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط نصيب الفرد ، الدين الخارجي ، الإستثمار ، التجارة الخارجية ، الإنفاق العام الحكومي ، التراكم الرأسمالي) وفق منطق النظرية الإقتصادية وكما يلي :

#### 1- العلاقة بين الإئتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي :

إن زيادة الإئتمان المصرفي يؤثر إيجابياً (طردياً) على الناتج المحلي الإجمالي وفق النظرية الإقتصادية .

#### 2- العلاقة بين الإئتمان المصرفي ومتوسط نصيب الفرد :

إن زيادة الإئتمان المصرفي يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد أي إن العلاقة طردية (إيجابية) وفق منطق النظرية الإقتصادية .

#### 3- العلاقة بين الإئتمان المصرفي والدين الخارجي :

زيادة الإئتمان المصرفي يؤثر سلبياً (عكسياً) على الدين الخارجي وفق النظرية الإقتصادية .

#### 4- العلاقة بين الإئتمان المصرفي والإستثمار :

زيادة الإئتمان المصرفي يؤدي إلى الإستثمار أي إن العلاقة طردية (إيجابية) وفق منطق النظرية الإقتصادية .

#### 5- العلاقة بين الإئتمان المصرفي والتجارة الخارجية :

زيادة الإئتمان المصرفي يؤثر إيجابياً (طردياً) على قطاع التجارة الخارجية وفق النظرية الإقتصادية .

#### 6- العلاقة بين الإئتمان المصرفي والإنفاق العام الحكومي :

زيادة الإئتمان المصرفي يؤدي إلى الإنفاق العام الحكومي أي إن العلاقة طردية (إيجابية) وفق منطق النظرية الإقتصادية .

#### 7- العلاقة بين الإئتمان المصرفي والتراكم الرأسمالي :

زيادة الإئتمان المصرفي يؤثر إيجابياً (طردياً) على التراكم الرأسمالي وفق النظرية الإقتصادية .

#### ثالثاً : مصادر البيانات :

تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة على ما توافر من المجاميع الإحصائية والنشرات السنوية المختلفة في المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي ومن بيانات وحدة الحسابات القومية التابعة للجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للمدة (2005-2021) . بسبب عدم توفر بيانات كل من متغيري (ED , CA) لعامي



(2020-2021) وللحفاظ على تناسق طول السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات فقد سعت الباحثة إلى تقدير قيم هاتين السنتين لكلا المتغيرين بإعتماد بعض المعايير الإحصائية كأساس للمقارنة بين مجموعة من النماذج الرياضية ، حيث تم إقتراح ثمان نماذج رياضية للتقدير وحساب كل من (معامل التحديد ( $R^2$ ) ، إختبار (t) ، متوسط مربعات الخطأ (MSE) كأساس للمفاضلة بين هذه النماذج الرياضية .

إن النتائج الواردة في الجدولين (13) و(14) توضح قيم المعايير الإحصائية لكل من (ED ، CA) على التوالي .

الجدول (13) نتائج ( $R^2$  , t , MSE) لمتغير (ED)

Model	$R^2$	t	Sig	MSE
Linear	0.325	-2.504	0.026	1.3 E+14
Logarithmic	0.597	-4.39	0.001	7.9 E+13
Inverse	0.656	4.98	0.000	6.73+13
Quadratic	0.88	-8.55 3.19	0.000 0.000	2.55 E+13
Cubic	0.904	-4.87 2.88 -1.68	0.000 0.015 0.12	2.217 E+13
Power	0.57	-4.14	0.001	0.012
Growth	0.300	-2.36	0.034	0.019
Exponential	0.300	-2.36	0.034	0.019

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) .

الجدول (14) نتائج ( $R^2$  , t , MSE) لمتغير (CA)

Model	$R^2$	t	Sig	MSE
Linear	0.96	18.02	0.000	4.2 E+14
Logarithmic	0.78	6.69	0.000	2.5 E+15
Inverse	0.43	-3.11	0.008	6.3 E+15
Quadratic	0.97	3.03 1.34	0.011 0.204	4.0 E+14
Cubic	0.99	-3.44 6.34 -6.00	0.006 0.000 0.000	1.01 E+14
Power	0.95	15.69	0.000	0.071
Growth	0.93	13.49	0.000	0.094
Exponential	0.93	13.49	0.000	0.094

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) .

يلاحظ من نتائج الجدول (13) إن نتائج نموذج (Power) هي أفضل النتائج بالمقارنة مع بقية النتائج ، إذ يلاحظ أن قيمة ( $R^2 = 0.57$ ) وأن نتيجة إختبار (t) كانت معنوية حيث كانت قيمة الإحتمالية



( $sig = 0.001 < 0.05$ ) وأن قيمة متوسط مربعات الخطأ (MSE) هي الأصغر من بين النماذج إذ بلغت قيمته (0.012) .

كما يلاحظ من نتائج الجدول (14) إن نموذج (Power) هو الأكفأ من بين النماذج ، إذ يلاحظ أن قيمة ( $R^2 = 0.95$ ) وبدلالة معنوية ( $sig = 0.00$ ) وأن قيمة (MSE) هي الأصغر من بين النماذج إذ بلغت قيمته (0.071) ، وعلى ضوء النتائج السابقة تم اعتماد نموذج (Power) لتقدير قيم السنتين (2020-2021) لكل من المتغيرين (ED , CA) .

ولكون حجم السلسلة الزمنية صغير وللحصول على نتائج تتسم بالدقة وخالية من مشاكل التحليل القياسي خاصةً وإن حجم العينة المتاح لا يتناسب مع عدد المتغيرات فقد تم تحويل السلسلة الزمنية إلى ربع سنوية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews) .  
رابعاً : تقدير معاملات الإنموذج القياسي :

هناك طرائق رياضية عديدة لتقدير معاملات الإنموذج حسب النتائج التي يتوصل إليها الباحث أثناء التحليل ، فمثلاً إذا كانت جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى فإن طريقة المربعات الصغرى (OLS) ستكون هي المثلى ، وعليه سوف يتم تحديد الأسلوب الملائم حسب النتائج التي سيتم التوصل إليها في المبحث الثالث ، وفيما يأتي أهم المعايير المستخدمة في تقدير معاملات الإنموذج :

#### 1- المعايير الاقتصادية :

تحدد هذه المعايير وفقاً لمبادئ النظرية الاقتصادية وبحسب هذه المعايير أجريت مقارنة بين إشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية وفي ضوء ذلك تتحدد العلاقة بين المتغير المستقل المتغيرات التابعة .

#### 2- المعايير الإحصائية :

إن هذه المعايير تتحدد وفق النظرية الإحصائية من خلال مجموعة من الإختبارات الإحصائية يتم من خلالها تقدير درجة الاعتماد على مقدرات معاملات النموذج ومدى معنوية هذه المعلمات ، ومن أهم هذه المعايير (1) :

#### أ- إختبار (t) :

يكشف هذا الإختبار مدى معنوية الإحصائية للمعلمة المقدر في الإنموذج القياسي ، فإذا كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية فذلك يدل على معنوية المعلمة المقدر، أي أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (المعتمد) ، وبالعكس في حالة كون قيمة (t) المحتسبة أقل من (t) الجدولية أي عدم معنوية المعلمة المقدر .

#### ب- إختبار (F) :

إن هذا الإختبار يوضح معنوية معادلة الإنحدار للنموذج المقدر ككل ، فإذا كانت قيمة

(1) حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، مقدمة في الإقتصاد القياسي ، دار الكتب للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2002 ، ص353 .



(F) المحتسبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فإن ذلك يدل على معنوية النموذج ، وبالعكس عندما تكون قيمة (F) المحتسبة أقل من قيمة (F) الجدولية فإن ذلك يدل على عدم معنوية النموذج .

ت-معامل التحديد ( $R^2$ ) :

هو مقياس يوضح نسبة التغيير في المتغير التابع الذي سببها التغيير في المتغير المستقل ، ومن خلال حساب معامل التحديد ( $R^2$ ) تعرف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة . تتراوح قيمة ( $R^2$ ) بين الصفر والواحد ( $0 \leq R^2 \leq 1$ ) فكلما زادت قيمة معامل التحديد دل ذلك على أن المتغير المستقل له تأثير كبير في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع<sup>(1)</sup> .



### المبحث الثالث : تقدير الأنموذج القياسي وتحليل العلاقة الاقتصادية بين الائتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2021)

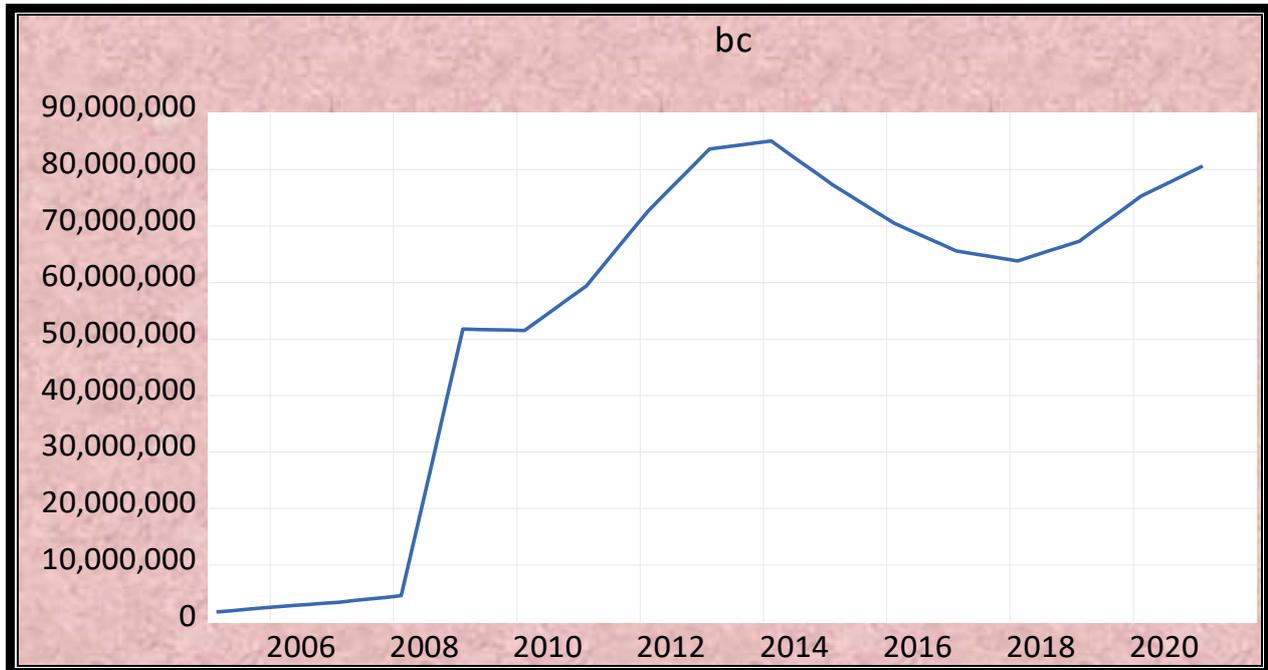
سيتم في هذا المبحث تحليل العلاقة الاقتصادية بين الإئتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق لبيانات السلسلة الزمنية للمدة (2005-2021) ، وذلك بتطبيق الإختبارات والمقاييس الإحصائية التي تم التطرق إليها في المبحث الأول بالإستعانة بالبرامج الإحصائية الجاهزة (EViews.12 ، SPSS) .

#### أولاً : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية :

##### 1- الرسم البياني :

يعد الرسم البياني أحد الأساليب التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة إستقرارية السلاسل الزمنية، لهذا تم رسم الخطوط البيانية لمتغيرات الدراسة كافة لمعرفة ما إذا كان لها إتجاه عام أم لا ، يلاحظ من الأشكال (19) ، (20) ، ..... ، (26) الآتي :

إن كل من (BC ، GDP ، PCY ، ET ، G ، CA) في تزايد مستمر أي إن للسلاسل إتجاه عام ومن ثم فإن جميع السلاسل هي غير مستقرة ، كما يلاحظ إن كل من (ED ، I) في تناقص بصورة عامة أي إن للسلسلتين إتجاه عام ومن ثم فهما غير مستقرتين ، ولزيادة التأكيد فسيتم إجراء إختبار (ADF) لكل متغير كونه أحد الإختبارات الإحصائية المهمة والشائعة الإستخدام .



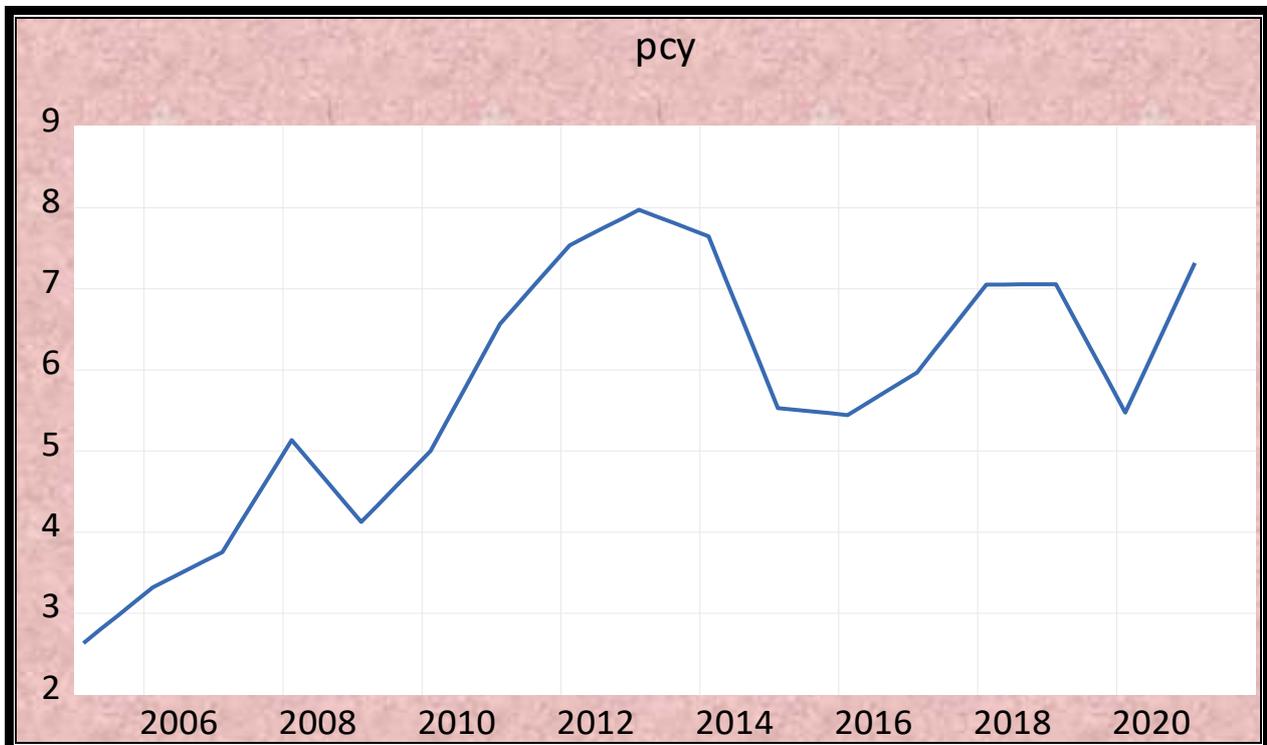
الشكل (19) الخط البياني لمتغير الإئتمان المصرفي

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



الشكل (20) الخط البياني لمتغير الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



الشكل (21) الخط البياني لمتغير متوسط نصيب الفرد

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



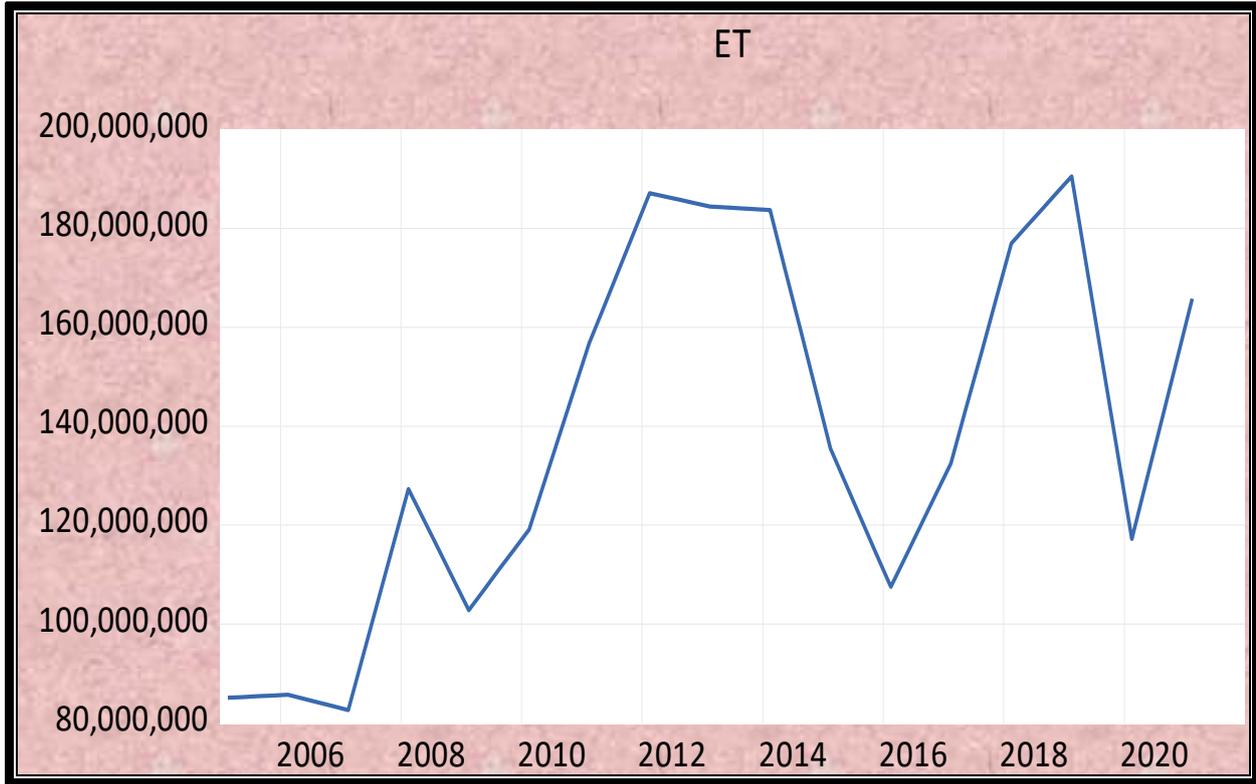
الشكل (22) الخط البياني لمتغير الدين الخارجي

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).



الشكل (23) الخط البياني لمتغير الاستثمار

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).



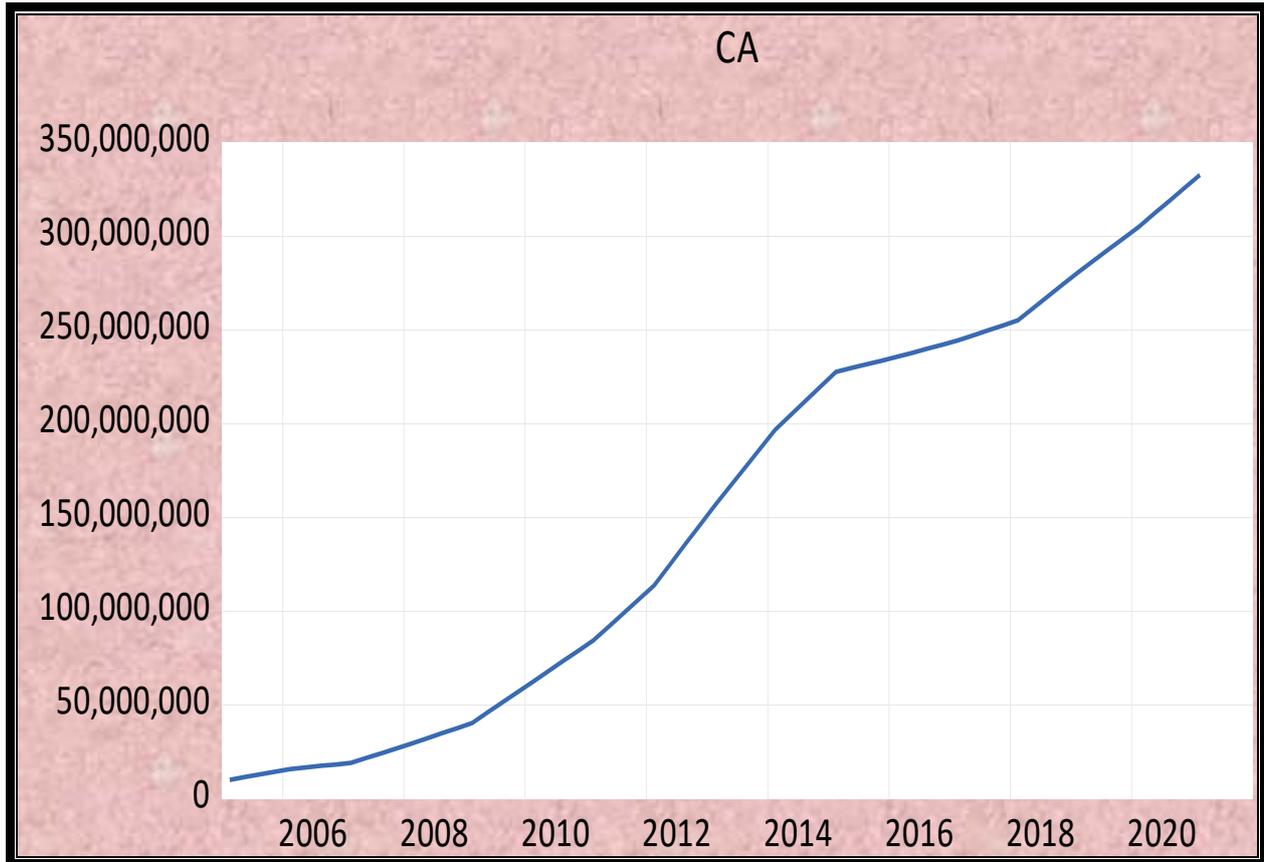
الشكل (24) الخط البياني لمتغير التجارة الخارجية

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



الشكل (25) الخط البياني لمتغير الانفاق العام

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



الشكل (26) الخط البياني لمتغير التراكم الرأسمالي

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .

## 2- إختبار جذر الوحدة ((Augmented Dickey Fuller (ADF)) :

تم إجراء إختبار (Augmented Dickey Fuller) لمعرفة إستقرارية متغيرات النموذج وقد تبين من نتائج جدول (15) إن جميع السلاسل الزمنية الأصلية لمتغيرات النموذج لم تستقر عند المستوى  $I(0)$  وللحالات الثلاث (بوجود الحد الثابت ، بوجود الحد الثابت والإتجاه العام ، بدون الحد الثابت والإتجاه العام) ما عدا سلسلة متغير الدين الخارجي (ED) قد إستقرت عند المستوى  $I(0)$  بوجود الحد الثابت عند المستوى %5 ، ولجعل سلسلة المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، ومتوسط نصيب الفرد (PCY) ، والإستثمار (I) ، والتجارة الخارجية (ET) ، والإنفاق العام (G) ، والتراكم الرأسمالي (CA)) مستقرة فقد تم أخذ الفرق الأول لها ، وأوضحت نتائج جدول (16) إن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات أعلاه قد إستقرت عند الفرق الأول  $I(1)$  عند مستوى المعنوية %1 و%5) ما عدا سلسلة المتغيرين (الإستثمار (I) والتراكم الرأسمالي (CA)) لم تستقر عند الفرق الأول  $I(1)$  لذلك تم أخذ الفرق الثاني لها وأوضحت نتائج جدول (17) إن السلاسل الزمنية للمتغيرين أعلاه قد إستقرت عند الفرق الثاني  $I(2)$  عند مستوى المعنوية %1 و%5) .



الجدول (15) نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى I(0)

بدون الحد الثابت والإتجاه العام				بوجود الحد الثابت والإتجاه العام				بوجود الحد الثابت				المتغير
النتيجة	Prob	القيمة الحرجة	القيمة الإحصائية	النتيجة	Prob	القيمة الحرجة	القيمة الإحصائية	النتيجة	Prob	القيمة الحرجة	القيمة الإحصائية	
غير مستقرة	0.7199	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.129363	غير مستقرة	0.5973	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-1.986275	غير مستقرة	0.3282	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-1.9043541	BC
غير مستقرة	0.8543	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.651223	غير مستقرة	0.1199	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-3.080563	غير مستقرة	0.5424	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-1.469614	GDP
غير مستقرة	0.7766	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.325768	غير مستقرة	0.1637	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-2.919205	غير مستقرة	0.2173	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-2.174986	PCY
غير مستقرة	0.3444	-2.604746 -1.946447 -1.613238	-0.847873	غير مستقرة	0.0988	-4.121303 -3.487845 -3.172314	-3.178029	مستقرة بالمستوى (5)%	0.0271	-3.546099 -2.911730 -2.593551	-3.167265	ED
غير مستقرة	0.1884	-2.604746 -1.946447 -1.613238	-1.261624	غير مستقرة	0.1717	-4.121303 -3.487845 -3.172314	-2.894717	غير مستقرة	0.3120	-3.546099 -2.911730 -2.593551	-1.940440	I
غير مستقرة	0.6766	-2.602185 -1.946072 -1.613448	-0.006905	غير مستقرة	0.0704	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-3.332403	غير مستقرة	0.0854	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-2.667287	ET
غير مستقرة	0.7181	-2.604746 -1.946447 -1.613238	0.124303	غير مستقرة	0.2319	-4.121303 -3.487845 -3.172314	-2.722219	غير مستقرة	0.1612	-3.546805 -2.911730 -2.593551	-2.346805	G
غير مستقرة	0.8238	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.513010	غير مستقرة	0.0510	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-3.474580	غير مستقرة	0.9180	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-0.303085	CA

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



الجدول (16) نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الأول (1)I

بدون الحد الثابت والإتجاه العام				بوجود الحد الثابت والإتجاه العام				بوجود الحد الثابت				المتغير
النتيجة	Prob	القيمة الحرجة	القيمة الإحصائية	النتيجة	Prob	القيمة الحرجة	القيمة الإحصائية	النتيجة	Prob	القيمة الحرجة	القيمة الإحصائية	
مستقرة عند المستوى (1)% و(5)%	0.0083	-2.602185 -1.946072 -1.613448	-2.672429	غير مستقرة	0.1364	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-3.014941	غير مستقرة	0.0501	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-2.907475	BC
مستقرة عند المستوى (5)%	0.0164	-2.602185 -1.946072 -1.613448	-2.414268	غير مستقرة	0.2914	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-2.578178	غير مستقرة	0.0867	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-2.660258	GDP
مستقرة عند المستوى (5)%	0.0103	-2.602185 -1.946072 -1.613448	-2.590877	غير مستقرة	0.2697	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-2.628201	غير مستقرة	0.0768	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-2.716899	PCY
غير مستقرة	0.1200	-2.604746 -1.946447 -1.613238	-1.517727	غير مستقرة	0.7378	-4.121303 -3.487845 -3.172314	-1.702508	غير مستقرة	0.3766	-3.546099 -2.911730 -2.593551	-1.800980	I
مستقرة	0.0043	-2.602185 -1.946072 -1.613448	-2.904353	غير مستقرة	0.1696	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-2.900139	مستقرة عند المستوى (5)%	0.0457	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-2.946751	ET
مستقرة عند المستوى (5)%	0.0363	-2.604746 -1.946447 -1.613238	-2.087856	غير مستقرة	0.3925	-4.367004 -3.487845 -3.172314	-2.367004	غير مستقرة	0.2044	-3.546099 -2.911730 -2.593551	-5.198035	G
غير مستقرة	0.5640	-2.602185 -1.946072 -1.613448	-0.326010	غير مستقرة	0.7630	-4.110440 -3.482763 -3.169372	-1.646332	غير مستقرة	0.4364	-3.538362 -2.908420 -2.591799	-1.679984	CA

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews)



الجدول (17) نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الثاني I(2)

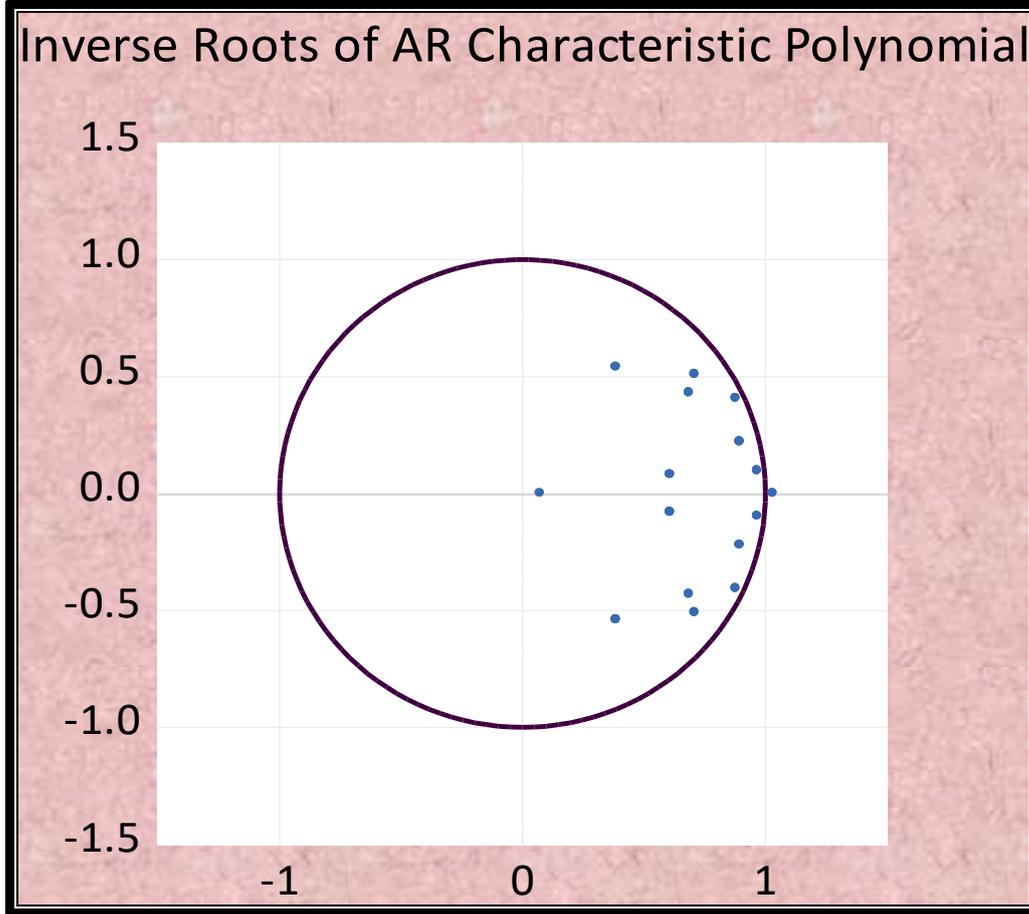
بدون الحد الثابت والإتجاه العام				بوجود الحد الثابت والإتجاه العام				بوجود الحد الثابت				المتغير
النتيجة	Prob	القيمة الدرجة	القيمة الإحصائية	النتيجة	Prob	القيمة الدرجة	القيمة الإحصائية	النتيجة	Prob	القيمة الدرجة	القيمة الإحصائية	
مستقرة عند المستوى (1%) و(5%)	0.0000	-2.604746 -1.946447 -1.613238	-8.378144	مستقرة عند المستوى (1%) و(5%)	0.0000	-4.121303 -3.487845 -3.172314	-8.220696	مستقرة عند المستوى (1%) و(5%)	0.0000	-3.546099 -2.911730 -2.593551	-8.297944	I
مستقرة عند المستوى (1%) و(5%)	0.0000	-2.602794 -1.946161 -1.613398	-7.810250	مستقرة عند المستوى (1%) و(5%)	0.0000	-4.113017 -3.483970 -3.170071	-7.744911	مستقرة عند المستوى (1%) و(5%)	0.0000	-3.540198 -2.909206 -2.592215	-7.792975	CA

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



### ثانياً : إختبار إستقرارية النموذج ككل :

من خلال الشكل (27) نلاحظ إن النموذج ككل مستقر كون جميع الجذور بصورة عامة تقع داخل دائرة الوحدة .



الشكل (27) الشكل الإنتشاري لإختبار إستقرارية النموذج ككل

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .

### ثالثاً : إختبار التوزيع الطبيعي (Normality) :

إن نتائج إختبار (Jarque-Bera) لإختبار التوزيع الطبيعي التي تم إدراجها في الجدول (18)، يلاحظ إن قيم (Prob) لإختبار المتغيرات (G ، ET ، I ، PCY ، GDP) أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرضية العدم (H:0) والتي تنص بأن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي ، أما قيم (Prob) للمتغيرات (CA ، ED ، BC) أقل من (0.05) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H:0) أي إن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي .



الجدول (18) نتائج إختبار (Jarque-Bera) لإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج

النتيجة	قيمة (Prob)	المتغير
لايتبع التوزيع الطبيعي	0.003687	BC
يتبع التوزيع الطبيعي	0.073333	GDP
يتبع التوزيع الطبيعي	0.179854	PCY
لايتبع التوزيع الطبيعي	0.000000	ED
يتبع التوزيع الطبيعي	0.063493	I
يتبع التوزيع الطبيعي	0.109827	ET
يتبع التوزيع الطبيعي	0.284786	G
لايتبع التوزيع الطبيعي	0.044742	CA

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

رابعاً : تحديد عدد مدد الإبطاء المثلى للنموذج القياسي :

من خلال نتائج الجدول (19) نلاحظ إن عدد مدد الإبطاء المثلى للنموذج القياسي هي مدتان زمنيتان إعتياداً على المعايير الواردة في الجدول التالي :

الجدول (19) نتائج مُد الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP PCY ED I ET G CA BC

Exogenous variables: C

Date: 07/18/22 Time: 20:16

Sample: 2005Q1 2021Q3

Included observations: 62

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-7652.795	NA	2.91e+97	247.1224	247.3969	247.2302
1	-6616.406	1771.891	7.06e+83	215.7550	218.2253	216.7249
2	-6446.320	246.8987*	2.54e+82*	212.3329*	216.9989*	214.1649*
3	-6398.763	56.76150	5.68e+82	212.8633	219.7251	215.5574

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).



### خامساً : إختبار مشكلة الارتباط الذاتي :

يوضح الجدول (20) نتائج إختبار (LM) الذي يستخدم لإختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي من عدمها ، وقد أظهرت النتائج إن قيمة (Prob) بلغت (1.000) عند (Lag=2) وهي أكبر من (0.05) أي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج

### الجدول (20) نتائج اختبار (LM)

#### VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 07/18/22 Time: 20:30

Sample: 2005Q1 2021Q3

Included observations: 63

Null hypothesis:  
No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	53.18306	64	0.8305	0.807043	(64, 185.3)	0.8392
2	24.96347	64	1.0000	0.354197	(64, 185.3)	1.0000

Null hypothesis:  
No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	53.18306	64	0.8305	0.807043	(64, 185.3)	0.8392
2	130.7699	128	0.4155	1.002080	(128, 178.6)	0.4914

\*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .

### سادساً : إختبار التكامل المشترك (Co-Integration test) :

تم إجراء إختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج بإتباع منهجية (Johansen) ، ومن نتائج الجدول (21) يلاحظ إن المنهجية إكتشفت وجود ثمانية متجهات للتكامل المشترك وذلك حسب نتائج إختبار الأثر (Trace) وإختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigen Value) وهذا يدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج .



### الجدول (21) نتائج منهجية (Johansen)

Date: 07/18/22 Time: 20:48  
 Sample (adjusted): 2005Q4 2021Q1  
 Included observations: 62 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: GDP PCY ED I ET G CA BC  
 Lags interval (in first differences): 1 to 2

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.747877	314.1371	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.640379	228.7111	125.6154	0.0000
At most 2 *	0.549363	165.3035	95.75366	0.0000
At most 3 *	0.450483	115.8837	69.81889	0.0000
At most 4 *	0.399298	78.76334	47.85613	0.0000
At most 5 *	0.314186	47.16462	29.79707	0.0002
At most 6 *	0.257361	23.78138	15.49471	0.0023
At most 7 *	0.082429	5.333598	3.841465	0.0209

Trace test indicates 8 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized	Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.747877	85.42605	52.36261	0.0000
At most 1 *	0.640379	63.40762	46.23142	0.0003
At most 2 *	0.549363	49.41975	40.07757	0.0034
At most 3 *	0.450483	37.12036	33.87687	0.0198
At most 4 *	0.399298	31.59872	27.58434	0.0144
At most 5 *	0.314186	23.38324	21.13162	0.0237
At most 6 *	0.257361	18.44779	14.26460	0.0103
At most 7 *	0.082429	5.333598	3.841465	0.0209

Max-eigenvalue test indicates 8 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .

### سابعاً : تحليل نتائج تقدير نموذج الإنحدار الذاتي (VaR) :

يوضح الجدول (22) نتائج تقدير نموذج الإنحدار الذاتي ويلاحظ من نتائج الجدول ما يأتي :

#### نتائج متغير (GDP) للسنة الحالية :

إن العلاقة بين متغير (GDP) للسنة السابقة و (GDP) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة قد أدت إلى زيادة (2.598) وحدة للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة هي



(0.659) ، ثم أصبحت العلاقة عكسية بين (GDP) للسنة الثانية مع متغير (GDP) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هو (-1.322) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-0.326) .

ويلاحظ إن العلاقة بين متغير (PCY) للسنة السابقة ومتغير (GDP) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة في متغير (PCY) سيؤدي إلى نقصان (GDP) للسنة الحالية بمقدار (-32900528) وقيمة (t) المحتسبة هي (-0.233) في حين إن العلاقة طردية بين متغير (PCY) للسنة الثانية مع متغير (GDP) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هو (30463548) ، وإن قيمة (t) المحتسبة هي (0.210) .

وبملاحظة نتائج الجدول نجد إن العلاقة بين متغير (ED) للسنة السابقة و(GDP) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة سيؤدي إلى زيادة (2.667) للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة هي (0.868) ، ثم أصبحت العلاقة عكسية بين (ED) للسنة الثانية مع متغير (GDP) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هو (-2.389) وإن قيمة (t) المحتسبة هي (-0.782) .

ويلاحظ إن العلاقة بين متغير (I) للسنة السابقة ومتغير (GDP) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة في متغير (I) سيؤدي إلى نقصان (GDP) للسنة الحالية بمقدار (2.353) وقيمة (t) المحتسبة هي (-0.906) في حين إن العلاقة طردية بين متغير (I) للسنة الثانية مع متغير (GDP) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هو (2.186) وإن قيمة (t) المحتسبة هي (0.861) .

كما يلاحظ إن العلاقة بين متغير (ET) للسنتين السابقتين وما قبلها هي علاقة عكسية مع متغير (GDP) للسنة الحالية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة في متغير (ET) سيؤدي إلى نقصان (GDP) للسنة الحالية بمقدار (0.065) وقيمة (t) المحتسبة هي (-0.172) ، وإن تغيير وحدة واحدة للسنة الثانية في متغير (ET) سيؤدي إلى نقصان (GDP) للسنة الحالية بمقدار (0.265) وقيمة (t) المحتسبة هي (-0.764) .

إن العلاقة بين متغير (G) للسنة السابقة و(GDP) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة سيؤدي إلى زيادة (0.407) للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة هي (0.993) ، ثم أصبحت العلاقة عكسية بين متغير (G) للسنة الثانية مع متغير (GDP) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هو (-0.720) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-1.772) .

وأيضاً يلاحظ إن العلاقة بين متغير (CA) للسنة السابقة و(GDP) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة سيؤدي إلى زيادة (0.654) للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة (0.602) ، ثم أصبحت العلاقة عكسية بين متغير (CA) للسنة الثانية مع متغير (GDP) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة (-0.712) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-0.680) .



وكذلك يلاحظ إن العلاقة بين متغير (BC) للسنة السابقة و (GDP) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة سيؤدي إلى زيادة (0.349) للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة هي (0.315) ثم أصبحت العلاقة عكسية بين متغير (BC) للسنة الثانية مع متغير (GDP) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هو (-0.131) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-0.125) .

وبنفس الإسلوب يتم تفسير نتائج الجدول الأخرى .

وأن قيمة معامل التحديد بلغت حوالي ( $R^2=0.99$ ) وأن قيمة معامل التحديد المصحح بلغت أيضاً حوالي ( $Adj R^2=0.99$ ) وهي نسبة عالية جداً تدل على كفاءة النموذج وإن قيمة ( $F=422.55$ ) وهي أيضاً كبيرة جداً تدل على معنوية النموذج .



الجدول (22) نتائج تقديرات نموذج (VaR)

Vector Autoregression Estimates

Date: 07/18/22 Time: 21:06

Sample (adjusted): 2005Q3 2021Q1

Included observations: 63 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	PCY	ED	I	ET	G	CA	BC
GDP(-1)	2.598410 (3.94108) [ 0.65931]	8.37E-09 (1.1E-07) [ 0.07693]	1.200406 (0.72372) [ 1.65866]	1.955044 (1.22068) [ 1.60160]	1.401701 (3.39691) [ 0.41264]	1.175136 (1.86982) [ 0.62848]	0.084348 (0.60375) [ 0.13971]	2.292346 (1.10304) [ 2.07821]
GDP(-2)	-1.322573 (4.05713) [-0.32599]	1.46E-09 (1.1E-07) [ 0.01305]	-1.288176 (0.74503) [-1.72902]	-2.060932 (1.25662) [-1.64006]	-0.752747 (3.49693) [-0.21526]	-0.844027 (1.92487) [-0.43848]	0.065424 (0.62153) [ 0.10526]	-2.418377 (1.13552) [-2.12976]
PCY(-1)	-32900528 (1.4E+08) [-0.23262]	1.407663 (3.90583) [ 0.36040]	-42320351 (2.6E+07) [-1.62945]	-68947160 (4.4E+07) [-1.57390]	-42903076 (1.2E+08) [-0.35194]	-33150658 (6.7E+07) [-0.49403]	-4165213. (2.2E+07) [-0.19224]	-82768134 (4.0E+07) [-2.09091]
PCY(-2)	30463549 (1.4E+08) [ 0.21039]	-0.555901 (3.99859) [-0.13902]	44726088 (2.7E+07) [ 1.68213]	73817568 (4.5E+07) [ 1.64599]	35491975 (1.2E+08) [ 0.28439]	28219934 (6.9E+07) [ 0.41080]	929463.4 (2.2E+07) [ 0.04190]	86374444 (4.1E+07) [ 2.13140]
ED(-1)	2.666883 (3.07099) [ 0.86841]	5.35E-08 (8.5E-08) [ 0.63078]	2.676736 (0.56394) [ 4.74647]	1.947677 (0.95119) [ 2.04763]	2.600904 (2.64696) [ 0.98260]	1.265847 (1.45701) [ 0.86880]	0.163186 (0.47046) [ 0.34686]	1.910105 (0.85952) [ 2.22230]
ED(-2)	-2.389331 (3.05566) [-0.78194]	-4.86E-08 (8.4E-08) [-0.57577]	-1.759788 (0.56113) [-3.13616]	-1.915022 (0.94644) [-2.02340]	-2.652845 (2.63375) [-1.00725]	-1.429335 (1.44974) [-0.98593]	0.057733 (0.46811) [ 0.12333]	-1.923450 (0.85523) [-2.24905]
I(-1)	-2.353291 (2.59770) [-0.90591]	-4.93E-08 (7.2E-08) [-0.68653]	-0.827339 (0.47703) [-1.73436]	0.068668 (0.80459) [ 0.08535]	-1.986206 (2.23902) [-0.88709]	-1.225670 (1.23246) [-0.99449]	-0.073633 (0.39795) [-0.18503]	-1.461448 (0.72705) [-2.01011]
I(-2)	2.186393 (2.54019) [ 0.86072]	4.84E-08 (7.0E-08) [ 0.68994]	0.799197 (0.46647) [ 1.71329]	0.772868 (0.78678) [ 0.98232]	2.076525 (2.18945) [ 0.94842]	1.302554 (1.20517) [ 1.08080]	-0.121900 (0.38914) [-0.31325]	1.237259 (0.71095) [ 1.74028]
ET(-1)	-0.065387	-3.00E-09	0.017514	0.013921	1.278256	-0.212275	-0.019153	0.047010



	(0.37910)	(1.0E-08)	(0.06962)	(0.11742)	(0.32675)	(0.17986)	(0.05808)	(0.10610)
	[-0.17248]	[-0.28665]	[ 0.25158]	[ 0.11855]	[ 3.91198]	[-1.18022]	[-0.32980]	[ 0.44306]
ET(-2)	-0.265104	-6.51E-09	0.015750	-0.011379	-0.795589	0.130632	0.008892	0.034354
	(0.34713)	(9.6E-09)	(0.06375)	(0.10752)	(0.29920)	(0.16469)	(0.05318)	(0.09716)
	[-0.76370]	[-0.67868]	[ 0.24708]	[-0.10583]	[-2.65906]	[ 0.79319]	[ 0.16721]	[ 0.35360]
G(-1)	0.407112	9.58E-09	0.046921	0.079449	0.219218	1.538376	0.065969	0.165036
	(0.41002)	(1.1E-08)	(0.07529)	(0.12700)	(0.35340)	(0.19453)	(0.06281)	(0.11476)
	[ 0.99291]	[ 0.84569]	[ 0.62317]	[ 0.62560]	[ 0.62030]	[ 7.90816]	[ 1.05025]	[ 1.43814]
G(-2)	-0.719517	-1.83E-08	-0.068987	-0.211194	-0.659274	-1.088982	-0.052696	-0.076175
	(0.40616)	(1.1E-08)	(0.07458)	(0.12580)	(0.35008)	(0.19270)	(0.06222)	(0.11368)
	[-1.77152]	[-1.62972]	[-0.92495]	[-1.67880]	[-1.88323]	[-5.65122]	[-0.84691]	[-0.67010]
CA(-1)	0.653936	2.03E-08	0.115111	0.224271	0.702502	0.547974	1.113494	-0.300218
	(1.08611)	(3.0E-08)	(0.19945)	(0.33640)	(0.93614)	(0.51530)	(0.16639)	(0.30398)
	[ 0.60209]	[ 0.67532]	[ 0.57715]	[ 0.66667]	[ 0.75042]	[ 1.06341]	[ 6.69221]	[-0.98761]
CA(-2)	-0.712063	-2.20E-08	-0.108241	-0.223293	-0.820269	-0.582604	-0.167492	0.288462
	(1.04724)	(2.9E-08)	(0.19231)	(0.32436)	(0.90264)	(0.49685)	(0.16043)	(0.29310)
	[-0.67994]	[-0.76070]	[-0.56285]	[-0.68840]	[-0.90875]	[-1.17259]	[-1.04401]	[ 0.98417]
BC(-1)	0.348743	1.59E-08	-0.370420	-0.521085	0.013810	0.095468	-0.126581	0.689316
	(1.10782)	(3.1E-08)	(0.20344)	(0.34313)	(0.95486)	(0.52560)	(0.16971)	(0.31006)
	[ 0.31480]	[ 0.52006]	[-1.82083]	[-1.51863]	[ 0.01446]	[ 0.18164]	[-0.74586]	[ 2.22317]
BC(-2)	-0.131331	-8.98E-09	0.322880	0.476406	0.089418	-0.064153	0.183498	0.117924
	(1.05438)	(2.9E-08)	(0.19362)	(0.32657)	(0.90879)	(0.50024)	(0.16153)	(0.29510)
	[-0.12456]	[-0.30853]	[ 1.66759]	[ 1.45880]	[ 0.09839]	[-0.12824]	[ 1.13603]	[ 0.39960]
C	10493715	0.259343	9076026.	10864164	19646910	18474599	-3502220.	17774237
	(2.3E+07)	(0.64236)	(4271410)	(7204465)	(2.0E+07)	(1.1E+07)	(3563360)	(6510147)
	[ 0.45114]	[ 0.40374]	[ 2.12483]	[ 1.50798]	[ 0.97996]	[ 1.67408]	[-0.98284]	[ 2.73024]
R-squared	0.993242	0.990253	0.993301	0.987728	0.984606	0.987994	0.999949	0.997520
Adj. R-squared	0.990892	0.986863	0.990970	0.983459	0.979251	0.983818	0.999932	0.996657
Sum sq. resids	1.50E+15	1.140345	5.04E+13	1.43E+14	1.11E+15	3.37E+14	3.51E+13	1.17E+14
S.E. equation	5701347.	0.157449	1046968.	1765891.	4914124.	2704961.	873417.5	1595706.
F-statistic	422.5531	292.0842	426.2682	231.3895	183.8803	236.5823	56751.74	1156.265
Log likelihood	-1059.528	36.97869	-952.7553	-985.6890	-1050.167	-1012.554	-941.3372	-979.3047
Akaike AIC	34.17549	-0.634244	30.78588	31.83140	33.87831	32.68426	30.42340	31.62872
Schwarz SC	34.75380	-0.055938	31.36419	32.40970	34.45662	33.26257	31.00171	32.20703



Mean dependent	2.06E+08	5.870021	75795879	73665049	1.40E+08	72543910	1.57E+08	56186003
S.D. dependent	59738553	1.373676	11017895	13730341	34115108	21263720	1.06E+08	27598471
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.35E+81						
Determinant resid covariance		2.71E+80						
Log likelihood		-6549.014						
Akaike information criterion		212.2227						
Schwarz criterion		216.8491						
Number of coefficients		136						

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



### ثامناً : نموذج تصحيح الخطأ (VECM) :

بعد الحصول على علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات النموذج كما في الفقرة سابقاً تأتي الخطوة اللاحقة في الإختبار والتي تتضمن تصميم وتقدير نموذج (VECM) وحسب منهجية (Granger) المتضمنة في حالة وجود التكامل المشترك يعني إمكانية بناء نموذج (VaR) على هيئة فروق أولى للمتغيرات مع إضافة فجوة زمنية متباطئة (حد تصحيح الخطأ  $(t-j)^{ec}$ ) والذي يقيس سرعة تكيف الإختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل للنموذج المقدر وأشار (Johansen) إلى إن القيم المتباطئة زمنياً للتغيير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير بينما يمثل حد الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل

ويوضح جدول (23) نتائج تقدير النموذج ويتبين إن قيمة معامل التكيف  $(t-j)^{ec}$  المعلمة المقدره لحد تصحيح الخطأ كانت (0.00924) وهي غير سالبة ولكن معنوية لأنها أقل من (0.05) وتعني وجود علاقة طويلة الأجل بين الإئتمان المصرفي (BC) والمتغيرات (GDP ، PCY ، ED ، I ، ET ، G ، CA) ، أما العلاقة قصيرة الأجل بينهما تعكسها معاملات النموذج المقدر ، ويلاحظ من نتائج إختبار (VECM) ما يأتي :

#### نتائج متغير (BC) للسنة الحالية :

إن العلاقة بين متغير (BC) للسنة لسابقة و(BC) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة ستؤدي إلى زيادة بمقدار (0.182) للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة هي (0.489) ، ثم أصبحت العلاقة عكسية بين متغير (BC) للسنة الثانية مع (BC) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هي (-0.221) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-0.597) ، ويلاحظ إن العلاقة بين متغير (GDP) للسنة السابقة و(BC) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة لمتغير (GDP) سيؤدي إلى زيادة بمقدار (1.031) لمتغير (BC) للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة هي (0.704) ثم أصبحت العلاقة عكسية بين متغير (GDP) للسنة الثانية مع متغير (BC) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هي (-0.541) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-0.367) .

وإن العلاقة بين متغير (PCY) للسنة السابقة و(BC) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة في متغير (PCY) سيؤدي إلى نقصان (BC) للسنة الحالية بمقدار (-41330892) وقيمة (t) المحتسبة هي (-0.778) ثم أصبحت العلاقة طردية بين متغير (PCY) للسنة الثانية مع متغير (BC) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هي (15457718) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (0.289) .



كما يلاحظ إن العلاقة بين متغير (ED) للسنة السابقة ومتغير (BC) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة لمتغير (ED) سيؤدي إلى زيادة مقدارها (0.640) لمتغير (BC) للسنة الحالية وبلغت قيمة (t) المحتسبة (0.500) ثم أصبحت العلاقة عكسية بين متغير (ED) للسنة الثانية مع متغير (BC) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هي (-0.705) وقيمة (t) المحتسبة هي (-0.543) .

وإن العلاقة بين متغير (I) للسنة السابقة مع متغير (BC) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة لمتغير (I) ستؤدي إلى نقصان (BC) للسنة الحالية بمقدار (-0.374) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-0.345) ثم أصبحت العلاقة طردية لمتغير (I) للسنة الثانية مع متغير (BC) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هي (0.602) وقيمة (t) المحتسبة هي (0.550) .

كما يلاحظ إن العلاقة طردية بين متغير (ET) للسنة السابقة والثانية مع متغير (BC) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمات هو (0.071) و(0.082) وقيمة (t) المحتسبة هي (0.490) و(0.564) على التوالي .

وإن العلاقة بين متغير (G) للسنة السابقة ومتغير (BC) للسنة الحالية هي علاقة طردية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة لمتغير (G) سيؤدي إلى زيادة مقدارها (0.072) لمتغير (BC) للسنة الحالية وبلغت قيمة (t) المحتسبة (0.409) ثم أصبحت العلاقة عكسية بين متغير (G) للسنة الثانية ومتغير (BC) للسنة الحالية وإن تقدير المعلمة هي (-0.203) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-1.040) .

كما يلاحظ إن العلاقة بين متغير (CA) للسنة السابقة والثانية ومتغير (BC) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وإن تغيير وحدة واحدة للسنة السابقة والثانية سيؤدي إلى نقصان بمقدار (-0.719) و(-0.590) لمتغير (BC) للسنة الحالية وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-2.016) و(-1.727) على التوالي وبنفس الأسلوب يتم تفسير باقي نتائج الجدول .

وإن قيمة معامل التحديد بلغت حوالي ( $R^2=0.61$ ) أي إن متغيرات النموذج تفسر حوالي % (61) من التغيرات الحاصلة في الإلتزام المصرفي .



الجدول (23) نتائج اختبار (VCEM)

Vector Error Correction Estimates

Date: 07/19/22 Time: 00:21

Sample (adjusted): 2005Q4 2021Q1

Included observations: 62 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
BC(-1)	1.000000
GDP(-1)	-3.038941 (5.52931) [-0.54961]
PCY(-1)	2874775. (1.4E+08) [ 0.02096]
ED(-1)	48.40550 (5.67367) [ 8.53160]
I(-1)	-48.41639 (5.64438) [-8.57780]
ET(-1)	5.229669 (2.33028) [ 2.24423]
G(-1)	30.88581 (3.17550) [ 9.72629]
CA(-1)	-6.453864 (1.21285) [-5.32122]
C	-1.50E+09



Error Correction:	D(BC)	D(GDP)	D(PCY)	D(ED)	D(I)	D(ET)	D(G)	D(CA)
CointEq1	0.009240 (0.00300) [ 3.08298]	-0.025787 (0.01016) [-2.53887]	-7.41E-10 (2.8E-10) [-2.66592]	0.000192 (0.00187) [ 0.10258]	-0.004154 (0.00325) [-1.27643]	-0.025728 (0.00897) [-2.86791]	-0.019333 (0.00477) [-4.04903]	0.004200 (0.00162) [ 2.58801]
D(BC(-1))	0.182178 (0.37291) [ 0.48853]	1.441481 (1.26374) [ 1.14065]	4.27E-08 (3.5E-08) [ 1.23468]	-0.115844 (0.23292) [-0.49735]	0.069294 (0.40495) [ 0.17112]	1.275187 (1.11619) [ 1.14245]	0.879585 (0.59408) [ 1.48058]	-0.181387 (0.20193) [-0.89828]
D(BC(-2))	-0.220564 (0.36921) [-0.59739]	0.769465 (1.25121) [ 0.61498]	2.19E-08 (3.4E-08) [ 0.64019]	0.038421 (0.23061) [ 0.16660]	0.225012 (0.40094) [ 0.56121]	0.898659 (1.10512) [ 0.81318]	0.748562 (0.58819) [ 1.27265]	-0.061606 (0.19993) [-0.30814]
D(GDP(-1))	1.031083 (1.46557) [ 0.70354]	-1.299086 (4.96661) [-0.26156]	-6.48E-08 (1.4E-07) [-0.47692]	0.471307 (0.91540) [ 0.51487]	0.316868 (1.59151) [ 0.19910]	-1.704215 (4.38672) [-0.38849]	-0.871442 (2.33480) [-0.37324]	0.156257 (0.79360) [ 0.19690]
D(GDP(-2))	-0.540966 (1.47333) [-0.36717]	0.798739 (4.99293) [ 0.15997]	2.41E-08 (1.4E-07) [ 0.17661]	-0.330707 (0.92025) [-0.35937]	-0.471145 (1.59994) [-0.29448]	0.439813 (4.40997) [ 0.09973]	-0.282094 (2.34717) [-0.12018]	0.396447 (0.79780) [ 0.49692]
D(PCY(-1))	-41330892 (5.3E+07) [-0.77794]	91614315 (1.8E+08) [ 0.50884]	3.589644 (4.92722) [ 0.72853]	-17134486 (3.3E+07) [-0.51634]	-8910796. (5.8E+07) [-0.15445]	76812684 (1.6E+08) [ 0.48302]	43340815 (8.5E+07) [ 0.51206]	-7458053. (2.9E+07) [-0.25924]
D(PCY(-2))	15457718 (5.3E+07) [ 0.28948]	-13237018 (1.8E+08) [-0.07315]	-0.440489 (4.95221) [-0.08895]	12131934 (3.3E+07) [ 0.36375]	20432729 (5.8E+07) [ 0.35237]	4760599. (1.6E+08) [ 0.02979]	18145039 (8.5E+07) [ 0.21330]	-13448912 (2.9E+07) [-0.46512]
D(ED(-1))	0.639851 (1.27860) [ 0.50043]	-1.103499 (4.33301) [-0.25467]	-3.54E-08 (1.2E-07) [-0.29827]	1.226926 (0.79862) [ 1.53631]	0.374730 (1.38848) [ 0.26989]	-0.733090 (3.82710) [-0.19155]	-0.383932 (2.03694) [-0.18848]	0.201220 (0.69236) [ 0.29063]
D(ED(-2))	-0.705239 (1.29768) [-0.54346]	1.888163 (4.39764) [ 0.42936]	5.22E-08 (1.2E-07) [ 0.43345]	-0.490998 (0.81053) [-0.60577]	-0.378689 (1.40919) [-0.26873]	1.213915 (3.88419) [ 0.31253]	0.579971 (2.06733) [ 0.28054]	0.014306 (0.70268) [ 0.02036]
D(I(-1))	-0.373865 (1.08488) [-0.34462]	0.571689 (3.67649) [ 0.15550]	1.92E-08 (1.0E-07) [ 0.19090]	-0.344648 (0.67762) [-0.50862]	0.433985 (1.17810) [ 0.36838]	0.326737 (3.24724) [ 0.10062]	0.013476 (1.72832) [ 0.00780]	-0.072593 (0.58745) [-0.12357]
D(I(-2))	0.602454	-2.379747	-6.51E-08	0.307115	0.045731	-1.867553	-1.110866	0.009677



	(1.09617)	(3.71475)	(1.0E-07)	(0.68467)	(1.19036)	(3.28103)	(1.74630)	(0.59357)
	[ 0.54960]	[-0.64062]	[-0.64008]	[ 0.44856]	[ 0.03842]	[-0.56920]	[-0.63612]	[ 0.01630]
D(ET(-1))	0.071102	-0.319432	-9.04E-09	0.026571	-0.021304	0.495869	-0.205068	0.027558
	(0.14498)	(0.49133)	(1.3E-08)	(0.09056)	(0.15744)	(0.43396)	(0.23097)	(0.07851)
	[ 0.49041]	[-0.65014]	[-0.67226]	[ 0.29341]	[-0.13531]	[ 1.14265]	[-0.88784]	[ 0.35102]
D(ET(-2))	0.081693	-0.290823	-8.37E-09	-0.015406	-0.042176	-0.336783	0.046317	0.012593
	(0.14477)	(0.49059)	(1.3E-08)	(0.09042)	(0.15721)	(0.43331)	(0.23063)	(0.07839)
	[ 0.56431]	[-0.59280]	[-0.62314]	[-0.17038]	[-0.26828]	[-0.77723]	[ 0.20083]	[ 0.16065]
D(G(-1))	0.071599	-0.157142	-4.71E-09	0.023922	-0.007259	-0.178256	0.659218	0.030597
	(0.17501)	(0.59308)	(1.6E-08)	(0.10931)	(0.19005)	(0.52383)	(0.27881)	(0.09477)
	[ 0.40912]	[-0.26496]	[-0.29046]	[ 0.21884]	[-0.03820]	[-0.34029]	[ 2.36444]	[ 0.32286]
D(G(-2))	-0.203135	0.690076	2.03E-08	-0.054857	-0.035513	0.506290	0.223438	-0.146185
	(0.19524)	(0.66163)	(1.8E-08)	(0.12195)	(0.21201)	(0.58438)	(0.31103)	(0.10572)
	[-1.04046]	[ 1.04299]	[ 1.11841]	[-0.44985]	[-0.16750]	[ 0.86637]	[ 0.71838]	[-1.38276]
D(CA(-1))	-0.718939	2.064382	5.98E-08	0.016943	0.336588	2.021720	1.542279	0.417339
	(0.35669)	(1.20877)	(3.3E-08)	(0.22279)	(0.38734)	(1.06763)	(0.56824)	(0.19314)
	[-2.01560]	[ 1.70784]	[ 1.80717]	[ 0.07605]	[ 0.86898]	[ 1.89365]	[ 2.71414]	[ 2.16076]
D(CA(-2))	-0.590116	1.219210	3.45E-08	0.021330	0.313559	1.271939	0.976988	-0.082887
	(0.34172)	(1.15806)	(3.2E-08)	(0.21344)	(0.37109)	(1.02285)	(0.54440)	(0.18504)
	[-1.72687]	[ 1.05281]	[ 1.08885]	[ 0.09993]	[ 0.84497]	[ 1.24353]	[ 1.79461]	[-0.44794]
C	8101887.	-20296779	-0.586061	-439800.7	-4240606.	-20791249	-15447227	3509790.
	(2587088)	(8767286)	(0.23993)	(1615903)	(2809406)	(7743645)	(4121493)	(1400893)
	[ 3.13166]	[-2.31506]	[-2.44264]	[-0.27217]	[-1.50943]	[-2.68494]	[-3.74797]	[ 2.50539]
R-squared	0.715854	0.669106	0.678488	0.642383	0.568536	0.664672	0.652031	0.906451
Adj. R-squared	0.606070	0.541261	0.554268	0.504212	0.401834	0.535114	0.517589	0.870307
Sum sq. resids	1.73E+14	1.98E+15	1.483759	6.73E+13	2.03E+14	1.55E+15	4.38E+14	5.06E+13
S.E. equation	1980082.	6710225.	0.183635	1236765.	2150238.	5926760.	3154470.	1072203.
F-statistic	6.520588	5.233713	5.461968	4.649209	3.410497	5.130294	4.849888	25.07885
Log likelihood	-976.2591	-1051.930	27.73503	-947.0795	-981.3704	-1044.232	-1005.131	-938.2269
Akaike AIC	32.07287	34.51386	-0.314033	31.13160	32.23776	34.26555	33.00424	30.84603
Schwarz SC	32.69043	35.13142	0.303522	31.74915	32.85531	34.88311	33.62179	31.46358
Mean dependent	1264911.	3498044.	0.070071	-650119.3	-883708.2	1296650.	1176099.	5160194.
S.D. dependent	3154814.	9907272.	0.275054	1756465.	2780198.	8692489.	4541692.	2977270.

Determinant resid covariance (dof adj.)

3.78E+82



Determinant resid covariance	2.43E+81
Log likelihood	-6513.119
Akaike information criterion	215.0038
Schwarz criterion	220.2187
Number of coefficients	152

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



### تاسعاً : إختبار السببية (Toda And Yamamoto) :

بسبب وجود التكامل المشترك الذي تم تشخيصه في الفقرة سادساً بإستخدام منهجية (Johansen) سوف يتم تطبيق إختبار (Toda And Yamamoto) لإختبار السببية بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة . وبملاحظة نتائج جدول (24) نلاحظ إن الإختبار تضمن ثمانية حالات :

**الحالة الأولى :** المتغير المعتمد هو (GDP) والمتغيرات المستقلة هي (CA ، G ، ET ، I ، ED ، PCY) ، (BC ، ) ويلاحظ إن قيم (Prob>0.05) لكل المتغيرات المستقلة مما يعني إن جميع المتغيرات المستقلة أعلاه لاتسبب التغيرات الحاصلة في متغير (GDP) .

**الحالة الثانية :** المتغير المعتمد هو (PCY) والمتغيرات المستقلة هي (CA ، G ، ET ، I ، ED ، GDP) ، (BC ، ) ويلاحظ إن قيم (Prob>0.05) لكل المتغيرات المستقلة مما يعني إن جميع المتغيرات المستقلة أعلاه لاتسبب التغيرات الحاصلة في متغير (PCY) .

**الحالة الثالثة :** المتغير المعتمد هو (ED) والمتغيرات المستقلة هي (CA ، G ، ET ، I ، PCY ، GDP) ، (BC ، ) ويلاحظ إن قيم (Prob>0.05) لكل المتغيرات المستقلة مما يعني إن جميع المتغيرات المستقلة أعلاه لاتسبب التغيرات الحاصلة في متغير (ED) .

**الحالة الرابعة :** المتغير المعتمد هو (I) والمتغيرات المستقلة هي (CA ، G ، ET ، ED ، PCY ، GDP) ، (BC ، ) ويلاحظ إن جميع المتغيرات المستقلة لاتسبب التغيرات الحاصلة في متغير (I) وذلك كون قيم (Prob>0.05) لكل المتغيرات .

**الحالة الخامسة :** المتغير المعتمد هو (ET) والمتغيرات المستقلة هي (G ، ED ، I ، PCY ، GDP) ، (BC ، CA) ويلاحظ إن جميع المتغيرات المستقلة لاتسبب التغيرات الحاصلة في متغير (ET) وذلك كون قيم (Prob>0.05) عدا متغير (G) يسبب التغيرات الحاصلة في متغير (ET) وذلك كون قيم (Prob<0.05) لهذا المتغير .

**الحالة السادسة :** يكون المتغير المعتمد هو (G) والمتغيرات المستقلة هي (ET ، ED ، I ، PCY ، GDP) ، (BC ، CA) ، ويلاحظ إن جميع المتغيرات المستقلة لاتسبب التغيرات الحاصلة في متغير (G) وذلك كون قيم (Prob>0.05) لكل المتغيرات .

**الحالة السابعة :** المتغير المعتمد هو (CA) والمتغيرات المستقلة هي (ED ، ET ، I ، PCY ، GDP) ، (BC ، G) ويلاحظ إن المتغيرات المستقلة (G ، ET ، PCY) لاتسبب التغيرات الحاصلة في متغير (CA) وذلك كون قيم (Prob>0.05) وتسبب التغيرات لكل من المتغيرات المستقلة (BC ، ED ، I ، GDP) للتغيرات الحاصلة في متغير (CA) وذلك كون قيم (Prob<0.05) لهذه المتغيرات .



الحالة الثامنة : يكون المتغير المعتمد هو (BC) والمتغيرات (CA ، G ، ED ، ET ، I ، PCY ، GDP) هي المستقلة ، وأيضاً بملاحظة قيم (Prob) نجد إنها أكبر من (0.05) أي إنها لاتسبب التغيرات لهذه المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (BC) ماعدا المتغير (I) كون إن قيمة (Prob<0.05) أي إن هذا المتغير يسبب التغيرات في المتغير (BC) .

### جدول (24) نتائج اختبار (Toda And Yamamoto)

VaR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 07/19/22 Time: 00:40

Sample: 2005Q1 2021Q4

Included observations: 63

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
PCY	0.156510	2	0.9247
ED	0.980844	2	0.6124
I	0.867806	2	0.6480
ET	4.565923	2	0.1020
G	4.259453	2	0.1189
CA	1.673498	2	0.4331
BC	2.384190	2	0.3036
All		2	---

Dependent variable: PCY

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	0.957339	2	0.6196
ED	0.485886	2	0.7843
I	0.477081	2	0.7878
ET	4.797429	2	0.0908
G	3.883803	2	0.1434
CA	2.034252	2	0.3616
BC	3.060086	2	0.2165
All	27.77912	14	0.0152

Dependent variable: ED



Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	3.459871	2	0.1773
PCY	3.348008	2	0.1875
I	3.008006	2	0.2222
ET	1.269390	2	0.5301
G	0.975047	2	0.6141
CA	0.367878	2	0.8320
BC	4.569516	2	0.1018
All		2	---

Dependent variable: I

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	2.807277	2	0.2457
PCY	3.724547	2	0.1553
ED	4.192907	2	0.1229
ET	0.014062	2	0.9930
G	5.465691	2	0.0650
CA	0.557937	2	0.7566
BC	2.455931	2	0.2929
All		2	---

Dependent variable: ET

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	4.699649	2	0.0954
PCY	1.093115	2	0.5789
ED	1.020197	2	0.6004
I	0.999848	2	0.6066
G	7.491963	2	0.0236
CA	5.908514	2	0.0521
BC	0.823733	2	0.6624
All		2	---

Dependent variable: G

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
----------	--------	----	-------



GDP	4.548077	2	0.1029
PCY	1.710883	2	0.4251
ED	1.407785	2	0.4947
I	1.385054	2	0.5003
ET	1.788395	2	0.4089
CA	3.733148	2	0.1547
BC	0.208072	2	0.9012
All		2	---

Dependent variable: CA

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	7.087102	2	0.0289
PCY	4.926307	2	0.0852
ED	8.751831	2	0.0126
I	10.05818	2	0.0065
ET	0.199878	2	0.9049
G	1.116726	2	0.5721
BC	10.71385	2	0.0047
All		2	---

Dependent variable: BC

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	4.749902	2	0.0930
PCY	4.818389	2	0.0899
ED	5.058357	2	0.0797
I	6.486477	2	0.0390
ET	3.241888	2	0.1977
G	3.341639	2	0.1881
CA	0.975625	2	0.6140
All		2	---

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

المصدر : من إعداد الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .



# الخاتمة

أولاً : الاستنتاجات

ثانياً : التوصيات





## أولاً : الإستنتاجات (Conclusion) :



- 1- المصارف التجارية في العراق مازالت فقيرة في مجال الإئتمان المصرفي بالرغم من أن للإئتمان المصرفي دوراً في غاية الأهمية وخاصةً في تمويل المشاريع الإستثمارية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من أجل تحقيق عملية التنمية الإقتصادية .
- 2- بصورة عامة يلاحظ أن مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق متذبذبة وغير مستقرة نتيجةً لعدم إستقرار البلد ، فضلاً عن الحروب الطاحنة التي خاضها ضد تنظيم داعش .
- 3- بينت نتائج إختبار التكامل المشترك ومن خلال منهجية (Johansen) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .
- 4- أوضحت نتائج التحليل القياسي لمتغيرات البحث مخالفتها لمنطق النظرية الإقتصادية والسبب أن معظم الإئتمان المقدم من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق لا يتوجه إلى الإنتاج وإنما يتوجه إلى الإستهلاك (كشراء الدور والأثاث والسيارات وغيرها) .
- 5- ليس للإئتمان المصرفي تأثيراً على مؤشرات التنمية الإقتصادية في العراق حسب نتائج التحليل الوصفي والقياسي لبيانات مدة الدراسة (2005-2021) ويعود هذا إلى قلة الوعي وضعف ثقة الجمهور بالمصارف وعدم مواكبة القطاع المصرفي للتطورات التكنولوجية الحديثة ، فضلاً عن عدم توجه الإئتمان المصرفي إلى الأهداف التي منح من أجلها .

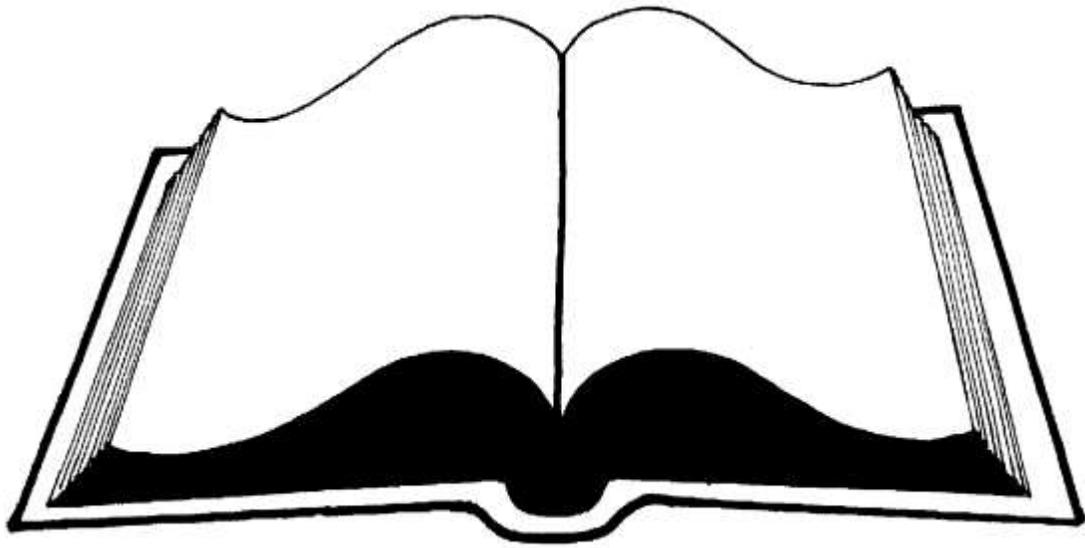


## ثانياً : التوصيات (Recommendations) :

- 1- ضرورة قيام البنك المركزي بتشريع قوانين خاصة بتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية وتسهيل آلية منح القروض .
- 2- التقليل من الائتمان المصرفي المقدم لبعض القطاعات الاقتصادية غير الناجحة وذات الجدوى الاقتصادية غير الجيدة مما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية داخل البلد .
- 3- ضرورة العمل بنظام مصرفي إنتاجي أكثر مما هو إستهلاكي أي إن الإئتمان المصرفي المقدم يجب أن يتوجه نحو إنتاج السلع والخدمات التي تؤدي إلى زيادة في مؤشرات التنمية الإقتصادية .
- 4- يجب أن يكون للسياسة النقدية دورٌ كبيرٌ في توفير مستلزمات الحركة التنموية في العراق ، أي يجب أن تمارس السياسة النقدية دوراً فاعلاً في دعم عملية النمو الإقتصادي خاصةً في الجانب الحقيقي غير النفطي الأمر الذي سيجعل التنمية الإقتصادية حقيقة راسخة داخل الإقتصاد الوطني .
- 5- ضرورة إستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي بشكل عام وعملية منح الإئتمان المصرفي بشكل خاص لغرض تنويعه وتطوير كفاءات وقدرات الموارد البشرية العاملة في المصارف
- 6- تقديم قروض مباشرة الى المشاريع الإنتاجية .
- 7- تأسيس إتحادات تمويلية أو شركات إستثمارية بصورة منفردة أو جماعية أو بالتعاون مع الآخرين لتأخذ زمام المبادرة في إنشاء المشاريع الجديدة أو الإكتتاب في رؤوس أموالها أو تجهيزها بالقروض ذات الأجل المتوسطة والطويلة وإتخاذ التدابير اللازمة للإقتراض في مثل هذه الأموال من السوق عن طريق إصدار الأوراق المالية وطرحها في الأسواق المحلية والخارجية .
- 8- تقديم التسهيلات الإئتمانية الى مؤسسات الإقراض المتخصصة .
- 9- تنظيم دور الجهاز المصرفي من خلال تنمية قدراته على تحقيق الإستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود كونّ التضخم يعد أحد العوامل المعرّقة لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال زيادة الإنفاق الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات .



# المصادر





## المصادر (References)

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً : المصادر العربية :

أ- الكتب :

- 1- أبو حمد ، رضا صاحب ، فاضل مشغل قدوري (2005) إدارة المصارف ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .
- 2- أحمد ، عبد الرحمن يسري (2003) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية .
- 3- البرزنجي ، أحمد محمد فهمي ، وفاء جثير مزعل حسين (2017) البيئة الخارجية الخاصة وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي بحث تطبيقي في مصرف الرفادين والرشد ، مجلة جامعة ذي قار (المجلد 12، العدد 3) ، العراق .
- 4- الجنابي ، هيجل عجمي ، رمزي ياسين أرسلان (2009) النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .
- 5- الحاج ، طارق (2013) مبادئ علم الاقتصاد ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
- 6- الحسيني ، فلاح حسن عداي ومؤيد عبد الرحمن الدوري (2000) إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر ، الأردن - عمان .
- 7- الحمش ، منير (2006) الإقتصاد السياسي ، إتحاد الكتاب العرب للنشر ، دمشق .
- 8- الخضر ، محمد إقبال (2011) التنمية بدءاً بالإنسان ، ط1 ، مركز رؤية للنشر ، دمشق .
- 9- الدوري زكريا ، يسرى السامرائي (2006) البنوك المركزية والسياسة النقدية ، دار البيازوردي للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان .
- 10- الراوي ، خالد وهيب (2005) التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان .
- 11- الزبيدي ، حسن لطيف (2006) الدولة والتنمية في الوطن العربي : محاولة لإستباق التغيير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان .
- 12- الزبيدي ، حسن لطيف (2013) ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، ط1 ، مطبعة الساقى ، مركز العراق للدراسات .
- 13- الزعبي ، غازي محمد ذيب (2010) البعد الإقتصادي للتنمية السياسية في الأردن ، أريد عالم الكتب الحديثة ، عمان .



- 14- السريتي ، السيد محمد أحمد ، محمد عزت محمد غزلان (2010) إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، ط1 ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، الإسكندرية .
- 15- السيفو ، وليد إسماعيل وآخرون (2006) مشاكل الإقتصاد القياسي التحليلي ، ط1 ، الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية -عمان .
- 16- الشمري ، مايح شبيب وآخرون (2017) تقييم قرارات الإستثمار النظرية والتطبيقات ، ط1 ، دار الكتب والوثائق ، بغداد .
- 17- الصافي ، صفاء الدين (2005) حق الإنسان في التنمية الإقتصادية وحمايته دولياً ، ط1 ، دار الحلبي الحقوقية ، ط1 ، بيروت .
- 18- الصائغ ، نبيل ذنون (2018) الإئتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية للنشر ، العراق .
- 19- الصيرفي ، محمد عبد الفتاح (2006) إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان .
- 20- الطبولي ، أبو القاسم عمر وآخرون (2008) أساسيات الإقتصاد ، ط1 ، منشورات جامعة فاريونس ، ليبيا - بنغازي .
- 21- العباسي ، عبد الحميد (2014) التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، معهد الدراسات والبحوث للنشر ، جامعة القاهرة .
- 22- العبيدي ، رائد عبد الخالق عبد الله ، خالد أحمد فرحان المشهداني (2013) النقود والمصارف ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان .
- 23- العبيدي ، سعيد علي محمد (2011) إقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، دار دجلة للطباعة والنشر ، العراق .
- 24- العلي ، صالح حميد (2012) المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ط3 ، مؤسسة دار النوادر للنشر ، سوريا-لبنان-الكويت .
- 25- العلي ، عادل فليح (2011) المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، الجزء الأول ، ط2 ، الثراء للنشر والتوزيع ، الأردن .
- 26- العيسوي ، إبراهيم (2000) التنمية في عالم متغير ، ط1 ، دار الشروق للنشر ، القاهرة .
- 27- القريشي ، علي حاتم (2017) إقتصاديات التنمية ، ط1 ، حوض الفرات للطبع ، النجف الأشرف .
- 28- القريشي ، مدحت (2007) التنمية الإقتصادية (سياسات وموضوعات) ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان .
- 29- الكبيسي ، صلاح الدين (2005) إدارة المعرفة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة .
- 30- المصاروة ، سيف إبراهيم (2012) تداول الأوراق المالية والحماية الجزائية دراسة مقارنة ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- 31- المغربي ، إبراهيم متولي إبراهيم حسن (2010) الآثار الإقتصادية للتمويل بالعجز (من منظور الفقه الإسلامي والإقتصاد الوضعي) ، ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .



- 32- النباتي ، سهيلة فريد (2015) التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل) ، ط1 ، دار الـراية للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان .
- 33- الهادي ، سامر عبد وآخرون (2013) مبادئ الإقتصاد الكلي ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان .
- 34- الهيـتي ، صبري فارس (2007) التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن .
- 35- الهيـتي ، نوزاد عبد الرحمن (2009) التنمية المستدامة الواقع والتطبيقات ، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، أبو ظبي .
- 36- الوزني ، خالد واصف ، أحمد حسين الرفاعي (2006) مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن- عمان .
- 37- بخيت ، حسين علي ، سحر فتح الله (2002) مقدمة في الإقتصاد القياسي ، دار الكتب للنشر والتوزيع ، بغداد .
- 38- بدران ، أحمد جابر (2014) التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، ط1 ، مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية ، القاهرة ، مصر .
- 39- بن عمر ، حافظ (2015) البعد الإجتماعي في التنمية المستدامة بتونس (العمل والبطالة كمؤشرات قياس) ، (العدد 442) المستقبل العربي للنشر ، تونس .
- 40- بن قانة ، إسماعيل محمد (2011) إقتصاد التنمية ، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان .
- 41- تودارو ، ميشيل (2009) التنمية الاقتصادية ، ترجمة : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر .
- 42- حداد ، أكرم ، مشهور هذلول (2005) النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري ، ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن .
- 43- حريكة ، موسى صالح (2009) إشكالية التنمية الاقتصادية والإجتماعية (على ضوء عدم تكافؤ الفرص التعليمية) ، ط1 ، دار عزة للنشر والتوزيع ، السودان-الخرطوم .
- 44- خلف ، فليح حسن (2008) المالية العامة ، ط1 ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن-عمان .
- 45- خلف فليح حسن (2006) النقود والبنوك ، ط1 ، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان .
- 46- ذيب ، سوزان سمير وآخرون (2013) إدارة الائتمان ، ط1 ، دار الفكر للنشر ، المملكة الأردنية الهاشمية-عمان .
- 47- راضي ، مازن الشيخ ، خميس الفهداوي (2000) التنمية الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، العراق .
- 48- سامويلسون ، بول ، ويليام نورد هاوس (2001) الإقتصاد ، ترجمة : هشام وعبد الله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان .



- 49- سرحان ، حسين محمد ، إسماعيل يونس يامن (2001) إقتصاديات النقود والمصارف ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن .
- 50- شبر ، خالد محمد طاهر (2015) الإرهاب ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق ، ط1 ، المعارف للمطبوعات ، بيروت .
- 51- شلهوب ، علي محمد (2007) شؤون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، سوريا-حلب .
- 52- طاقة ، محمد ، هدى العزاوي (2007) إقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن-عمان .
- 53- طه ، طارق (2007) إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنيت ، دار الفكر للنشر ، الإسكندرية .
- 54- عارف ، نصر (2010) مفهوم التنمية ، ط1 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر .
- 55- عبد الحميد ، عبد المطلب (2007) إقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية .
- 56- عبد اللطيف ، رشاد أحمد (2011) التنمية المحلية ، ط1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية
- 57- عبد الله ، خالد أمين ، إسماعيل إبراهيم (2006) إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان .
- 58- عبيد ، حميد (2017) الإقتصاد القياسي ، ط1 ، دار الكتب موزعون وناشرون ، العراق .
- 59- عثمان ، محمد داوود (2013) إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره ، ط1 ، دار الفكر للنشر ، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان .
- 60- عجمية ، محمد عبد العزيز وآخرون (2010) التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق : نظريات وإستراتيجيات التمويل والمشكلات ، ط2 ، الدار الجامعية للنشر ، جامعة الإسكندرية ، مصر .
- 61- عشيح ، حسن سمير (2010) التحليل الائتماني ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان .
- 62- عفانة ، محمد كمال كابل (2018) إدارة الائتمان المصرفي ، ط1 ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان .
- 63- فضل الدين ، دانيا ظافر (2014) النفط العراقي تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية ، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي .
- 64- قابل ، محمد صفوت (2008) نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، النجف الأشرف .
- 65- كربالي ، بغداد ، محمد حمداني (2010) إستراتيجيات التنمية المتداخلة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر ، (العدد45) ، مجلة العلوم الإنسانية .
- 66- لفته ، عبد السلام إبراهيم عبيد (2000) الائتمان المصرفي ، ط1 ، مطبعة طرابلس ، ليبيا .



- 67- محمد ، محمود يونس وآخرون (2018) النقود والمصارف والتجارة الدولية ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية .
- 68- محمد شيخ (2012) طرق الإقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن .
- 69- محمود ، خالد أحمد علي (2019) فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال ، ط1 ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع .
- 70- محمود ، علي سعد (2012) البنوك ومحافظ الإستثمار (مدخل دعم إتخاذ القرار) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية .
- 71- مصطفى ، عبد اللطيف ، عبد الرحمن سانية (2014) دراسات في التنمية الإقتصادية ، ط1 ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت .
- 72- معروف ، هوشيار (2005) تحليل الإقتصاد الكلي ، ط1 ، دار الصفاء للنشر ، عمان .
- 73- معروف ، هوشيار (2006) تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
- 74- نوري ، ناظم محمد نوري (2010) النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن-عمان .
- 75- هندي ، منير إبراهيم (2014) إدارة البنوك التجارية (مدخل إتخاذ القرارات) ، ط3 ، المكتب العربي الحديث للنشر ، إسكندرية .
- ب- المجالات :**
- 1- إسماعيل ، عوض فاضل (2014) ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الأول) ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية (الإصدار 42) ، الجامعة المستنصرية .
- 2- البديري ، أركان عباس بطي ، رسول رحمن لفته الكرعاوي (2019) الإئتمان المصرفي في الإقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة (2013-2017) ، مجلة الفنون والآداب للعلوم الإنسانية والإجتماعية(العدد 47) كلية الامام الكاظم (ع) أقسام الديوانية-قسم العلوم المالية والمصرفية ، العراق
- 3- الجميلي ، سامي حميد وآخرون (2020) تطور الدين العام في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة الفلوجة .
- 4- الجنابي ، نبيل مهدي (2012) نماذج السياسة النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.Louis) على الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، مجلة الغزي للعلوم الإقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة الكوفة (المجلد 8 ، العدد 22) العراق .
- 5- الحسيني ، محمد غالي راهي ، ضرغام عباس دخيل الياسري (2020) إدارة المخاطر الإئتمانية وأثرها على القيمة الإقتصادية المضافة بحث تطبيقي على مصرف الخليج التجاري ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية (المجلد 12 ، العدد 1) العراق .



- 6- الخرزجي ، منير حسين (2002) السياسة الائتمانية في منح القروض الائتمانية ، مجلة الرشيد المصرفي (العدد 7 ، السنة 3) العراق .
- 7- السوداني ، زياد نجم عبد (2015) "أثر التحليل الائتماني على أداء المصارف التجارية" دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة دجلة ، (العدد130) العراق .
- 8- الشلال ، مهند عزيز وآخرون (2020) قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2014-2019) ، المجلة الأكاديمية ، حقوق للطبع والنشر ، جامعة نوروز ، العراق
- 9- الشمري ، فواز فاضل جدعان (2013) أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة كلية إدارة الأعمال (العدد23) العراق .
- 10- العمرو ، حسين (2016) تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردنية ، مجلة جامعة المنارة للعلوم الإقتصادية (المجلد22 ، العدد3) الأردن .
- 11- المشهداني ، فاضل عباس داود (2019) دور السياسة الائتمانية والنشاط الائتماني النقدي في تحقيق التشغيل بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة بغداد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية (المجلد 15، العدد خاص ) كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة تكريت ، العراق .
- 12- الملوك ، أنس هشام (2020) أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للعلوم الإقتصادية والقانونية (المجلد 42 ، العدد 1) سوريا .
- 13- الموسوي ، إيناس ناصر عكلة ، محمد فائز حسن أبو طحين (2020) محددات الائتمان النقدي المباشر دراسة وصفية لعينة من المصارف الأهلية العاملة في العراق للمدة (2007-2012) ، مجلة الإدارة والإقتصاد (المجلد 9 ، العدد 35) العراق .
- 14- بريهي ، فارس كرم (2010) الإقتصاد العراقي (فرص وتحديات) دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية الإقتصادية والبشرية ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة بغداد .
- 15- جاسم ، عبير محمد وآخرون (2019) العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الإقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية (العدد53) الجامعة المستنصرية-العراق .
- 16- حسن ، عادل عبد الزهرة (2013) تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستخدام إختبارات جذر الوحدة وإسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الإقتصادية-جامعة بغداد ، (العدد34 ، المجلد9) العراق .
- 17- حسون ، أياد كاظم (2014) تحليل العلاقة بين التضخم والنمو لإقتصادي في العراق للمدة (1980-2010) مع إشارة خاصة لبلدان مختارة ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة بغداد (العدد2) .



- 18-خضير ، ياسر إسماعيل ، سرمد كوكب جميل (2019) تصنيف المصارف على أساس خطر الائتمان باستخدام التحليل التمييزي بالتطبيق في عينة من المصارف الأهلية العراقية للفترة من (2009-2017) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية (مجلد 15 ، العدد 46) العراق .
- 19-زبيري ، نورة ، حسين بلعجوز (2017) النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية ، مجلة دراسات (المجلد 8 ، العدد الإقتصادي2) .
- 20-زكري ، هجير عدنان (2020) إقتصاديات الإنكشاف ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية (المجلد 3 ، العدد57) العراق .
- 21-سليم ، مجلخ وآخرون (2017) دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لأثر بعض المتغيرات الإقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية (العدد2) الجزائر .
- 22-شاهين ، عبد الحليم (2021) التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي ، مجلة المعهد العربي للتخطيط (العدد73) الكويت .
- 23-شندي ، أديب قاسم ، حيدر كامل نعيم (2011) تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (1970-2008) ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية (المجلد 1 ، العدد5) ، جامعة واسط .
- 24-صبار ، أزهار عبد (2014) أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الإقتصادي ومتطلبات معامل الإستقرار النقدي للمدة (2000-2012) ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة كربلاء (المجلد3 ، العدد11) العراق .
- 25-عبد ، زياد نجم (2012) الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه - دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتروكيمياويات ، مجلة دراسات محاسبية ومالية (مجلد 7 ، العدد 19) السعودية.
- 26-عبد الرزاق ، كنعان عبد اللطيف ، أنسام خالد حسن الجبوري (2014) دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية (العدد33) العراق .
- 27-عبد القادر ، سلوى عبد الجبار (2008) المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب ، مجلة جامعة كربلاء العلمية(العدد 1 علمي) العراق .
- 28-عبد الله القدير ، خالد بن حمد بن (2005) تأثير الائتمان لتمويل الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية (العدد2) .
- 29-عبد الهادي ، شلال عمار وآخرون (2019) أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي : دراسة في الإقتصاد العراقي للمدة (2004-2017) ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية (المجلد11 ، العدد29) .
- 30-عبد جاسم ، عبد الرسول (2010) نحو تقويم مديونية الإقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية (المجلد3 ، العدد10) الجامعة المستنصرية-العراق .



- 31- عثمانة ، عبد الباسط عبد ، عامر يوسف العتوم (2014) الآثار الإقتصادية الكلية للتسهيلات الإئتمانية في الأردن : دراسة تحليلية قياسية لجانب العرض ، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية (المجلد 1 ، العدد 1) الأردن .
- 32- علي ، أزهار حسن (2005) الإئتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة-دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق ، مجلة جامعة بغداد-كلية الإدارة والإقتصاد (العدد 12) العراق
- 33- فردة ، عزازي (2010) أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة إقتصادية قياسية (1970-2006) ، مجلة الأبحاث الإقتصادية (العدد 4) ، جامعة سعد ، حلب-البلية .
- 34- كريم ، عقيل دخيل (2019) قياس مخاطر الإئتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية ، مجلة المثني للعلوم الإدارية والإقتصادية (المجلد 9 ، العدد 2) العراق .
- 35- مجدي ، نزمين (2021) مفاهيم إقتصادية أساسية (الناتج المحلي الإجمالي) ، سلسلة كتيبات تعريفية ، صندوق النقد العربي (العدد 19) .
- 36- محمد ، عمر السر الحسن وآخرون (2020) أثر كفاءة إدارة المخاطر في منح الإئتمان المصرفي - دراسة ميدانية على المصارف السودانية ، مجلة المثني للعلوم الإدارية والإقتصادية (المجلد 10 ، العدد 2) السودان .
- 37- مصطفى ، عبد اللطيف ، عبد الرحمن بن سانية (2011) إنطلاق التنمية بين النظرية الوضعية ومنهج الإقتصاد الإسلامي ، مجلة معهد العلوم الإقتصادية والتجارية .
- 38- منصور ، موسى ، عبد الغالي دادان (2017) دراسة علاقة السوق المالي البحريني بالنمو الإقتصادي خلال الفترة (2003-2016) بإستخدام مقاربة (Toda-Yamamoto) ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية ، البحرين .
- 39- موري ، سمية ، مجاج بلحاج (2014) أثر تذبذب أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الجزائر ، مجلة الإستراتيجية والتنمية (العدد 7) جامعة مستغانم ، الجزائر .
- 40- نقار ، عثمان ، منذر العواد (2012) إستخدام نماذج (VAR) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية (المجلد 28 ، العدد 2) سوريا .
- 41- وديع ، محمد عدنان (2002) مؤشرات التنمية ، مجلة المعهد العربي للتخطيط (المجلد 1 ، العدد 2) الكويت .
- 42- ياس ، أسماء خضير ، أحمد صبحي جميل (2016) أثر الإحتياطي القانوني على حجم الإئتمان النقدي في العراق للمدة (2004-2013) ، مجلة الدناير الجامعة العراقية (العدد 9) العراق .



## ت- الأطاريح والرسائل :

- 1- سعيد ، بلقيس أحمد النبر محمد (2019) مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرارات الإئتمان للحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات التجارية-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .
- 2- عبد المهدي ، عقيل (2010) تحليل مؤشر الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة .
- 3- المعموري ، إنتصار عباس حسون (2021) أثر الإئتمان المصرفي على بعض متغيرات الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2004-2019) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة القادسية .
- 4- علوان ، سيف سعد محسن (2021) إتجاهات الإنفاق العام وآثاره على التنمية الإقتصادية في العراق دراسة تحليلية للمدة (2003-2019) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الكوفة .
- 5- نجم ، نور أسعد (2022) أثر الإئتمان المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي في العراق للمدة (2004-2019) ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة بابل .

## ث- التقارير والنشرات :

- 1- البنك الدولي / لجنة النمو والتنمية (2008) تقرير النمو لإستراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة ، واشنطن .
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (2005-2021) التقرير الإقتصادي السنوي .
- 3- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (2005-2021) النشرات الإحصائية السنوية .
- 4- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (2001) تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا ، تقرير الأمم المتحدة ، نيويورك .
- 5- الهيئة العامة للإحصاء ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2017) الربع الرابع .
- 6- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2006) تقرير أقل البلدان نمواً ، جنيف .
- 7- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء (2014) مؤشرات إحصائية عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي للسنوات (2009-2013) ، مديرية الحسابات القومية ، العراق .
- 8- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء (2022) ورشة عمل عن سلسلة صافي التراكم الرأسمالي .

## ج- المقالات :

- 1- البديري ، أركان عباس ، رسول رحمن الكرعوي (2019) الإئتمان المصرفي في الإقتصاد العراقي : دراسة تحليلية للمدة (2003-2017) ، مقالة منشورة في مجلة كلية الإمارات للعلوم التربوية (العدد47) .
- 2- السلامي أمنة (2022) الكشف عن أبرز فرص الإستثمار المتوفرة في العراق ، مقالة منشورة بوكالة الأنباء العراقية .



## ثالثاً : المصادر الأجنبية :

## A. Books :

- 1- Chester Arthur Phillips , **Bank Credit : A study Of The Principles And Factors Underlying Advances Made By Banks To Borrowers** , Classic Reprint , 2017 , The Macmillan Company .
- 2- Damodar N. Gujarati , **Basic Econometrics** , New York , 2003 .
- 3- Dayetalz Joseph & Kathor David , **The Economies Of Money And International Finance** , 6<sup>th</sup> Edition , MC Graw-Hill , 2010 .
- 4- E.Wayne Nafziger , **Economic Development** , Fourth Edition , Cambridge University Press , United States , 2006 .
- 5- For More Information See : Roman Kazhan , **Financials Econometrics With Eviews** , Ventus Publishing Aps , 2010 .
- 6- Jack R.Kapoor , Les R.Dlobay & Robert J.Hughes , **Personal Finance** , 10<sup>th</sup> Edition , The MC Graw-Hill \ Irwin , 2012 .
- 7- Jarque , C.M. , And Bera , A.K.(1987) , **A Test For Normality Of Observations And Regression Residuals** , International Statistical Review, 55(2) .
- 8- Llyod B.Thomas , **Many Banking And Financial Markety** , 2006 , By South-Western Thomson Corporation , Printed : USA .
- 9- Lorenzo G.Bellu , **Development And Development Paradigms (Reasoned) Review Of Prevailing Visions** , Food And Agricul Ture Organ , Zation Of The United Nations , 2011 .
- 10- M.Todaro & S.Smith , **Economic Development** , Eleventh , Add\Son- Wesley Publishing Company , 2010 .
- 11- Martin ode Iajei , **Africa's Development The Imperatives Of Indgemous Know Ldge And Values** , Dissertation Procter Phicosphv , 2007 .
- 12- Michaelp.Todaro And Stephenc.Smith , **Economic Development** , Eleven Edition , Pearson Education , United States , 2012 .
- 13- N.C Majumdar , **Fundamentals Of Banking** , First Edition , New Central Book Agency (P) Ltd , London , 2010 .
- 14- P.Jay Aronson , **Development : Definitions And Assumptions** , Technology For Development Communities , 2006 .
- 15- Pasca Quiry , Maurizio Dallacchio , Yannle Fur & Antonio Salvi , **Corporate Finance Theory And Practice** , second Edition , John Wiley And Sons Ltd , 2009 .
- 16- Peters Rose , Sylviac Hudgins , **Bank Management & Financial Services** , 9<sup>th</sup> Edition , MC Graw-Hill , International Edition , 2013 .



- 17- Peters Rose , Sylviac Hudgins, **Bank Management & Financial** , Six Edition , MC Graw- (5)Hill , 2000 .
- 18- Peters Rose , Sylviac Hudgins, **Bank Management & Financial Services** , 9Th Edition , MC Graw-Hill , International Edition , 2013 .
- 19- Robin Bade , Michael Parkin , **Foundations Of Macro Economics** , Copy Right By Pearson Education , INC , 2011 .
- 20- Shumway R.H. And Stofferds , "**Time Series Analysis And Its Application**" , Springer , New York , 2006 .
- 21- stevens Mac Donald & Timothy W.Koch , **Management Of Banking** , 6<sup>Th</sup> Edition Thomson \ South-Western , 2006 .
- 22- T.N.Hajela , **Money Banking And International Trada Published By** , Ane Books PVT-LTD Eighth Edition , 2009 .
- 23- Vishnu Kanta Purohit-Mahesh Cpurohit , **Commerce And Economic Development** , 2005 .
- 24- Vogevang.B , **Econometrics : Theory And Application With Eviews** , Pearson Education , USA , 2005 .
- 25- W. Enders , **Applied Econometrics Time Series** , New York : John Wiley And Sons , USA , 1995 .
- 26- Webster Dictionary , **United State Of America** , 2017 .

## **B. Magazines :**

- 1- Blessing Ropafadzo Chigunhah , ETA1 , Private Capital Formation Activities And Bank Credit Access Among Farmers In Zimbabwe , International Journal Of Economics And Financial Issues |VO|10.Issue 3.2020.
- 2- Mansoor Maitah , Khalid Zeda & Abudeltef Galalh , The Utilizing Of Financial Analysis In Credit Decision In Palestio Commercial Banks , Journal Of Money Investment And Banking , VO1.24 , NO.12 , 2012 .
- 3- Monolis Chris-Tofakis And Athanasios Papadask alopoulos , The Growth Poles Strategy In Reglanar planning : The recetex perience Of Greece , Rolame , Issue 21 May , 2014 .
- 4- T.F Kolapo , R.K. & Oke Ayeni M.O. , Credit Risk And Commercial Banks Performance In Nigeria : Apanel Model Approach , Australion Journal Of Business And Mangment Research , Vol : 2 , No : 02 , May-2012 .
- 5- T.Thadewald , & Buning , H.(2007). Jarque-Bear , Test And Its Competitors For Testing Normality-Apower Comparison , Journal Of Applied statistics , 34(1) .
- 6- Tasmania Reem Limam And Stephen M.Miller , Explaining Economic Growth Factor Accumulation Total Factor Productivity Growth And



Production Efficiency Improvement , 2003 , University of Nevada Las Vegas

### **C. Theses And Messages :**

- 1- Barasa Michael , A.Waful , Credit Management Policy And Profit Ability Of A Commercial Bank A case Study Of Housing Finance Bank (HFB) , 2011 .
- 2- E.Yao Ahiabile , An Assessment Of Credit Management Practices At Agricultural Development Bank (ADB) Branches In The Eastern Region Of Ghana , A thesis Submitted To The Institute Of Distance Learning , Kwame Nkrumah University Of Science And Technology , 2012 .
- 3- Husain Kousayri , Credit worthiness Standards Between Theory And Practice (A field Study On The Syrian Commercial Bank In Lattakia) , Available At SS.RN 3591460 , 2020 .
- 4- O.M. Adeniyi , Bank Credit And Economic Development In Nigeria : A Case Study Of Deposit Money Banks , Jos : University Of Jos , 2006 .

### **D. Reports And Bulletins :**

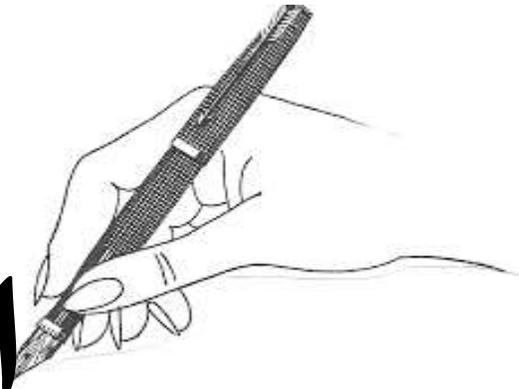
- 1- Mohammad Ishfaq , Public Debt Measure And Management Strategy , Economic Papers Series , Department Of Finance Government Of Dubai , Paper No.3 , 2010 .
- 2- Mohsen Mehrara And Yazdan Gudarzi Farhani And Others , The Effect Of Macro Economic Variables On The Stock Market Index Of The Tehran Stock Exchange , International Report Of Social And Humanistic Sciences , 2016 .
- 3- W.A.Ademu , The Informal sector And Employment Generation In Nigeria : The Role Of Credit Employment Generation In Nigeria , Selected Papers for The Annual Conference Of The Nigerian Economic Society , In Calabar , August 22<sup>nd</sup> To 24<sup>th</sup> , 2006 .

### **E. Internet networks :**

- 1- [http://www.dof.gov.ar/enus/publications/lists/content\\_Listing/Attachments\58\paper 20% No%203.pdf](http://www.dof.gov.ar/enus/publications/lists/content_Listing/Attachments\58\paper%20%203.pdf)
- 2- <http://ar.wikipedia.org>
- 3- <https://mop.gov.iq> .
- 4- <https://www.stats.gov.sa> .
- 5- <http://www.unlv.edu>



الملاحق





## ملحق (1)

الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2005-2019) (مليون دينار)

السنوات	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار امريكي)	سعر الصرف الرسمي (الدينار/الدولار)	إجمالي الدين الخارجي (مليون الدينار)
2005	71,280	1469	104710320
2006	74,693	1467	109574631
2007	74,000	1255	92870000
2008	63,963	1193	76307859
2009	64,289	1170	75218130
2010	57,026	1170	66720420
2011	61,267	1170	71682390
2012	57,706	1166	67285196
2013	58,719	1166	68466354
2014	57,347	1188	68128236
2015	57,639	1190	68590410
2016	60,004	1190	71404760
2017	65,661	1190	78136590
2018	66,436	1190	79058840
2019	65,494	1196	78331548

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المصادر الآتية :

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الأول لسنة (2020) .
- البنك المركزي العراقي ، مديرية العامة للأبحاث والإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2005-2019) .
- العمود الثالث تم إستخراجه من قبل الباحثة من خلال حاصل ضرب إجمالي الدين العام الخارجي بالدولار في سعر الصرف الرسمي .



MINISTRY OF HIGHER  
EDUCATION & SCIENTIFIC  
RESEARCH  
BABYLON UNIVERSITY  
COLLEGE OF ADMINISTRATION &  
ECONOMIC

بسم الله الرحمن الرحيم  
جمهورية العراق



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بابل  
كلية الإدارة والاقتصاد  
الدراسات العليا

العدد : ٣٧٨  
التاريخ : ٢٠٢٢/١/١٧



الى/وزارة التخطيط العراقية /الجهاز المركزي للإحصاء  
البنك المركزي العراقي

م / تسهيل مهمة

تحية طيبة//

يرجى تفضلكم بتسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا ماجستير/ علوم مالية ومصرفية في  
كليتنا (زهراء قاسم حسين) لغرض انجاز متطلبات بحثه شاكرين تعاونكم معنا خدمة لبلدكم  
والمسيرة العلمية .

\*\* مع التقدير \*\*

أثر الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية  
في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

أ.م.د. عصام محمد عبد الرضا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2022/1/17



نسخة منه الى///

- الدراسات العليا - مع الأوليات.
- الصادرة.



ص ب٤ الحلة - بابل - العراق هاتف 8851398 (030) 249562 هاتف/فاكس 8851398  
P.O.BOX4 HILLABABYLON.IRAQ.TEL/FAX 8851398.TEL.(030) 249562

E.mail:babilon@yahoo.com  
adminst@babylon-uni.com



## Abstract

Bank credit has an important and effective role in financing most economic activities, which contributes to develop the national economy by organizing and developing short, medium and long-term financing mechanism. While the for economic development indicators, Reflect the economic development and the extent of financial and monetary stability that the country is recognized. The problem statement is highlighted by the following questions: Are the bank credit and the development indicators in Iraq at a level consistent with economic and accounting theories? What is the impact of bank credit in some indicators of economic development in Iraq for period (2005-2021) ? Which one of the indicators was more affected by bank credit? And if bank credit has no impact affect in these indicators, what are the economic reasons for that? According to this idea, the research aims to study and analyze bank credit and economic development indicators that are represented by (Gross Domestic Product, per capita Income, External debt, Investment, External trade, government spending and capital accumulation) in addition to showing the impact of bank credit in these indicators in Iraq for period (2005-2021) and a hypothesis has been developed that bank credit has a positive impact in some indicators of economic development and a negative impact in others during the research period, in addition to the existence of a short or long-term equilibrium relationship (co-integration) that leads to a causal relationship between bank credit and indicators of economic development .

To achieve the goal of the study, economic analysis and modern econometrics methods were used, such as (stationary tests of time series, normal distribution test, Autocorrelation problem test, co-integration test, building a model (VAR), error correction model (VECM), causality test (Toda And Yamamoto) by depending on mathematical and statistical programs (Eviews12, SPSS, Excel). The results show that bank credit has not impact in the indicators of economic development in Iraq for the period (2005-2021) and this is because poor understanding and peoples confidence of banks and fail banks to by touch with modern technological developments, as well as the failure of bank credit to achieve the goals for which it was granted.

**The Republic Of Iraq**

**Ministry Of Higher Education And Scientific Research**

**University Of Babylon**

**College Of Administration And Economics**

**Department Of Financial And Banking Sciences**



**The impact of bank credit in some economic  
development indicators in Iraq for the period  
(2005-2021)**

**Thesis Submitted**

**To The Council Of The College Of Administration And Economics -  
University Of Babylon In Partial Fulfillment Of The Requirements  
For The Degree Of Master Of Banking And Finance Science**

**By**

**Zahraa Qasem Hussein**

**Supervised**

**Prof. Dr. Khaled Hussein Al-Marzouk**

**Assist. Prof. Dr. Ehab Abdulsalam Al-Hasan**

**2022A.D**

**1444A.H**

